المنتخب من:

العلل للخلال

للإمام العلامة موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد

الشهير بـ:

ابن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٦٢٠هـ

تحقيقه وتعليقه

أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

دار الراية

للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى للكتاب بدارنا.

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م



الرياض: الربوة - طريق عمر بن عبدالعزيز - ☎ ٤٩١١٩٨٥ - ٤٩٢١٣٩٣
فاكس ٤٩٣١٨٦٩ ص.ب. (٤٠١٢٤) الرياض (١١٤٩٩)
جـــدة: حي الجامعة - جنوب شارع باخشب ☎ ٦٨٨٥٧٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمدَ لله تعَالى نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ بالله تعَالى من شُرورِ أنْفُسنا، وسَيِّئات أَعْمَالنا، مَنْ يَهْدِه الله فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِله إلا الله وَحْدَه لاشريكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أنَّ مُحَمداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَبَعْدُ.

فإن علمَ الحديثِ رفيعُ القَدْر، عظيم الفَخْر، شريفُ الذِّكْر، لايَعْتني به إلا كل حَبْر، ولا يُحْرَمه إلا كل غَمْر ولا تَفْنى محاسنُه علي مَمَرِّ الدَّهْر.

وهو علمٌ أصلٌ، له علي غيرِه من العُلوم فضلٌ ، فهو كالمُقْلَة للعينِ، والقلبِ للجسدِ، إذا صَلح صَلح الجسدُ كلُّه ، وإذا فَسد فَسد الجسدُ كلُّه.

وقد اختارَ الله عز وجل له أئمةً صادقين ، بالحقِّ عاملين ، وإليه داعين وللباطل مجتنبين، وعنه محذرين ، فجعلهم حراساً للدين، ينفون عنه تحريفَ الجاهلين، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الغالين.

فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأُمَّته، والمجتهدون في حفظ ملَّته ، أنوارهم زاهرةٌ ، وفضائلهم سائرةٌ، وآياتهم باهرةٌ ، ومذاهبهم ظاهرةٌ وحججهم قاهرةٌ.

فوضعوا لمن بعدهم أصولاً قويمة ، وميزوا بين الأحاديث الصحيحة

والسقيمة ، وأظهروا في رواتها كل شريفة وذميمة ، تديناً وتقرباً إلى الله عز وجل ، ونفياً للكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليماً.

وإن من أشرف علوم الحديث علماً، ومن أغمضها فهماً ، وأخفاها نظماً، وأرفعها مكانة، وأبعدها منزلة، ذلك هو علم علل الحديث ، الذي سما أهله ، وارتفع سهله ، ولله الأمر كله ، يرفع من يشاء ، ويضع من يشاء .

وحسبُك بأن تعلمَ ، بأنَّ علمَ الجرحِ والتعديِل ، وهو من أهمِّ عُلوم الحديثِ ، إنما يقومُ على هذا العلمِ الشريفِ علم عللِ الحديثِ ، فهو مفتقرٌ إليه، متوقفٌ عليه.

فإن ثمرةَ علمِ الجرح والتعديل هي معرفةُ الثقاتِ من الضعفاءِ من رواةِ الحديثِ ، وهذه الثمرةُ إنما يقفُ عليها المحدثون من خلالِ النظرِ في روايات الرَّاوي وعرضِها على روايات غيره، ليتبيَّن ما أصاب فيه الراوي وما أخطأ وبقدر ما يُعرف من إصابته وخطئه بقدر ما تعرف منزلتُه من الثقةِ أو الضعفِ.

وعرضُ روايات الراوي على ما رواه غيره ، هو ما يسمَّى عند أئمة الحديث بالاعتبارِ والتتبعِ ، وهو من علم العلل ، بل من صميم علم العلل ، وبهذا يُعلم كم يفتقر علم الجرح والتعديل إلى علم عللِ الحديثِ.

وكلما كان المتكلمُ في الرجالِ بالجرح والتعديل عالماً بعللِ الحديثِ، كلما كانت أقواله في الرجال أقرب إلى الصوابِ والتحقيقِ، لأنَّه إنما يَبْني أحكامه في الرواة على الواقعِ الملموسِ من رواياتهم، وكلما كان أبعدَ عن علم علل الحديث، كلما كانت أقوالُه في الرجالِ بعيدةً عن الصوابِ، يَشُوبها عدم التحْرير والتحقيق؛ لأنَّه في الغالب إنما يَبْني أحكامه في الرواة على النظرةِ السَّطحية من أحوالهم، من غير خبرةٍ كاملة بمروياتهم، وقد يكون الرجلُ صالحاً عابداً، ولكنه ليس ممَّن يحفظ الحديث على وجهه، فمن نَظَر إلى ظاهرِه، ولم يكن عالماً بمروياته اغتَّر بظاهره، ووثَّقه عن غير خبرةٍ وعلمٍ كاملٍ بحفظه وضبْطه، بينما أئمة العلل فعندهم الخبرةُ الكاملةُ بحالِ مروياته؛ ولذا تكون أحكامهم على الرواة غالباً موافقةً للصوابِ.

ولذا نجد أئمة العلل كثيراً، إذا ما تكلموا في الرواة بالجرح والتعديل يعتمدون في أحكامهم على الرواة على ما مخضته لهم بحوثهم العِلَلِيَّة، فتكون أحكامهم على روايات الراوي دليلاً لهم على حال ذلك الراوي من الجرح والتعديل.

فنجدهم كثيراً ما يقولون في الحكم على الرواة: «فلان منكر الحديث» أو «أحاديثه مناكيرُ» أو «صاحبُ مناكير» أو «يخالفُ الثقات» أو «يخطئ كثيراً»، أو نحو هذه العبارات التي لايستطيع أن يطلقها إلا عالمٌ خبيرٌ بعلل الأحاديث وأحوال الروايات.

ونجدهم أيضاً كثيراً ما يقولون: «فلان لايصحُّ له سماعٌ من فلان»، أو «لم يسمع من فلان إلا حديثَ كذا وكذا» أو « لم يسمع من فلان حديث كذا» ، أو نحو هذه العبارات ، وهي أيضاً لايطلقها إلا من كان من أهل الخبرةِ الكاملةِ بعللِ الأحاديث.

ومن هنا، تكمنُ ضرورةُ معرفةِ أقوالِ أئمة الحديث في الحكم علي الأحاديثِ تصحيحاً وتعليلاً، والحكمِ علي الرواة تجريحاً وتعديلاً ، فهم مصابيح الدجى ، وأعلام الهدى.

وأقوالُهم ؛ كثيرٌ منها مجموعٌ في مظانِّه ، فقد صنَّفوا في كلِّ علمٍ تصانيفَ جمعوا فيها الأحكامَ المتعلقةَ بهذا العلمِ ، فعلمُ العللِ أَلَّفوا فيه كتبَ علل الحديثِ ، وعلمُ الجرحِ والتعديلِ ألفوا فيه كتبَ الرجال، والتواريخ ، وهذه بحمد الله تعالى متوفرةٌ ميسورةٌ .

إلا أن كثيراً من أقوالِ المحدثين قد ذكروها في غير مظانِّها ، وأدخلوها فى غير مواضعها الخاصةِ بها ، فكان على من بَعْدهم ممن سَار على نهجهم وضَرب على مِنْوالهم جمع أقوالهم تلك المتناثرة ، ونظمها على مثل طريقتهم ، فتجمع أقوالهم في علل الأحاديث والجرح والتعديل على مثل طرائق المحدثين في جمع كلٍّ.

ولقد اعتنى كثيرٌ من أهل العلم – ممن اعتنى بجمع أقوال أئمة الحديث – بجمع أقوال المحدثين في الرواة بالجرح والتعديل في دواوينَ جامعةٍ ، كمثل «تهذيب الكمال» وفروعه ، فصار الآن من اليسير

جداً على الباحث أن يقفَ على أقوال أئمة الحديثِ في الرواةِ.

ولكنَّ ذلك التيسيرَ يفتقده الباحثُ عن أقوالِ أئمةِ الحديث المتعلقةِ بالحكم على الرواياتِ بالتصحيح والتعليلِ، ذلك أن أقوال أئمة الحديث في باب العلة ، لمَ تَنَلْ حظَّها من الجمع والترتيب كمثل ما نالت أقوالهم في الرجال بالتجريح والتعديل على الرغم من ان كلامهم في علل الحديث أدق وأغمض من كلامهم في الرجال.

وعلى الرغم من كثرة الفهارسِ التي وضعت لأطراف الأحاديث وتنوعها ، إلا أنها ما زالت عاجزةً عن تيسير الوقوف على أقوال أئمة الحديث في باب العلَّة ؛ ذلك لأن أحكامَ أئمة الحديث كثيراً ما تجيء بعبارات مجملةٍ أو مبهمةٍ، فكثيراً ما يقولون – مثلا: «فلان روى حديثاً منكراً» ولايسمون ذلك الحديث، أو «روى عن فلان حديثاً منكراً» أو «حديث فلان في باب كذا خطأ» أو «لايصحُّ في باب كذا حديث» ، ونحو هذه العبارات المجملة ، وهي من الأهمية بمكان ، ولايمكن لأي مُفَهْرِسٍ على أطرافِ الأحاديث أن يستخرجها ، وإنما يمكن ذلك لمن له اعتناءٌ بهذا الباب ، وشدةُ تفتيشٍ وتنقيبٍ عن هذه الأحاديث ؛ ليتمَّ بعد ذلك تنزيل هذه الأحكام عليها.

ومن هنا ندرك أهمية الوقوفِ على كلمةٍ أو حرفٍ يُنْسب إلى إمامٍ من أئمةِ علل الحديث ؛ فإن به تُحَلُّ مسائل معلَّقة ، وتفتحُ أبواب مغلَّقة.

وهذه الورقات التي بين يديك، قد حوت من كلام الإمام أحمد بن حنبل – عليه رحمة الله تعالى – في علل الأحاديث ، ما تفتقده في غيرها من الكتب الموسَّعة ، وكان هذا من أقوى الدوافع لي على تحقيقها وإخراجها ، سائلاً الله عز وجل أن يجعل ذلك ذُخْراً لي يوم لقائه.

وقد كنتُ – ومازلتُ بحمد الله تعالى – شديدَ الاحتفاءِ بجمعِ أقوال أئمة الحديث ونقَّاده على الأحاديث ، ومحاولة حصرها ؛ حتى يتسنَّى للباحثين معرفة أقوال أهل الاختصاص على كل حديثٍ، فلا يُخَالَفُون فيما اتفقوا عليه ، ولايُخْرَج عن أقوالهم فيما اختلفوا فيه ، وأعلمُ الناسِ أعلمهم باختلافِ الناسِ.

وكنت منذ عدة سنوات قد ابتدأت مشروعاً ، أعدُّه مشروعَ عمري، يتلخَّص في محاولةِ جمع أقوالِ أئمةِ الحديثِ على الأحاديث ، غير مكتفٍ بما أودعوه في كتبهم المتخصصة في العلل ، بل توسَّعت ، فجمعتُ أقوالهم المتناثرةَ في كتبهم المختلفةِ ، ككتب التواريخ ، والمسائلِ ، والسؤالاتِ ، وعلوم الحديث ، وشروح السُّنة ، والزهد والرقاق ، والفقه والأحكام ، والتفسير ، والغريب ، وغير ذلك.

فإذا بي وقد بلغت في الجمع مرحلة لابأس بها، قد وقفتُ على كثيرٍ من أقوالِ أهل العلم في علل الأحاديث ، مما يزيد على ما هو مذكور في كتب التخاريج أَضْعافاً مُضَاعفةً ، ومن هنا ازداد إيماني

بأهمية هذا المشروع ، وقوى عزمي على إنجازه وإتمامه ، فأسأل الله عز وجل أن يعينني على ذلك ، وأن يتقبله مني بفضله ورحمته.

وإذا كان علمُ علل الحديثِ في حاجةٍ إلى جمعِ أقوالِ أئمةِ العلل على نحوِ ما ذكرتُ ، فإنَّه أيضاً في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى تحريرِ أصوله وقواعده على وِفق مناهج المحدثين أهلِ الاختصاصِ ، لا على وفق مناهج أجنبية عنه وعن أهله.

وعلى الرغم من كثرة الكتب التي أُلفِّت في علوم الحديث ، إلا أن علمَ علل الحديث على دقَّته وغموضه لم يَنَلْ حظَّه ، فضلاً عن حقِّه من تحرير أصوله وقواعده ، في أكثر هذه الكتب ، فأكثر الذين كتبوا في علوم الحديث إنما يَحُومون حولَه ، ولايغوصُون فيه ، لاستخراج جواهره المَدْفونةِ، ودُرَرِه المَكْنونة.

أَنَا البَحْرُ في أَحْشَائِهِ الدُّرُّ كَامِنٌ

فَهَلْ سَأَلُوا الغَوَّاصَ عَنْ صَدفَاتي؟!

فهي عباراتٌ تُرَدَّدُ وتعاريفُ تحفظ ُ، وأمثلةٌ تُكَرَّرُ، وقواعد في معزلٍ عن الفقهِ والفهمِ تُطَبَّقُ.

هذا، فضلاً عن تلك القواعدِ التي أُودعتْ كتبَ علومِ الحديثِ – وبخاصَّةٍ بابَ العلةِ ، وما جرى مجراهُ – وهي لم تُؤخذ عن المحدثين ، ولا تُعرف عنهم ، ولا تَستْقيم على مناهجهم ، وإنما هي قواعدُ غيرِ المحدثين من الأصوليين والمتكلمين ، نُسبت إلى المحدثين ، وأُدخلت في

كتبهم ، أو نُسبت إلى علمهم ظلماً وعدواناً ، والمحدثون برآء منها براءة الذئب من دمِ يوسفَ عليه السلام.

غيرَ أن هذه القواعد قد قال بها ، أو بمقتضاها بعض المتأخرين ممن تأثروا بغير المحدثين في علوم الحديث ، فَصَارتْ هذه القواعدُ منسوبةً للمحدثين ، لاتكادُ تُنْسب لغيرهم.

وحسبك أن تعلم، بأن قاعدة زيادات الثقات ، وهي بمثابة العمود الفقري لعلم الحديث بقسميه : علم العلل، وعلم الجرح والتعديل ، حسبك أن تعلم أنَّ هذه القاعدة قد اختلف الناسُ فيها اختلافاً كثيراً، فكثرتْ فيها أقوالُهم ، وتعددتْ فيها آراؤهُم.

ولو أن هذه الأقوال وتلكَ الآراءَ من أقوال وآراء المحدثين ، إذن لهان الخطب ، ولوسعنا ما وسعهم ، ولكن يزدادُ عجب المرءِ عندما يعلم أن هذه الأقوال ليس من بينها قول واحد يعرف عن المحدثين أو بعضهم ، ولا أنَّهم طرف في ذلك الخلاف ، وإنما هي أقوال وآراء غير المحدثين من الأصوليين والمتكلمين أُقحمت في هذا المبحثِ الحديثي الصرف في كتب علوم الحديث.

وقد ذكر هذه الأقوالَ الخطيبُ البغداديُّ في كتابه « الكفاية » وتبعه على ذكرها من جاءَ بعده ممن كتبوا في علوم الحديث ، على الرغم من أن الخطيب نفسه قد خالف هذه الأقوال في كتبه الأخرى ، وسار فيها على نَهْج المحدثين وأصولهم ، الذين يقبلون الزيادة أحياناً ، ويردونها

أحياناً ، بحسبِ القرائنِ المحتفَّةِ بالروايةِ .

ومن أبرز كتب الخطيب التي سار فيها على وفق منهج المحدثين كتابُ « تمييز المزيد في متصل الأسانيد » ، فإنَّه لم يلتزم فيه قبولَ الزيادة من الثقة مطلقاً ، كما يفعل غير المحدثين بل قبلها أحياناً ، وردَّها أحياناً أخرى ، بحسب القرائن المحتفَّةِ .

يقول الإمام ابن رجب الحنبلي في كتابه « شرح علل الترمذي » (ص٢٤٣ – ٢٤٤) في معرض حديثه عن مسألة زيادات الثقات :

« وقد صنف في ذلك الحافظُ أبوبكر الخطيبُ مصنفاً حسناً ، سماه : « تمييز المزيد في متصل الأسانيد » ، وقسَّمه قسمين : أحدهما : ما حُكم فيه بصحةِ ذكر الزيادة في الإسناد ، وتركِها . الثاني : ما حُكم فيه بردِّ الزيادة ، وعدم قَبولها .

ثم إن الخطيب تناقض ، فذكر في كتاب « الكفاية » للناس مذاهبَ في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، وكلُّها لاتُعرفُ عن أحدٍ من مُتقدِّمي الحفَّاظ، إنَّما هي مأخوذة من كُتُبِ المُتَكلمين، ثم إنه اختار [1] أن الزيادة من الثقة تقبلُ مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثيرٌ من الفقهاءِ ، وهذا يخالفُ تصرُّفَه في كتاب « تمييز المزيد » وقد عابَ تصرُّفَه في كتاب « تمييز المزيد » بعضُ محدِّثي الفقهاء، وطَمِع فيه؛

---

(١) يعني : في « الكفاية »

لموافقته لهم في كتاب الكفاية » أ . هـ [1] .

فأسأل الله عز وجل أن يسخِّر لهذا العلم الشريف من يقوم على تحرير أصوله وقواعده ويقدمها للباحثين غَضَّةً طريَّةً خاليةً من كل شائبةٍ تَشُوبها.

ومن فضل الله تعالى عليَّ أن أعانني على الإسهام في ذلك بسهمٍ، فقد كتبتُ في أصول الحديث والعلل بحوثاً ، أرجو أن تكون محلَّ قبولِ أهلِ العلمِ وخاصَّتِه ، منها ما هو مطبوع ، مثل « لغة المحدث » و« حسم النزاع » وكذا ما أودعته كتابي « ردع الجاني » من البحوث الحديثية ، ومنها ما لم يطبع بعد ، مثل « تقريب علم علل الحديث » وهو قيدُ الطبع ، وغير ذلك من البحوث الحديثية المتنوعة ، أسأل الله تعالي أن يعينني على إنجازها ، وأن يباركَ لي فيها.

وهذه القطعةُ التي بين يَدَيْك ، هي من كتابِ « المنتخب من العلل للخلال » للإمام الشيخ القدوة مُوَفَّق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسيِّ الحنبلي – رحمة الله عليه – وهي تشتمل على الجزءين: العاشر، والحادي عشر منه، أزُفُّهَا إلى الباحثين في هذا العلم الشريف ، كوثيقةٍ علميةٍ هامةٍ ، لما اشتملت عليه من نقولٍ كثيرةٍ عن الإمام أحمد بن حنبلٍ – رحمه الله تعالى – في نقدِ الرواةِ والروايات ، قَلَّما تُوجد فيما طبع من كتب عللِ الحديثِ.

---

(١) وانظر أيضا « النكت على ابن الصلاح » لابن حجر (٢ / ٦٩٥) .

وقد بذلتُ ما استطعتُ من جهدٍ في تحقيقها وتصحيحها وضبطها، معتمداً على مخطوطته الوحيدة ، مستعيناً بالرجوعِ إلى المصادر التي ينقلُ عنها الخلالُ ، أو التي تنقلُ عنه ، في ضبط بعض ما أُشْكلِ من مواضع الكتاب.

وقد علّقتُ – أيضًا– عليه بما أراهُ مفيداً للقارئ والباحث من شرح اصطلاحٍ أو توضيح ما أُغْلق من كلام الإمام أحمد ، أو تفصيل لما أجملَه من عللِ بعضِ الأحاديث.

وهي تعليقاتٌ ، حرصتُ ألا تطول ، إلا أنها طالتْ في بعض المواطنِ ، فصارتْ كالشرحِ ، فأرجو من الله عز وجل أن يغفر لي زلَّتي وخطئي ، وأن يتقبلَ منِّي صالحَ عملي ، إنَّه نعم المولي ونعم النصير.

وقد رأيت أن أقدم بين يدي الكتاب بمقدمة حول الحديث المنكر، ومعناه عند الإمام أحمد ، وغيره من الأئمة ، نظرًا لإكثار الإمام أحمد من استعماله وإطلاقه على الأحاديث من هذه القطعة، ولِماَ شاب هذا المصطلح من لبس لدى بعض أهل العلم.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

غفر الله له برحمته.

الحديث المنكر

أكثر الإمام أحمدُ بن حنبلٍ عليه رحمة الله تعالى من استعمالِ مصطلح «المنكرِ» في الحكم على الأحاديث بالخطإ، سواءٌ أكان الخطأ في الإسنادِ، أو في المتنِ، وسواءٌ أكان راويه الذي أخطأ فيه ثقةً أم غير ثقةٍ، وسواءٌ أخالف غيره أم تفرد فقط، ولم يخالف.

فمن أمثلة ذلك:

قال أبو طالب (1): سألت أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن أبي المَوَال، فقال: عبدالرحمن لابأس به.. ، يروي حديثاً لابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ في الاستخارة، ليس يرويه أحد غيره، هو منكرٌ. قلت: هو منكرٌ؟ قال: نعم؛ ليس يرويه غيره، لابأس به، وأهلُ المدينة إذا كان حديث غلطٌ يقولون: «ابن المنكدر، عن جابر»، وأهل البصرة يقولون: «ثابت، عن أنس»؛ يُحيلون عليهما.

فقد صرَّح الإمام أحمد عليه رحمة الله بأن هذا الحديث «منكرٌ» وأنه يقصد من قوله «منكر» أنه خطأ، وذلك في قوله: «إذا كان حديث غلطٌ...» مع أنه وثَّق راويه المتفرد به، ولم يضعِّفه، ثم إنه لم يخالفه أحدٌ، بل هو تَفردٌ محضٌ.

(1) «الكامل» (4/1616).

فنأخذ من ذلك: أن «المنكر» عند الإمام أحمد اسمٌ يطلق على الحديث الخطإ في نقده، مهما كان المخطئ ثقةً، ومهما سلم من المخالفة، إذا ترجح لدى الإمام أحمد أنه أخطأ في هذا الذي تفرد به.

وقال المروذي[1]: قلت لأحمد: تعرف عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: متى كُتِبْتَ نبيّاً؟ قال: هذا منكرٌ؛ هذا من خطإ الأوزاعي، هو كثيراً ما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير.

والأوزاعي، من الأئمة الثقات، لايشكُّ أحدٌ في ذلك، ومع ذلك فقد وصف الإمام أحمد ذلك الحديث الذي خطَّأه فيه بأنه حديث منكر، وهو إنما تفرد به، لم يخالفه فيه أحد.

وقال المرُّوذيُّ أيضاً[2]: وذكر - يعني: أحمد - لُوَيناً فقال: حدَّث حديثاً منكراً، عن ابن عيينة، ما له أصل - فذكره، ثم قال المروذيُّ: فأنكره إنكاراً شديداً وقال: ما له أصلٌ.

ولُوَين، هو محمد بن سليمان المصيصي، ثقة.

وقال عبدالله بن أحمد في «العلل»[3]: حدثني أبي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، قال: كان

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢٦٨)، وسيأتي في هذا «المنتخب» برقم (٩٣)

(٢) «العلل» (٢٨٠) وسيأتي أيضاً برقم (٢١٠)

(٣) (٢٣٧٦).

رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر – الحديث . قال أبي : هذا حديث منكرٌ ، دخلَ شعبةُ على ابن أبي ذئبٍ ، فنهاه أن يحدث به ، وقال : لاتحدِّث بهذا ، وأنكره شعبة .

وابن أبي ذئبٍ من الثقات ؛ ولايقال : إنهما استنكراهُ لأنه مرسلٌ ، والمرسلُ ضعيفٌ ، لايقال ذلك ؛ لأنَّه لو كان هذا مرادَهُما من إنكاره لكانَ كلُّ مرسلٍ منكراً ، ولا قائلَ بذلك ، وإنما هما يريانِ أن ابن أبي ذئبٍ أخطأ في هذا على الزهري ، وأن هذا الحديث ليس من حديثه[1] .

وذكر أبوبكر الأثرم [2] أنه سأل أحمد بن حنبل عن الفضل بن دَلْهم ، فقال : ليس به بأسٌ ، إلا أنَّ له أحاديث [3] .

ثم ذكر الأثرم أنه سأله عن حديث من أحاديثه ، فقال أحمد : هذا حديثٌ منكرٌ . قال الأثرم : يعني خطأ .

ثم بين الأثرم وجه الخطأ ، وأنه خطأ إسنادي لا متني .

فقد فهم الأثرم من قول أحمد «هذا حديث منكرٌ» أنه يعني أنه حديث خطأ، رغم أن أحمد وثَّق راويه المتفرد به، فيما حكاه عنه الأثرم أيضاً ، وهذا مما يدل على أن لفظ المنكرِ عند أحمد كان معروفَ المعنى عند أصحابه ، وأنه يريد به الخطأ في الرواية ، ثقةً كان راويها أم غير ثقةٍ .

---

(١) وانظر: «المراسيل» لأبي داود (٦٧) .

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٢١/٢٣) .

(٣) يعني: أخطاء .

والأمثلة على ذلك في كلام الإمام أحمد كثيرة، لا يمكن حصرها.

وبهذا يمكن لنا أن نستخلص أن الحديث المنكرَ عند الإمام أحمد - عليه رحمة الله تعالى - : هو الحديث الخطأ الذي ترجَّح عنده أن راويه المتفرد به أخطأ فيه، سواءٌ أكان خطؤه في الإسناد فقط، أو في المتن فقط، أو فيهما معاً، وسواءٌ أكان راويه الذي أخطأ فيه ثقةً أم غير ثقةٍ، وسواءٌ خالف غيره أم تفرد به فقط ولم يخالف.

وصنيع أحمد هذا مطابق تماماً لصنيع غيره من أئمة الحديث ممن كان قَبْلَه، وممن جاء بَعْدَه، وقد ذكرت كثيراً من أقوالهم الدَّالة على ذلك في رسالةٍ مفردةٍ حول هذه المسألة، أسميتها: «الإشارة لمعنى الشذوذ والنكارة» يسر الله إنجازها.

وقد أشرت إلى بعضها في كتابي: «لغة المحدث» (ص١١٧ - ١٢١)، وهو مطبوع متداول.

وهذا الذي عُرف عن الأئمةِ المتقدمين، قد نصَّ عليه غير واحدٍ من المتأخرين:

قال ابن رجبٍ الحنبلي في «شرح البخاري» (١) له، بعد أن ساق من «مسائل الإمام أحمد» لابنه عبدالله (٢)، أنه سأله عن حديث الحسين ابن علي في المواقيت: ما ترى فيه، وكيف حالُ الحسين؟ فقال أحمد:

---

(١) تحت شرح أول حديث في «كتاب المواقيت».

(٢) (ص٥١)

أما الحسين فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي، وحديثهُ الذي روى في المواقيت ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيُره.

قال الإمام ابن رجب معلقاً :

« وإنما قال الإمام أحمد : « ليس بالمنكر ؛ لأنه قد وافقه على بعضه غيره » ؛ لأن قاعدته : أن ما انفرد به ثقة ، فإنه يتوقف فيه حتى يتابع عليه ، فإن توبع عليه زالت نكارته ، خصوصاً إن كان الثقة ليس بمشتهرٍ في الحفظِ والإتقانِ ، وهذه قاعدة يحيى القطان وابن المديني وغيرهما ».

وقال في « شرح العلل » (١):

« وأما أكثر الحفاظ المتقدمين ، فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحدُ – وإن لم يرو الثقاتُ خلافَه– « إنه لايتابع عليه » ، ويجعلون ذلك علَّةً فيه ، اللهم إلا أن يكون ممَّن كثر حفظه ، واشتهرت عدالته وحديثه ، كالزهري ونحوه ، وربَّما يستنكرون بعض تفرداتِ الثقاتِ الكبارِ أيضاً ، ولهم في كلِّ حديثٍ نقدٌ خاصٌّ ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطُه ».

وقال الذهبي في « الموقظة » (٢) :

---

(١) (٢/٥٨٢)

(٢) (ص ٧٧ – ٧٨)

«وقد يُسمّي جماعةٌ من الحفّاظِ الحديثَ الذي ينفردُ به مثلُ هشيمٍ وحفصِ بن غياثٍ، منكراً.

فإن كان المنفردُ من طبقةِ مشيخةِ الأئمةِ أطلقوا النكارة على ما انفرد به، مثل عثمان ابن أبي شيبة وأبي سلمة التبوذكيّ وقالوا: هذا منكرٌ».

وها هو الإمام ابن الصّلاحِ، لما تَعرَّضَ لمبحثِ الحديثِ المنكرِ في مقدمته المعروفة، قسمه إلى قسمين:

القسم الأول: هو المنفردُ المخالفُ لما رواه الثقات ومثّل له بحديث أخطأ فيه مالك بن أنس في إسناده، دون متنه.

والقسم الثاني: هو الفردُ الذي ليس في راويه من الثقةِ والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

ومثّل له بحديث تفرد به أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، وقال: «تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغَ من يحتمل تفرده».

وسار على هذا كل من جاء بعد ابن الصلاح ممن اختصر كتابه أو شرحه، أو علّق عليه، كالعراقي والنووي وابن كثير، وغيرهم.

حتى جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني – عليه رحمة الله تعالى – فقيد «المنكر» بقيدين:

الأول : أن يكون راويه ضعيفاً، ليس ثقةً أو صدوقاً.

الثاني : أن يروي ذلك الضعيف ما يخالفه فيه ثقةٌ أو صدوقٌ ، أو أكثرُ.

ولسنا نوافق الحافظ ابن حجر – عليه رحمة الله تعالى – على ما قيَّد به المنكر ، من اشتراطِ الضعفِ والمخالفةِ للثقاتِ ، بل المنكَرُ – كما سبق – هو الخطأ ، بصرف النظر عن حال المخطئ ، وعن تفرده أو مخالفته.

ومما يقررُ صنيعَ أهل العلم ، ويؤكِّد أن المنكرعندهم هو الخطأ مهما كان حال راويه المخطئ فيه : أنه ، وكما لايخفى على فاهمٍ لهذا العلم ، مطلعٍ على مسالكِ أهلِه عالمٍ بطرائق الإعلالِ والكلامِ في الرواياتِ ، مما لايخفي على مثل هذا: أن أئمة الحديث – عليهم رحمة الله تعالى – يسبق نَقْدُهُم للرواية سنداً ومتناً ، نَقْدَهم للرواة جرحًا وتعديلاً ، فهم لكي يتحققوا من ثقةِ الراوي أو ضعفه ، ينظرون في أحاديثه ورواياته ، فإذا وجدوا أغلبها مستقيمةً موافقةً لما يرويه الثقاتُ الأثباتُ، استدلوا بذلك على أنه ثقةٌ، وإذا كان أغلبها مخالفاً لرواياتِ الثقاتِ الأثباتِ، أو ليس لها أصلٌ عندهم ، استدلوا بذلك على ضعفِه وسوءِ حفظه.

يقول ابن محرز (٢ / ٣٩):

«سمعت يحيى بن معين يقول: قال لي إسماعيل بن عُلَيَّة يوماً: كيف حديثي ؟ قلت: أنت مستقيمُ الحديثِ ! فقال لي: وكيف عرفتم ذاك ؟! قلت له : عَارضنا بها أحاديث الناس ، فرأيناها

مستقيمة. فقال : الحمد لله».

وقال ابن معين في موسى بن عبيدة الرَّبَذِيِّ: «إنما ضعف حديثه؛ لأنه روى عن عبدالله بن دينار مناكيرَ».

وقال المرُّوذي [1] قلت لأحمد بن حنبل : قيس بن الربيع ، أي شيء ضَعَّفَهُ؟ قال: روى أحاديثَ منكرةً .

وقال ابن الجنيد [2] : قلت ليحيى : محمد بن كثير الكوفي ؟ قال: ما كان به بأسٌ قلت : إنه روى أحاديث منكراتٍ ؟ قال : ما هي؟ قلت : عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن النعمان ابن بشير – يرفعه– : «**نَضَّر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغ بها**» وبهذا الإسناد – مرفوع – : «**اقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهَك فلستَ تقرؤه**».. فقال إنْ كان الشيخ روى هذا فهو كذاب ، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً».

ومثل ذلك : قول الآجري [3] : سألت أبا داود عن مسلمة بن محمد الثقفي ، قلت: قال يحيى: ليس بشيء؟ قال: حدثنا عنه مسدد؛ أحاديثُهُ مستقيمةٌ. قلت: حدَّث عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : «إياكم والزنج ، فإنهم خلقٌ مُشَوَّه» ؟ فقال : من حدَّث بهذا فاتهمه.

فقد بَنَيَا جرحهما للراوي على ما روى من المناكير ، رغم أنهما في

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٤ / ٣١)

(٢) «سؤالاته» (٨٨٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٧ / ٥٧٤) .

أول الأمر كانا يرانه ثقةً ، لاستقامةِ ما بلغهما من أحاديثه ، فلما بلغهما ما عنده من المناكير لم يترددا في تجريحه بها.

وقال عبدالله بن أحمد [1] : قال أبي: روى أسامة بن زيد ، عن نافع أحاديثَ مناكيرَ . قلت له: إن أسامة حسنُ الحديث ! قال : إن تدبرتَ حديثه ، فستعرف النُّكرةَ فيها.

وقال أيضاً: [2] سألت يحيى عن عباس الأنصاري؟

فقال : ليس بثقة. قلت: لِمَ يا أبا زكريا ؟ قال : حدَّث عن سعيد، عن عبادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس : «إذا كان سنة مئتين» حديث موضوع ، ثم قال : ليس بثقة.

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» [3] عن أبيه أبي حاتم ، أنه ذكر حديثَ مسكين أبي فاطمة ، عن حَوْشب ،عن الحسن ، عن أبي أُمَامة مرفوعاً : «**إن الغسل يوم الجمعة ليسلُّ الخطايا من أصول الشعر استلالاً**» فقال أبوحاتم: هذا منكرٌ، الحسن عن أبي أمامة لايجيء ، وَوَهن أمر مسكين عندي بهذا الحديث.

وذكر أيضاً [4] أنه سأل أباه عن حديثٍ رواه سعيد بن سلام العطار، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن النبي ﷺ : «**استعينوا علي إنجاح الحوائج بالكتمان**» ، فقال أبوحاتم : هذا حديثٌ منكرٌ ، كان سبب سعيد بن سلام بعد القضاء ضَعْفُه من هذا الحديث؛ لأنَّ هذا حديث لايعرف له أصلٌ.

---

(١) «العلل» (١٤٢٨) .
(٢) (٣٩٠١) .
(٣) (٥٧٠) .
(٤) (٢٢٥٨) .

وقال الآجري [1] سألت أبا داود عن عثمان بن واقدٍ ؟ فقال: ضعيفٌ. قلت لأبي داود : إن عباس بن محمد يحكي عن يحيى بن معين أنه ثقة ؟ فقال: هو ضعيف؛ حدَّث هذا أن النبي ﷺ قال: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل» ، ولا نعلم أن أحداً قال هذا غيرُه.

وقال ابن أبي حاتم [2] : سألت أبي عن داود بن عبدالحميد الكوفي - وعرضت عليه حديثه - ؟ قال: لا أعرفه ، وهو ضعيف الحديث ، يدل حديثُه علي ضَعْفه.

فرغم أنه لايعرفه ، حكم عليه بمقتضى حديثه ، فلما لم يكن حديثه مستقيما دلَّ عدمُ استقامته علي ضعف حفظه.

فيتحصل من ذلك كله : أن الحديث المنكر هو الحديث الذي ترجح خطؤه وأن الحديث الذي يترجح خطأ راويه فيه هو حديثٌ منكرٌ، بصرف النظر عن حال راويه من الثقة أو الضعف ، وأن الراوي لايضعَّف بما روى من المناكير إلا إذا كثُر ذلك منه ، أو كان ما أنكر عليه مما لايحتمل ، بحيث يدل على ما وراؤه من غفلةٍ وقلةِ ضبطٍ.

ومفهوم ذلك : أن إنكار الأئمة للحديث سابقٌ لتضعيفهم لراويه ؛ لأنهم جعلوا ما يرويه من المناكير دليلاً علي سوء حفظه وقلَّة ضبطه ، ومعنى ذلك : أنهم عرفوا نكارة أحاديثه قبل معرفتهم بضعفه ، لاسيما وفي بعض الأمثلة السابقة رجوع الناقد عن توثيق من كان قد وثَّقه من قبلُ إلى تضعيفه ، بعدَ أن وقف له على مناكيرَ تدل على

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٩ /٥٠٥). (٢) «الجرح والتعديل» (١/٢/٤١٨)

ضعفِه ، وفي بعضها تعليلُ ضعفِ الراوي بكونه جاء بمناكير تدل على سوء حفظه.

وصنيع هؤلاء الأئمة، هو معنى قول الإمام مسلم - عليه رحمة الله تعالى - في مقدمة «الصحيح» (١ / ٩٠- نووي) .

«وعلامةُ المنكرِ في حديث المحدث: إذا ما عُرِضت روايتُه للحديث على رواية غيره من أهلِ الحفظِ والرِّضا ، خالفتْ روايته روايتَهم - أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديثِ ، غيرَ مقبولِه ولا مستعمله» .

فمعنى كلامه: أن الحكمَ علي الحديثِ بالنكارةِ يتوقفُ علي عدم موافقةِ راويه لأهل الحفظ والإتقان ، أو مخالفته لهم، فهذا الحكم المتعلِّق بالرواية ، لاعلاقة له يكون راويها ثقةً أو غير ثقةٍ.

أما الحكم على الراوي بالترك، فهذا يتوقف على إكثاره من الإتيان بالمناكيرِ في رواياته، فحينئذٍ يكون متروكَ الحديث، غير مشتغلٍ به.

وعليه ؛ فلو أخطأ راوٍ في حديث واحدٍ ، واستْدِلَّ على خطئه فيه بالمخالفة أو بعدم الموافقة، كان هذا الحديث بعينه «منكراً» لثبوت خطئه فيه ، وإن لم يكن لهذا الراوي منكرٌ سواه.

ولما كان الخطأ في حديثٍ واحدٍ ، ليس دليلاً يصلح بمجرده على ضعف راويه ، لم يضعف به الراوي، بل يحمل ذلك على القليل الذي يخطيء فيه الثقةُ ، لكن الحكم بنكارة الحديث ثابت ، لا يُدفع بكون راويه ثقةً.

ونحو قول مسلمٍ هذا: قولُ شعبة بن الحجاج [1] ، حيث سأله ابن

(١) «المجروحين» (١ /٧٧)

مهدي ، فقال : قلت لشعبة : من الذي يترك الرواية عنه ؟ قال : إذا أكثر عن المعروفين من الرواية بما لا يعرف ، أو أكثر الغلط.

وما « لايعرف » هو المنكر ، فالراوي لايترك إلا إذا أكثر من المناكير ، أما إذا أتى بالمنكر في الشيء بعد الشيء ، فلا يترك ، وإن كان ما أخطأ فيه منكراً خطأً.

فالحكم بالنكارة حكم على الرواية، لا على الراوي ، ولا فرق بين خطإ الثقة وخطإ غيره ، إذا تحققنا أنه أخطأ فعلاً ، لأن معنى أنه أخطأ، أنه حكى خلاف الواقع ، ولم يرو الحديث كما سمعه من شيخه ، وهذا بعينه يقع فيه الثقة ، كما يقع فيه الضعيف والضعيف جداً

فإن غاية ما يمكن أن يصنَعه الضعيفُ في الرواية ، هو أن يقلب إسناداً أو يركب متناً، وهذا قد يقع فيه الثقة إذا ما أخطأ ، فقد يدخل عليه حديثٌ في حديثٍ، وقد يقلب فيبدِل راوياً مكان آخر وقد يكون المُبْدَل كذاباً، أبدله بثقة خطأ لاعمدا، وقد يأتي إلى حديث معروفٍ بإسنادٍ تالفٍ ، فيبدل إسناده بإسناد آخر صحيحٍ ، وهذا كله معروف وأمثلته كثيرة.

غاية ما هنالك ؛ أن الثقة قلَّما يقع منه ذلك ، بخلاف الضعيف ؛ فإنه كثيراً ما يقع منه ذلك ؛ ولهذا ضعفوه ، ولم يضعفوا الثقة ، وإن كانوا لم يتردَّدوا في الحكم على هذا القليل الذي أخطأ فيه الثقة بالنكارة.

وحيث بانَ أن الحكم على الراوي فرعٌ من الحكم على روايته ، فكيف يصح اشتراط ضعف الراوي للحكم على الرواية بالنكارة ،

والمحدثون ما ضعَّفوا الراوي إلا بعد أن رأوا رواياته مناكيرَ ، فهي عندهم منكرة قبل أن يتحققوا من ضعف راويها ؟ !

وقد حاول الحافظ ابن حجر في بعض المواضع ، لاسيما «مقدمة الفتح» حاول تفسير «المنكرِ» حيث أطلقه الإمام أحمد وأبو داود والبرديجي على ما تفرد به بعض الثقات : بالفرد المطلق ، محاولةً منه للتوفيق بين ما اشترطه هو في «المنكر» من الضَّعفِ والمخالفةِ، وما وُجِد في كلام هؤلاء الأئمة مما يقتضي عدم اشتراط ذلك.

وهذا التفسير ليس بشيء ، وما ذكرناه من أمثلة عن هؤلاء الأئمة أو غيرهم يدل علي خلاف ذلك، ويدل أن المنكرَ هو الخطأُ، لا مجرد التفرد ، وقد صرح بعضهم بذلك فيما تقدم.

وفي «شرح علل الترمذي» لابن رجب: [1].

«قال البرديجيُّ: إذا روى الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ ، عن رجلٍ من أصحاب النبيِ ﷺ حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحدِ، لم يضرَّه أن لايرويه غيره ، إذا كان متن الحديث معروفاً ، ولايكون منكراً ولا معلولاً».

فعُلم بذلك أن صنيع البرديجي مثل صنيع أحمد وغيره ، فهو لايطلق المنكر على مطلق تفرد الثقة، وإنما حيث يترجح له أن هذا الحديث الفرد قد أخطأ فيه ذلك الثقة المتفرد به.

وأيضاً ؛ صنيع أبي داود كذلك ، كيف لا وهو من أخصِّ أصحاب أحمد ، ومن أعلم الناس بمذهبه في العلم ، وقد ذكرت بعض الأمثلة

---

(١) (٢/٦٥٤)

من كلامه في «لغة المحدث» (ص١١٧) ، فلا حاجة إلى إعادتها . وفي رسالتي المفردة لهذه المسألة مزيد – إن شاء الله تعالى – .

***   ***

هذا ، وقد تلقف بعض أهل البدع والأهواء ، وهو ذاك المدعو «محمود سعيد ممدوح» تلقف تفسير الحافظ ابن حجر للمنكر بالتفرد في هذه المواضع ، فاعتمد عليه لرد تجريح الإمام أحمد لبعض الرواة الذين قال فيهم «منكر الحديث» أو «أحاديثه مناكير» فأتى بما يضحك الثكلى .

بل تعدى ذلك ، فأخذ يحمل النكارة في أقوال بعض العلماء المتأخرين كالذهبي على التفرد المطلق ، فأتى بسخافات ومضحكات لم يسبق إليها .

وقد تناولت ذلك في ردّي عليه في كتابي «ردع الجاني» (ص١٨٨ – ٢٠١) ، بما لامزيد عليه – إن شاء الله تعالى – .

ثم رأيته بعدُ خرج علينا بعدّة رسائل، زاد فيها ضغثاً على إبالة ، وأتى فيها من ردٍّ لكلام الأئمة ، وتمحُّلٍ في تأويله وتفسيره ، وتدليسٍ لأكثره ، وكتمانٍ لأعظمه ، مع جهل واضح ، وتخبط فاضح ، بما فاق فيه أشياخه من رؤوس أهل البدع في زماننا .

فدعاني ذلك إلى كتابة تعقب آخر عليه – يسر الله إنجازه – يكون ضربة ثانية ، وعسى أن تكون القاضية ، وجعلته تحت شعار : «**صيانة الحديث وأهله من تعدي محمود سعيد وجهله**» ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حيٍّ عن بينة والله من وراء القصد .

*   *   *

* ترجمة الإمام ابن قدامة المقدسي *

● من «البداية والنهاية» لابن كثير ●

الشيخ الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر شيخ الإسلام ، مصنف المغني في المذهب ، أبو محمد المقدسي إمام عالم بارع. لم يكن في عصره ، بل ولا قبل دهره بمدة أفقه منه .

ولد بجماعيل في شعبان سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، وقدم مع أهله إلى دمشق في سنة إحدى وخمسين ، وقرأ القرآن وسمع الحديث الكثير ، ورحل مرتين إلى العراق إحداهما في سنة إحدى وستين مع ابن عمه [1] الحافظ عبد الغني ، والأخرى سنة سبع وستين ، وحج في سنة ثلاث وسبعين .

وتفقه في بغداد على مذهب الإمام أحمد ، وبرع وأفتى وناظر وتبحر في فنون كثيرة ، مع زهد وعبادة ؛ وورع وتواضع ، وحسن أخلاق ، وجود وحياء ، وحسن سمت ، ونور وبهاء ، وكثرة تلاوة ، وصلاة وصيام ، وقيام وطريقة حسنة ، واتباع للسلف الصالح ، وكانت له أحوال ومكاشفات ، وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى : إن لم يكن العلماء العاقلون أولياء الله فلا أعلم لله وليا .

وكان يؤم الناس للصلاة في محراب الحنابلة هو والشيخ العماد ، فلما توفي العماد استقل هو بالوظيفة ، فإن غاب صلى عنه أبو سليمان ابن الحافظ عبد الرحمن بن الحافظ عبد الغني ، وكان يتنفل بين العشاءين

---

(١) هكذا هنا وفي السير (٢٢/١٦٦) وذيل طبقات الحنابلة (٢/١٣٣) : ابن خالته ؛ فليحرر ، والله أعلم بالصواب .

بالقرب من محرابه ، فإذا صلى العشاء انصرف إلى منزله بدرب الدولعي بالرصيف وأخذ معه من الفقراء من تيسر يأكلون معه من طعامه ؛

وكان منزله الأصلي بقاسيون فينصرف بعض الليالي بعد العشاء فاتفق في بعض الليالي أن خطف رجل عمامته ، وكان فيها كاغد فيه رمل، فقال له الشيخ : خذ الكاغد والق العمامة فظن الرجل أن ذلك نفقة فأخذه وألقى العمامة . وهذا يدل على ذكاء مفرط واستحضار حسن في الساعة الراهنة ، حتى خلص عمامته من يده بتلطف .

وله مصنفات عديدة مشهورة ، منها : المغني في شرح مختصر الخرقي في عشرة مجلدات ، والشافي في مجلدين ، والمقنع للحفظ ، والروضة في أصول الفقه ، وغير ذلك من التصانيف المفيدة ،

وكانت وفاته في يوم عيد الفطر في هذه السنة، وقد بلغ الثمانين ، وكان يوم سبت ، وحضر جنازته خلق كثير ، ودفن بتربته المشهورة ؛

ورؤيت له منامات صالحة رحمه الله تعالى ، وكان له أولاد ذكور وإناث ، فلما كان حياً ماتوا في حياته . ولم يعقب منهم سوى ابنه عيسى ولدين ثم ماتا وانقطع نسله .

---

(١) **من مصادر ترجمته – رحمه الله تعالى –**

معجم البلدان : (٢/١١٣–١١٤) ، ومرآة الزمان : (٨/٦٢٧–٦٣٠) ، وتكملة المنذري : (٣/ الترجمة ١٩٤٤) ، وذيل الروضتين لأبي شامة : (١٣٩) ، وتلخيص ابن الفوطي : (٥/الترجمة ١٩٦٢) والسير للذهبي (٢٢/١٦٥–١٧٣) والعبر : (٥/٧٩)، والمختصر المحتاج إليه : (٢/١٣٤–١٣٥) ، ودول الإسلام: (٢/٩٣) ، وفوات الوفيات : (١/٤٣٣–٤٣٤) ، والذيل لابن رجب : (٢/١٣٣–١٤٩) وشذرات الذهب : (٥/٨٨–٩٢) ، والتاج المكلل للقنوجي: (٢٢٩–٢٣١) .

❋ تحقيـق اسـم الكتـاب ❋

لم نظفر باسم الكتاب كاملًا على لوحة المخطوط ؛ نظرًا لأن أوله مفقود غير موجود ، والمثبت في أول هذين الجزءين فقط كلمة : « المنتخب » .

ففي لوحة العاشر ما نصه : « الجزء العاشر من المنتخب » .

وفي لوحة الحادي عشر : « الجزء الحادي عشر من المنتخب » .

لكن المتتبع للكتاب يعلم يقينًا أنه منتخب من كتاب « العلل » للخلال ، فجميع ما نقله إنما هو من طريقه .

ثم تأكدت من صحة ذلك لَمَّا وجدت العلماء المترجمين له قد صرحوا بأنه ألَّفَ كتابًا اختصر فيه « العلل » للخلال .

كابن رجب الحنبلي في « ذيل طبقات الحنابلة » (١٣٩/٢) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٦٨/٢٢) .

وعليه اعتمدت في إثبات اسم الكتاب . والله الموفق .

❋ ❋ ❋

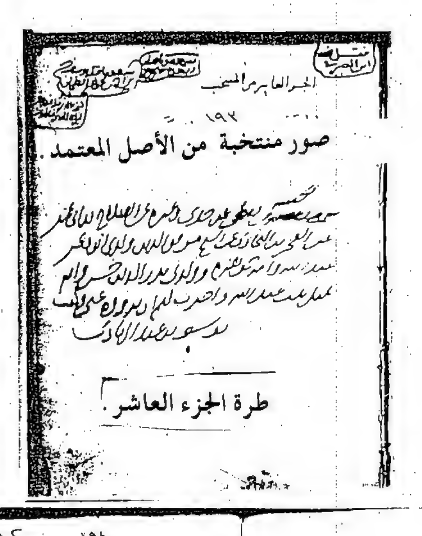
❋ وصـف النسخـة المعتمـدة ❋

وهذه النسخة ضمن مجموع بالمكتبة الظاهرية ، تقع في (٢٥) ورقة ، تبدأ من (ق١٩٣) إلى (ق٢١٧) .

وهي نسخة نفيسة ، كتبت بخط المؤلف ، وعليها سماعات لبعض العلماء ، كيوسف بن عبد الهادي ، وغيره .

وهذه صور من المخطوط :





صور منتخبة من الأصل المعتمد.

طرة الجزء العاشر.

١٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهد في الدنيا وذمها

الصفحة الأولى من العاشر.

من حديث القعنبي عن ابي شريح الكعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال والله لا يؤمن
والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالوا وما ذاك يا رسول الله قال الجار لا يأمن
جاره بوائقه قالوا وما بوائقه قال شره قال ابو عبد الله حدثني روح وعمر
ابن عمر قالا ثنا ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
قال والله لا يؤمن قال ابو عبد الله لم يرو روح وعمر سماعه من المقبري وحجاج وهذا
سماعه من سعيد وهكذا رواه بن سعد قال ابو عبد الله قال احمد عن جليس ابي ذئب
من حفظه وهو عنهما قال لا ادري ولكن من روى عنه بالمدينة يقول عن ابي ذئب
عن المقبري عن ابي هريرة ومن سمع سعيدا قال عن ابي شريح
وقال صالح سالت عن قول النبي صلى الله عليه وسلم اهو ما ذكر في اهل فقال هو قال
الله اعلم ما ادري
حدثنا محمد بن هارون البكري ابو سعيد حدثنا قال قال ابو عبد الله لا شيء قلت
لحماد بن سلمة هذا الحجر ورشد ومنصور احدهم عن سعيد عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم علم ساعات الليل فسوى بينهم اسم الحجر واسم منصورا
اسم اباه قال النخعي ويلك اي عبد الله وامي اسمه رابع قال انهم
رواه الحجر يعني ابي جميل كرام الله طلحة لا في عبد الله ان جعفرا قال نشيط
ابن نشيط قال ابو عبد الله كان في لسانه لثغة ارادا ان يقول بسيط
قال نشيط آخر الجزء العاشر

٢٠٩

يسمع عليها منه يوسف
ابن الحسن بن عبد الهادي

الجزء الحادي عشر من المنتخب

ابن عبد الهادي

هذا الجزء من خط شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة موفق الدين محمد بن عبد الله
ابن احمد بن محمد بن قدامة المقدسي قد نقل من ثم وقوبل به واستكتب منه جزء ٥

الجزء الحادي عشر من المنتخب

نهاية العاشر وطرة الحادي عشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

في الخوارج

أخبرنا حرب قال سألت أحمد عن الخوارج قال مرقوا ما على الأرض قوماً شر منهم صح فيهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من عشرة وجوه

الجهمية — قال مهنا سألت أحمد عن حديث

علقمة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم كلم الله موسى ... من صوف فقال ليس بصحيح ... عن عبد الله ...

أخبار الصفات

أخبرنا المروذي قال ذكرت لأبي عبد الله حديث ... عن أبي عبد الرحيم ... عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ... الله تعالى في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي قال أبو عبد الله هذا الحديث ... الساعة ... ولم يصححه وقال رواه ... موقوفاً ورواه أبو ... مرفوعاً ... ولم يروِ ... أبا عبد الله عن هذا الحديث ... فقال أما ... سمعناه عن أبي عوانة عن الأعمش مرسلاً

أخبرنا عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عن حديث ... عن النبي صلى الله عليه وسلم ... فقال ... الأعمش ... عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين ... عن المسعودي عن جامع عن أبي بردة بن الحصين عن أبيه قال ... الصواب ما رواه الأعمش ... من المسعودي ... لم يسمع ... معه ... وأما حديث أبو معاوية ... وكان يحيى ... أخبرنا ... قال سمعت يحيى ... عن النبي صلى الله عليه وسلم

أن قال إن آدم خلق على صورة الرحمن وحدثنا ... حدثنا جرير عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ... فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن قال الأعمش ... عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نطق به وأخبرنا المروذي قال قلت لأبي عبد الله كيف تقول في حديث النبي صلى الله عليه وسلم خلق آدم على صورته قال الأعمش يقول عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر ... آدم على صورة الرحمن فأما الثوري فأوقفه يعني حديث ابن عمر

وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم على صورته فنقول كما جاء الحديث

وقال مهنا سألت أحمد عن ... مسلم بن أبان العنبري قال متروك أخرج إلينا كتاباً ... وإذا ... الضعفاء ... الحضرة ... ليس من الكتاب أخبرنا عبد الله ... قال ... يعني ... في هذا الحديث فقال كان حالاً ... ضعف ... إسماعيل ... عن أبي ... عن إسماعيل بن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مهنا سألت أحمد عن حديث ... في القرآن ... عن عبد الله بن موسى عن ... عن أبي بردة عن أبي موسى قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع قال إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل الليل حجابه النار لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره قال أحمد ليس ... هذا حديث ... عن عبد الله بن موسى ... عن أبي بردة عن أبي موسى ... عن النبي صلى الله عليه وسلم ... والحديث حدثنا المسعودي عن عمرو بن مرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ... عن المسعودي ... عبد الله ...

الصفحة الأولى من الحادي عشر.

آخر الموجود من الكتاب.

❋ الجزء العاشر من المنتخب ❋

سمعه الحسن بن ... عن جدي وغيره عن الصلاح بن أبي عمر عن الفخر بن البخاري ، عن الشيخ موفق الدين ولدي أبي بكر عبد الله وأمه ... وولدي بدر الدين حسن وأمه بلبل بنت عبد الله وأجزت لهم أن يرووه عني وكتب يوسف بن عبد الهادي[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) في يمين الصفحة من أعلى : « نقله ابن الصيرفي » .
وفي يسارها ثلاثة سماعات :
أحدها : « سمعه وما قبله يوسف بن أحمد بن محمود « ؟ » الطحان » .
والآخران فلم نستطع قراءتهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

✵ الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا وَذَمُّهَا ✵

١ - أخبرنا مُحَمَّدُ بن علي : ثنا محمد بن مُوسى بن مُشَيْش ، أنه سأل أبا عبد الله عن حديث سَهْل بن سعدٍ السَّاعدي ، أن النبيَّ ﷺ وعظ رجلًا ، فقال : « ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللَّهُ ، وَازْهَدْ فِي مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ » .

فقال : لا إله إلا الله ! تَعَجُّبًا منه ! مَنْ يروي هذا ، أو عَن مَنْ هذا ؟! .

فقلت : خالد بن عمرو .

فقال : وقعنا في خالد بن عمرو . ثم سكت[1] .

---

(١) النص ، نقله ابن رجب في « شرح الأربعين » الحديث الحادي والثلاثين .
وخالد بن عمرو هذا متروك ؛ قال أحمد : منكر الحديث ، وقال مرة : ليس بثقة يروي أحاديث بواطيل . وقال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وكذبه مرة ، وقال : حدث عن شعبة أحاديث موضوعة . وقال البخاري ، والساجي ، وأبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، ضعيف . وقال صالح بن محمد : كان يضع الحديث .
والكلام فيه شديد . =

....

= وحديثه هذا ، مما استنكروه عليه ، وتكلموا فيه من أجل روايته له ، لا سيما وأنه يرويه عن حافظ مكثر – هو : سفيان الثوري – له أصحاب حفاظ أثبات قد جمعوا حديثه ، فأين كان أصحابه عن هذا الحديث ؟ وما باله لا يأتي عن الثوري إلا من طريقه أو أمثاله من الضعفاء ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

فهذا أحمد بن حنبل استنكره ، وتعجب منه ، كما ترى . وكذا استنكره العقيلي وابن عدي وغيرهم ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وأدخله الحاكم في « المستدرك » (٣١٣/٤) ، وقال : « صحيح الإسناد » ! فتعقبه الذهبي قائلًا : « خالد وَضَّاع » ! .

هذا ، وقد أخذه عن خالد بعض الضعفاء ، ثم سرقوه منه ، فأسقطوه وحدثوا به عن الثوري مباشرة .

منهم : محمد بن كثير الصنعاني .

قال العقيلي في ترجمة خالد (١١/٢) :

« ليسَ له من حديث الثوري أصلٌ ، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني ، ولعله أخذه عنه ودلسه ؛ لأن المشهور به خالد هذا » .

وقال ابن عدي (٩٠٢/٣) :

« لا أدري ما أقول في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث ، فإن ابن كثير ثقة ، وهذا الحديثُ عن الثوري منكر » .

كذا قال ابنُ عدي : « إن ابن كثير ثقة » ، وليس كذلك ؛ فإن الثقة آخر ، وهو العبدي ، أما هذا الصنعاني فليس بثقة .

وقد قال الدارقطني في « الأفراد » (٢١٥٤ – أطرافه) :

« لم يروه عن الثوري ، عن أبي حازم ، غير خالد بن عمرو القرشي ومحمد بن كثير المصيصي » . =

= فصرح بأنه المصيصي ، وهو الصنعاني .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٨١٥) :

« سألت أبي عن حديث رواه علي بن ميمون الرقّي، عن محمد بن كثير، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي؟ (فذكره). فقال أبي: هذا حديث باطل - يعني: بهذا الإسناد - » .

ومنهم : أبو قتادةَ الحراني .

أخرج حديثه محمد بن عبد الواحد المقدسيُّ في «المنتقى من حديث أبي علي الإوَقي » (٣/٢) كما في « السلسلة الصحيحة » (٢/٦٦٢) .

وأبو قتادة هذا ، هو عبد الله بن واقد ، وهو متروك ، وكان أحمد يثني عليه ، وقال : « لعله كبر واختلط » ، وكان يدلس .

فالظاهر أنه تلقاه من خالد بن عمرو- أيضًا-، ثم دلسه عنه، كما قال العقيلي في متابعة ابن كثير .

وروي هذا الحديث من حديث أنس ، رواه إبراهيم بن أدهم ، واختلف عليه .

فرواه أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي : ثنا أبو عبيدة بن أبي السفر : ثنا الحسن بن الربيع : ثنا المفضل بن يونس : ثنا إبراهيم بن أدهم ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن أنس .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨/٤١) ، وقال :

« ذِكْرُ أنس في هذا الحديث وهم من عمر أو أبي أحمد ، فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوز فيه مجاهدًا » .

ثم رواه من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن الحسن بن الربيع به مرسلًا ، ليس فيه « أنس » .

ورواه أبو سليمان بن زبر الدمشقي في « مسند إبراهيم بن أدهم » من رواية معاوية بن حفص ، عن إبراهيم بن أدهم ، عن منصور ، =

= عن ربعي بن حراش، عن النبي ﷺ - مرسلًا.

ورواه علي بن بَكار، عن إبراهيم بن أدهم، عن النبي ﷺ - معضلًا، لم يذكر في إسناده منصورًا ولا ربعيًّا.

أخرجه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » - كما في « جامع العلوم والحكم » لابن رجب -.

وتابعه طالوت على ذلك.

قاله أبو نعيم في « الحلية » (٨/٤٢).

وهذا أشبه، والله أعلم.

وراجع «جامع العلوم والحكم» لابن رجب، الحديث الحادي والثلاثين.

وقد ذكر الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - هذه الطرق في « السلسلة الصحيحة » (٩٤٤) وبَيَّنَ عللَها، ثم قال:

« قد تقدم حديث سفيان من طرق عنه، وهي وإن كانت ضعيفة، ولكنها ليست شديدة الضعف - باستثناء رواية خالد بن عمرو الوضاع - فهي لذلك صالحة للاعتبار، فالحديث قوي بها، ويزداد قوة بهذا الشاهد المرسل، فإن رجاله كلهم ثقات ».

قلت: في كلام الشيخ نظر، فإنَّ رواة هذا الحديث عن سفيان غير خالد بن عمرو كلهم ضعفاء ومتروكون، ولم يتابعهم واحد من الثقات من أصحاب الثوري، وهذا مما لا يحتمل، فإن كثرة الرواة للحديث مشعرة بشهرته، فكيف يشتهر الحديث عن سفيان، ولا يجيء من رواية أصحابه الثقات الملازمين له والعارفين بحديثه ؟!.

وقد استنكر الأئمة هذه الروايات عن الثوري على كل من رواه عنه، وهذا مما يؤكد صحة ما قلناه.

على أنه لو كان مَنْ رواه عن الثوري - غير خالد - ثقاتا، لما صح - والحالة هذه - أن تصحح روايتهم أو يقوي بعضها بعضًا، لما سبق من =

٢ – أخبرنا الدُّوريُّ : ثنا مُحَاضِرٌ : ثنا الأعمشُ ، عن أبي السفر ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : مرَّ بنا النبيُّ ﷺ ونحنُ نُعَالِجُ خُصًّا لنا . فقال : « مَا هَذَا يَا عَبْدَ اللَّهِ ؟ » . قلت : يَا رسولَ اللَّهِ ! خُصٌّ لنا وَهَىٰ ، ونحن نُعالجهُ . قال : « الْأَمْرُ [أَيْسَرُ](١) مِمَّا تَرَوْنَ » .

قال يحيى : اسم أبي السفر : سعيدُ بن أحمدَ(٢)، سَمِعَ من عبد اللَّهِ بن عمرو ، وقَدْ روىٰ(٣) سفيانُ ، وشعبةُ وزكريا بنُ

= أن كل من رواه عن الثوري غير خالد ، إنما أخذه عن خالد ثم دلسه ، فعاد الحديث حينئذ إلى خالد الوضاع ، وصارت هذه المتابعات صورية لا حقيقة لها ، فكيف وهم ضعفاء ؟! .

وقد حمل بعض هذه الروايات على التدليس العقيلي ، ونقل قوله الشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – ، ولم يتعقبه ، بل وافقه على ذلك ، فقال هو نفسه عند حديثه عن متابعة أبي قتادة الحراني :

« يحتمل احتمالًا قويًّا أن يكون تلقاه عن خالد بن عمرو ، ثم دلسه ، كما قال ابن عدي [الصواب: أن قائل هذا: العقيلي] في متابعة ابن كثير » .

فطرق حديث سفيان – على هذا – لا يقوي بعضها بعضًا ؛ بل لا تزيد الرواية إلا وهنًا .

وأما المرسل المذكور ، فقد ذكرنا لك عِلَّتَهُ وما وقع فيه من اضطرابٍ ، ولو صح إلى المرسل لما صلح للتقوية لتقاعد الروايات الأخرى عن حد الاعتبار .

والله الموفق .

(١) كذا بالأصل، وفي المطبوع من «تاريخ الدُّوري» : «أسرع»: وهو الصواب.
(٢) كذا بالأصل و« التاريخ » ، ويقال : « يحمد » .
(٣) في الأصل : « عنه » وضرب عليها .

أبي زائدةَ عن عبدِ اللَّهِ بن أبي السفرِ[1].

٣ – أخبرنا عبد الله : حدثني أبي : ثنا عبدُ الصَّمَدِ : ثنا حُرَيْثُ بن السَّائبِ قال : سمعتُ الحسنَ يقول : حدثني حُمْرانُ ، عن عثمانَ بن عفان ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « كُلُّ شَيْءٍ سِوَى ظِلِّ بَيْتٍ وَجِلْفِ الْخُبْزِ وَثَوْبٍ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَالْمَاءِ ، فَمَا فَضَلَ عَنْ هَذَا فَلَيْسَ لِابْنِ آدَمَ فِيهِ حَقٌّ » .

أخبرني عصمةُ : ثنا حنبلٌ قال : سألتُ أبا عبدِ اللَّهِ عن حُرَيْثِ بن السَّائبِ ؟ .

قال : مَا كانَ بِهِ بأسٌ ؛ إلَّا أنه روى حديثًا مُنكَرًا ، عن عثمانَ ، عن النبيِّ ﷺ ؛ وليسَ هو عن النبيِّ ﷺ – يعني هذا الحديثَ[2].

---

(١) النص في « التاريخ » للدوري (١٤٧٠) (١٤٧١) (١٤٧٢) ،
وراجع : (١٢٣٧) (١٩٣١) (٢٧٣٠) منه .
والحديث أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٤٥٦) ، وأبو داود (٥٢٣٥) (٥٢٣٦) ، والترمذي (٢٣٣٥) ، وابن ماجه (٤١٦٠) ، وأحمد (١/١٦١) ، وابن حبان (٢٩٩٦) (٢٩٩٧) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٤/٢٣٢) .
وقال الترمذيُّ : « حديث حسن صحيح » .

(٢) وفي « التهذيب » (٢/٢٣٤):
« وقد ذكر الأثرم عن أحمد عِلَّتَهُ ، فقال : سئل أحمد عن حريث ؟ فقال : هذا شيخ بصري روى حديثًا منكرًا ، عن الحسن ، عن حمران ، عن عثمان (وذكر الحديث) . قال [الأثرم] : قلت : قتادة يخالفه ؟ =

٤ - أخبرني موسى : ثنا حنبلٌ : ثنا أبو عبد اللَّهِ : ثنا محمدُ بن مُصعبٍ : ثنا الأوزاعيُّ ، عن الزُّهريِّ ، عن عُبيدِ اللَّهِ ، عن ابنِ عباسٍ : مرَّ النبيُّ ﷺ بِشَاةٍ ميتةٍ قد ألقاها أهلُهَا ، فقال : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا »(١).

قال أبو عبدِ اللَّهِ : هُو عِندي خطـأ .

= قال : نعم ، سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حمران ، عن رجل من أهل الكتاب . قال أحمد : حدثناه روح : ثنا سعيد - يعني : عن قتادة ، به » .

وبعد هذا البيان ، ينجلي تساهل الترمذي في حكمه على هذا الحديث ، حيث قال (٢٣٤١) : « هذا حديث حسن صحيح » ! .

(١) أخرجه البزار (٣٦٩١ - كشف) .

ووجه الخطأ : أن هذا المتن إنما يعرف بغير هذا الإسناد ، وهذا الإسناد إنما يروى به متن آخر شَبِيهٌ بهذا المتن ، فالظاهر أن الراوي - وهو محمد بن مصعب هذا ، وهو القرقساني - دخل عليه حديث في حديث ، فلما حَدَّثَ بالإسناد ، وشرع في المتن انتقل ذهنه إلى المتن الآخر الشبيه به ، فذكره غافلًا عن المتن الحقيقي لهذا الإسناد .

ولهذا قضى الإمام أحمدُ بأن هذه الرواية خطأ ، وكذا فعل أبو حاتم ، وأبو زرعة ، فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٨٩٧) :

« سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة ، قد ألقاها أهلها ، فقال : « زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها » ؟ .

فقالا : هذا خطأ ، إنما هو : أن النبيَّ ﷺ مرَّ بشاة ميتة ، فقال : =

٥ - وحدَّثني أبو عبد اللَّهِ : ثنا حسينُ بن محمدٍ : ثنا دُوَيْدٌ ، عن أبي إسحَٰق ، عن زرعةَ ، عن عائشةَ ، قالت : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « الدُّنْيا دَارُ مَنْ لَا دَارَ لَهُ ، وَلَهَا يَجْمَعُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ »(١).

قال : هَذَا حديثٌ مُنْكَرٌ .

= « ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها ؟ » .

فقلت لهما : الوهم ممن هو ؟ . قالا : من القرقساني » . اهـ .

ثم وجدت ابن حبان أعلَّه بنفس العلة في ترجمة القرقساني من « المجروحين » (٢/٢٩٤) ، وقال : « هذا المتن بهذا الإسناد باطل » .

وكذا ، الدارقطني في تعليقه على « المجروحين » أعله بنفس هذه العلة .

قلت : وهذا النوع من العلل ، هو من أنواع القلب ، وهو من العلل الغامضة التي لا يطلع عليها إلا الحفاظ النقاد العارفون بمراتب الرواة ومسالك الخطإ في الروايات . وكثير من المتأخرين لا يتنبهون إلى هذا النوع من العلل ؛ لقلة علمهم بهذا الفن الشريف .

ومن أمثلته : ما ذكرته في تعليقي على القطعة التي حققتها من « المعجم الكبير » للطبراني (ص٥٦) . والله الموفق .

(١) أخرجه في « المسند » (٦/٧١) عن الحسين بن محمد ، عن دويد ، عن أبي إسحَٰق ، به .

ورواه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (١٨٢) وعنه البيهقي في « الشعب » (١٠٦٣٨) عن محمد بن العباس بن محمد ، عن الحسين بن محمد ، عن أبي سليمان النصيبي ، عن أبي إسحق ، به .

وقد ذهب بعض أفاضل العصر إلى أن دويدًا هذا هو ابن نافع المترجم في « التهذيب » ، وأن النصيبي هذا متابع له ، وعليه : أثبت الحديث عن أبي إسحق ، ثم أعله بعنعنته واختلاطه . =

....

= ولسنا نوافق ذلك الفاضل إلى ما ذهب إليه في ذلك كله ، فليس دويد هذا بابن نافع ، ولا النصيبي متابعًا له ، بل هو دويد نفسه فيما أرجح ، وعليه : فهو متفرد به عن أبي إسحٰق ، فلا يصح عن أبي إسحٰق لجهالة دويد هذا .

وذلك : أن الدارقطني ذكر في « المؤتلف » (٢/١٠٠٨ - ١٠٠٩) دويد بن نافع، وقال : « يروي عن الزهري وضبارة بن عبد الله بن أبي السليك ، روى عنه بقية بن الوليد » .

ثم ذكر بعده : « دويد ، لم ينسب ، يروي عن أبي إسحٰق ، عن زرعة، عن عائشة: الدنيا دار من لا دار له ، ولها يجمع من لا عقل له ». قال : « وله أحاديث نحو هذا في الزهد » .

فصنيع الدارقطني يدل على أن دويدًا صاحبنا ليس هو دويد بن نافع ، بل هو آخر غير منسوب ، وهو لا يُعرَف ويدل عليه : أنهم لم يذكروا في ترجمة ابن نافع له رواية عن أبي إسحٰق ولا للحسين رواية عنه .

وقد ذكر ابن ماكولا في « الإكمال » (٣/٣٨٦) :

« دويد بن سليمان ، حدث عن سلم بن بشير بن جحل وعثمان بن عطاء ، روى عنه : حسين بن محمد المروذي » .

فهذا يفيد أن دويدًا الذي يروي عنه الحسين بن محمد ليس - أيضًا - بابن نافع ، وإنما هو : « ابن سليمان » .

ويترجح عندي أنه هو نفسه أبو سليمان النصيبي الذي روى عنه الحسين بن محمد هذا الحديث نفسه ، عن أبي إسحٰق ؛ فالحسين يرويه عنهما جميعًا ، والحديث واحد ، وشيخهما واحد ، والراوي يُذكَر مرة باسمه ، ومرة بكنيته .

وعليه : فلا متابعة ، وتنحصر الآفة في تفرد دويد هذا الذي لا =

٦ – أخبرني عصمةُ : ثنا حنبلٌ : حدثني أبو عبد الله : ثنا حسينُ بن محمدٍ ، عن دُوَيْدٍ ، عن سَلْمِ بن بَشِير ، عن عِكرِمةَ ، عن ابن عباسٍ ، قال : قال رسولُ اللّهِ ﷺ : « الْتَقَى مُؤْمِنَانِ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ : مُؤْمِنٌ غَنِيٌّ ، وَمُؤْمِنٌ فَقِيرٌ ، كَانَا فِي الدُّنْيَا ، فَأُدْخِلَ الْفَقِيرُ الْجَنَّةَ ، وحُبِسَ الْغَنِيُّ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُحْبَسَ ، وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ ، فَلَقِيَهُ الْفَقِيرُ فقَالَ : أَيْ أَخِي ! مَاذَا حَبَسَكَ ؟ فَوَاللَّهِ لَقَدِ احْتَبَسْتَ حَتَّى خِفْتُ عَلَيْكَ ! فيَقُولُ : أَيْ أَخِي ! إِنِّي حُبِسْتُ بَعْدَكَ مَحْبِسًا فَظِيعًا كَرِيهًا » – فذكر الحديث[1].

قال أبو عبدِ اللّهِ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

= يُعرَف ، فإنه لا يُحتمَلُ تفردُه عن مثل أبي إسحق .

ولهذا استنكر الإمام أحمد – رحمه الله تعالى – الحديث . والله أعلم .

ثم وجدت شيخنا : الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف ذكره في كتابه « تكميل النفع » ، ثم تعقب الشيخَ الفاضل بمثل ما تعقبته به ، وأفاد (ص٨١): أن الحافظ ابن حجر ذكر في « نزهة الألباب » (١٠٧٧) : «دُوَيد : هو داود بن سليمان النصيبي»، وهذا يؤكد ما حققته. والله الموفق.

هذا، وقد روى أحمد في «الزهد» (ص٢٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٦٣٧) هذا الحديث من وجه آخر، عن ابن مسعود، موقوفًا عليه . لكن إسناده منقطع .

(١) الحديث في « المسند » (٢٧٧١) .

وتمامه : « وما وصلت إليك حتى سال مني من العرق ما لو ورده ألف بعير كلها آكلة حمض لصدرت عنه رواء » .

ودويد ، وشيخه : مجهولان .

❋ في الشِّبَع ❋

٧ – قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ ويَحيى ، قلت : حدثني عبدُ العزيزِ ابنُ يحيَىٰ : ثنا شريكٌ ، عن عليِّ بنِ الأقمرِ ، عن أبي جُحَيْفَةَ ، قال : أكلتُ خُبزَ شَعيرٍ بِلحمٍ سَمِينٍ ، فَلَقِيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ فَتَجشَّأْتُ عِندَهُ ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اكْفُفْ جُشاءَكَ يَا أَبَا جُحَيْفَةَ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ شِبَعًا الْيَوْمَ أَكْثَرُكُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

فقالا : لَيْسَ بِصحيحٍ .

قلتُ لأحمدَ : يُرْوَىٰ مِنْ غَيرِ هذا الوجهِ ؟ .

قال : كان عمرو بنُ مرزوقٍ يحدِّثُ بهِ ، عن مالكِ بنِ مِغْوَلٍ ، عن عليِّ بن الأَقْمَرِ ، عن أَبِي جُحيفةَ ، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدُ .

ثُمَّ سأَلْتُه عنهُ بعدُ ؟ .

فقال : لَيْسَ بِصَحيحٍ[1].

---

(١) وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٨٦١) :

« سمعت أبي وذكر حديثًا كان في كتاب عمرو بن مرزوق ، ولم يحدث به ، عن مالك بن مغول ، عن عون بن أبي جحيفة ، عن أبيه ، قال: تجشأت عند النبي ﷺ، فقال: «أطولكم شبعًا في الدنيا، أطولكم جوعًا في الآخرة » . فسمعت أبي يقول : هذا حديث باطل ، ولم =

= يبلغني أن عمرو بن مرزوق حدَّث به قط » .

لكن أحمد صرح بأنه حدَّث به ، ثم تركه بعدُ ، فلعل أحمد بلغه ما لم يبلغ أبا حاتم ، لكن الرواية التي نفى أبو حاتم بلوغه تحديث عمرو بن مرزوق بها غير التي أثبت أحمد أنه حدث بها ثم تركها بعد . فرواية أبي حاتم : عن مالك بن مغول ، عن عون بن أبي جحيفة ، عن أبي جحيفة . بينما رواية أحمد : عن مالك بن مغول ، عن علي بن الأقمر ، عن أبي جحيفة . فلعل الروايتين كانتا في كتابه ، فحدث بإحداهما ثم تركها، ولم يحدث بالأخرى البتة. فإن صح هذا فلا إشكال، والله أعلمُ .

هذا ، وقد سرق الحديث بعض الكذابين ، فرواه بعضهم بأحد الإسنادين ، ورواه البعض الآخر بالإسناد الآخر ! .

راجع « السلسلة الصحيحة » (٣٤٣) .

وقد ساق الشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – في هذا الموضع لهذا الحديث طرقًا أخرى عن أكثر من صحابي ، ثم قَوَّىٰ الحديثَ بمجموعها ، ولسنا نوافقه على ذلك ، فجميع هذه الطرق واهية ، والمتأمل لها يظهر له ذلك بجلاء ، وقد ذكر الشيخ إنكار أكثر هذه الطرق عن أكثر من إمام ، ولم يتعقبهم ؛ بل وافقهم .

وضَعَّف الحديث الذهبي في « السير » (١٢٣/٣ – ١٢٤) ، بقوله : « هذا الخبر ما صح » .

وأخف هذه الطرق ضعفًا عند الشيخ : طريق عبد الله بن عمرو ، وطريق ابن عباس .

فأما حديث ابن عمرو ، فلفظه :

تجشأ رجل عند النبي ﷺ ، فقال : « أقصر من جشائك ، فإن أطول الناس جوعا يوم القيامة أشبعهم في الدنيا » . =

....

= أخرجه الطبراني (٦٨ - مسند عبدالله بن عمرو) ، عن شيخه أبي يزيد القراطيسي - وهو : يوسف بن يزيد - ، عن نعيم بن حماد ، عن ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب ، عن محمد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم ، عن أبي عبدالرحمن الحبلي ، عنه .

وأخشى ما أخشاه : أن يكون أصل هذا : ما رواه عبدالله بن المبارك في « الزهد » (٦٠٤) وعنه البغوي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٥٠) عن بقية بن الوليد : حدثني أيوب بن عثمان ، أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يتجشأ ، فقال : أقصر .. » الحديث بلفظه ؛ فإن لفظه يتفق مع لفظه تماماً .

فإن صح هذا ، فالحديث معضل ، على أني لم أعرف أيوب بن عثمان شيخ بقية هذا ، ولعل بقية دلَّس اسمه ، والله أعلم .

وأما حديث ابن عباس :

فقد ضعفه الشيخ نفسه في « السلسلة الضعيفة » (٣١٦) .

قلت: وظاهر الحديث يتعارض مع ما أخرجه مالك في «الموطأ» ومن طريقه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أنس بن مالك ، أنه قال :

قال أبو طلحة لأم سليم : لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفًا ، أعرف فيه الجوع ، فهل عندك من شيء ؟ فقالت : نعم ، قال : فأخرجت أقراصًا من شعير ، ثم أخذت خمارًا لها ، ثم لَفَّتِ الخبز ببعضه ، ثم دَسَّتْهُ تحت يدي ، وردتني ببعضه ، ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ، قال : فذهبتُ به ، فوجدت رسول الله ﷺ جالسًا في المسجدِ ومعه الناسُ ، فقمتُ عليهم ، فقال رسولُ الله ﷺ : « أرسلك أبو طلحة ؟ » فقلت : نعم ، فقال : « بطعامٍ ؟ » قال : قلت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ لمن معه : « قوموا » ، فانطلقوا ، وانطلقت بين أيديهم ، حتى =

٨ - أخبرنا الحسينُ بن الحسنِ ، أن محمدًا حدثهم ، أنه سأل أبا عبدِ اللَّهِ ، عن حديث عمرانَ بن حُصينٍ : « مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ » ؟ .

فقال : هذا عمرو بنُ عُبيدٍ ، اضرِبْ عليه[1]!.

* * *

= جئت أبا طلحة ، فأخبرته ، فقال أبو طلحة : يا أم سليم ، قد جاء رسول الله والناس ، وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم ، فقالت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ ، فأقبل رسول الله وأبو طلحة معه حتى دخلا ، فقال رسول الله ﷺ : « هلمي يا أم سليم ما عندك ؟ » فأتت بذلك الخبز ، فأمر به فَفُتَّ ، وعصرت عليه أم سليم عكة لها ، فأدمته ، ثم قال رسول الله ما شاء الله أن يقول ، ثم قال : « ايذن لعشرة » ، فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا ، ثم خرجوا ، ثم قال : « ايذن لعشرة » فأذن لهم ، فأكلوا حتى شبعوا ، ثم خرجوا ، ثم قال : « ايذن لعشرة » ، فأكل القوم كلهم وشبعوا ، والقوم سبعون أو ثمانون رجلًا .

وقد قال ابن عبد البر في « التمهيد » (٢٩٢/١) :

« فيه إباحة الشبع للصالحين » .

والله أعلم .

(١) أخرجه أحمد (٤٤١/٤ - ٤٤٢) ، والبزار (٣٦٨٥ - كشف) ، والطبراني (١٣٩/١٨) من طريق عمرو بن عبيد ، عن أبي رجاء ، عن عمران بن حصين ، به .

ولم يصرح الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - باسم عمرو بن عبيد ، وإنما كنى عنه ، فقال : « عن رجل » لوهائه عنده . =

❋ فِي الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ ❋

٩ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : سألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا بِهِ خلفُ بنُ هِشامٍ البزَّارُ : ثنا عُبَيْسُ[١] بنُ مَيمون ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : سمعتُ نبيَّ اللَّهِ ﷺ يقول : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَقَامَتْ نَفْسَهَا عَلَىٰ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَهَا [إِلَّا][٢] كَانَتْ مَعِي فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا » ، وأَهْوَىٰ بإصْبَعِهِ ، « وَأَيُّمَا رَجُلٍ أَنفَقَ عَلَىٰ ثَلَاثِ بَنَاتٍ أَوْ مِثْلِهِنَّ مِنَ الْأَخَوَاتِ كَانَ مَعِي فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا » ، وأَشَار بإصْبعه .

= وقال عبد الله ابنه :

« وكان أبي - رحمه الله - قد ضرب على هذا الحديث في كتابه ، فسألته عنه ؟ فحدثني به ، وكتب : « صح صح » . وإنما ضرب أبي على هذا الحديث ؛ لأنه لم يرضَ الرجل الذي حدث عنه يزيد » - يعني : عمرو بن عبيد .

قلت : وقول أحمد : « صح »، معناه تصحيح كَوْنِ هذا الرجل الذي كنَّى عنه هو عمرو بن عبيد . والله أعلم .

(١) في الأصل : « عيسى » ، وهو خطأ .

(٢) من « العلل » المطبوع .

قال أبي : هَذا حَديثٌ مُنكَرٌ[1].

* * *

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٥٩٥١) ، وذكر بعده حديثين آخرين ، وحكى عن أبيه إنكاره لها ، ثم حكى عنه أنه قال : « أحاديث عبيس أحاديث مناكير » .

وراجع ترجمة عبيس من « الضعفاء » للعقيلي (٣/٤١٧ - ٤١٨) ، وكذا « التهذيب » (٧/٨٨ - ٨٩) . وقد تصحف اسمه فيه إلى « عبيدة » وكذا في « التقريب » . فتنبه .

❁ الْأَطْفَالُ ❁

١٠ – أَخْبَرَنَا المَيْمُونِيُّ أَنَّهم ذَاكَرُوا أَبَا عبدِ اللَّهِ أَطفالَ المؤمنينَ ، فذكَرُوا لهُ حديثَ عَائشةَ في قصةِ ابنِ الأنصاريِّ ، وقَوْلَ النبيِّ ﷺ فيه .

فسمعت أبا عبدِ اللَّهِ غَيْرَ مَرَّةٍ يقولُ : هذا حديثٌ ! وذكر فيه رَجُلًا ضَعَّفَهُ : طلحة .

وسَمِعْتُه غَيرَ مرة يقولُ : وأَحَدٌ يشكُّ أنهم في الجنة ، هو يُرجَىٰ لأبيه ، كيف يشكُّ فيه ؟! إنما اختلفوا في أطفالِ المشركينَ .

قال : فأبناؤكم يكونون قدر كَم؟ قال : بلغنا في أبنائكم ، وأملى علينا الأحاديث من(١).

أخبرنا أحمدُ بن يحيى الصُّوفيُّ : ثنا محمدُ بن بِشرٍ : ثنا طلحةُ بنُ يَحيى الطَّلْحيُّ ، عن عمَّتِهِ عائشةَ بنتِ طَلحةَ ، عن عائشةَ ، قالت : دُعِيَ رسولُ اللَّهِ ﷺ لِغُلامٍ مِنْ غِلمانِ الأنصارِ يُصَلِّي عَليهِ ، فقلت : طُوبَىٰ لَهُ يا رسولَ اللَّهِ ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ ، لَم يَعْمَلْ خَطِيئةً ولم يَدْرِ بِهَا . فقال : « أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا ،

---

(١) هكذا العبارة في الأصل ، وفيها اضطراب .

خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا ، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ » .

أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : سمعتُ أبي يقول : طلحةُ بن يَحيى أَحبُّ إليَّ من بُريدِ بنِ أبي بُردةَ ؛ بُريدٌ يروي أحاديثَ مَنَاكِيرَ ، وطلحةُ يُحدِّثُ بحديث : « عُصفورٌ من عصافيرِ الجنةِ »[1].

❋ ❋ ❋

(١) هو في «العلل» لعبد الله بن أحمد (١٣٨٠)، و «الضعفاء» للعقيلي (٢/٢٢٦).
والحديث أخرجه مسلم (٣١) (٢٦٦٢) ، وأبو داود (٤٧١٣) ، والنسائي (٤/٥٧) ، وابن ماجه (٨٢) ، وأحمد (٦/٤١ - ٢٠٨) من طرق عن طلحة بن يحيى ، به .
وكذا أخرجه العقيلي في ترجمة طلحة من « الضعفاء » ، وقال :
« آخِر الحديث فيه روايةٌ من حديث الناس بأسانيد جيادٍ ، وأوله لا يُحفَظ إلا من هذا الوجه » .
قلت : ومحل إنكار أحمد ما في رواية طلحة هذه من قوله ﷺ : « أو غير ذلك يا عائشة ..؟ » بعد قولها : « طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل خطيئة ولم يدر بها » ، فسياق الكلام فيه استدراك منه ﷺ على عائشة في قولها هذا ، مع أن هذا الصبي كان من أولاد الأنصار ، فمقتضاه أن أولاد المسلمين ليسوا جميعًا من أهل الجنة ، ولهذا أنكره بقوله : « هو يرجى لأبيه كيف يشك فيه ؟! إنما اختلفوا في أطفال المشركين » وهذا من باب إنكار ما يخالف الإجماع .
لكن النووي في « شرح مسلم » لجأ إلى الجمع ، فقال :
« أجمع من يُعتَدُّ به من علماء المسلمين على أن مَن مات مِن أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة؛ لأنه ليس مكلَّفًا، وتوقف فيه بعض مَن =

....

= لا يعتد به لحديث عائشة هذا . وأجاب العلماء : بأنه لعله نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع ، كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله : أعطه ، إني لأراه مؤمنًا ، قال : « أو مسلمًا » الحديث . ويُحتمل أنه ﷺ قال هذا قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة ، فلما علم قال ذلك في قوله ﷺ : « ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنةَ بفضل رحمته إياهم » ، وغير ذلك من الأحاديث . والله أعلم » اهـ .

قلت : طلحة بن يحيى ليس بالقوي في الحديث ، فلا يَتحمل التفرد بمثل هذا الحديث ، فلا حاجة إلى تَكَلُّفِ الجمع والإغراقِ في التأويل ، لا سيما وأنه قد خُولف في هذا الحرف الذي هو موضع الإنكار في روايته .

خالفه فضيل بن عمرو الفُقَيْمِيُّ ، فرواه عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، بلفظ :

« توفي صبي ، فقلت : طوبى له ، عصفور من عصافير الجنة . فقال رسول الله ﷺ : أَوَ لا تدرين أن الله خلق الجنة وخلق النار ، فخلق لهذه أهلًا ، ولهذه أهلًا » .

أخرجه مسلم قبل حديث طلحة مباشرة .

قلت : والفقيمي ثقة ، وليس في روايته ما يُستَنكر ، بل فيه ما يفيد إقرارَ النبي ﷺ لعائشة على قولها ، ولعله لذلك قَدَّم مسلمٌ روايتَه على رواية طلحة في الباب ، وجعل رواية طلحة في آخر الباب .

ويؤكده كلام العقيلي ، فتأمله .

والله الموفق . =

....

= ثم رأيت الإمامَ ابنَ عبد البر ذكر في « التمهيد » الأحاديثَ والآثارَ الدَّالة على أنَّ أطفال المسلمين في الجنة ، وذكر أنه إجماعٌ ، ثم قال (٦ / ٣٥٠ - ٣٥١) :

« وفي ذلك - أيضًا - دليلٌ واضحٌ على سقوط حديث طلحة بن يحيى - يعني : هذا - ، وهذا حديث ساقط ضعيف ، مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع ، وطلحة بن يحيى ضعيفٌ لا يحتج به ، وهذا الحديث مما انفرد به ، فلا يعرَّج عليه ... » .

وقوله : « هذا مما انفرد به طلحة » أي : بهذه الألفاظ ، وإلا فقد تابعه على أصله فضيل بن عمرو الفقيمي ، كما سبق ، إلا أنه خالفه في الموضع الذي أنكروه عليه .

لكن كأن ابن عبد البر غَفَل عن الفرق بين روايتهما في موضع آخر من « التمهيد » ، فقال (١٨/ ١٠٥) :

« زعم قوم : أن طلحةَ بنَ يحيى انفرد بهذا الحديث ، وليس كما زعموا ؛ وقد رواه فضيل بن عمرو ، عن عائشة بنت طلحة ، كما رواه طلحة بن يحيى سواء » !!

والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم .

❋ ❋ ❋

❋ بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا ❋

١١ - قال حنبلٌ : حدثني أبو عبد الله : ثنا عبدُ اللَّهِ بنُ أبي شَيبةَ : ثنا حفصُ بن غِياثٍ ، [عن الأعمشِ][1]، عن أبي إسْحٰقَ ، عن أَبي الأَحوصِ ، عن عبدِ اللَّهِ ، قال : قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ » . قيل : ومَنِ الغُرباءُ ؟ قال : « النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) زيادة مُتعَيَّنةٌ من مصادر التخريج ، ويؤيدها ما يأتي .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي في « الجامع » (٢٦٢٩) وكذا في « العلل الكبير » (ص٣٣٨) ، وابن ماجه (٣٩٨٨) ، وأحمد وابنه (٣٧٨٤) ، والدارمي (٢٧٥٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١ / ١١٨) من طرق ، عن حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبي إسحٰق ، عن أبي الأحوص ، به .

وليس عند الترمذي في الموضعين : « قيل : ومن الغرباء .. إلخ » .

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود، إنما نعرفه من حديث حفص بن غياث عن الأعمش، تفرد به حفص » .

وحكى عن البخاري في « العلل » أنه قال : =

....

= « لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير حفص بن غياث ، وهو حديث حسن » .

وقال البغوي : « هذا حديث صحيح غريب من حديث ابن مسعود . أخرجه مسلم من رواية أبي هريرة » .

قلت : رواية أبي هريرة ليس فيها : « النزاع من القبائل » .

ورواه أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان ، عن الأعمش - أيضًا - ، وليس محفوظًا .

أخرجه ابن عدي في ترجمته (٢٨٢/٣) ، وقال :

« لا يُعرف هذا الحديث إلا بحفص بن غياث عن الأعمش ، وبه يُعرف ، وحكم الناس بأنه حديثه » .

ورواه محمد بن آدم المِصِّيصِيُّ ، عن حفص بن غياث ، فجعل مكان « أبي إسحٰق » « أبا صالح » !! .

أخرجه أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » والآجري في « الغرباء » كما في « السلسلة الصحيحة » للشيخ الألباني (١٢٧٣) .

قلت : وهذا غير محفوظ ، فقد رواه الناس عن حفص ، عن الأعمش ، عن أبي إسحٰق ، وليس لأبي صالح ها هنا معنى . وإنما جرى فيه على الجَادةِ ، فأخطأ .

هذا ، ووجه إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث : هو تفرد حفص بن غياث به عن الأعمش عن سائر أصحابه ، وهذا مما لا يُحتمل ، فإنه ليس من كبار أصحابِهِ كأبي معاوية والثوري وشعبة ؛ بل قد تكلم الإمام أحمد نفسه في روايته عنه ، لأن حِفظَهُ كان فيه شيء .

على أنه لو سَلِم من تلك العلة ، وظهر حفظ حفص بن غياث له ، لما احتمل - أيضًا - تفرد الأعمش به عن أبي إسحٰق ، فقد قال ابن =

= المديني : « الأعمش يضطرب في حديث أبي إسحٰق » ، ثم إنه مُدَلِّس معروف ، مشهور بالتدليس .

ولو سلم - أيضًا - من هذه العلة ، لما سلم من عنعنة أبي إسحٰق ، واختلاطه ، وبهذا أعله الشيخ الألباني في « الصحيحة » .

إلا أن العلة على التحقيق من تفرد حفص ، كما يشير إلى ذلك كلام من سبق من الأئمة ، فلم يصح هذا من حديث الأعمش ، ولا من حديث من فوقه . والله أعلم .



❋ أُمَّتِي مِثْلُ الْمَطَرِ ❋

١٢ – أخبرنا عبدُ اللَّهِ : ثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ الوَرْكَانِيُّ : نا [حمادٌ][١] الأَبحُّ ، عن ثابتٍ ، عن أَنسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « [مَثَلُ][٢] أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ ، لَا يُدْرَىٰ أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ » .

سألتُ أبي عن هذا الحديث ؟ .

فقال : هذا خَطأً ؛ إنما يُروىٰ ، عن الحسنِ .

قال : وحدثني أبي : ثنا حسنُ بن مُوسى الأَشْيَبُ : ثنا حمادُ بن يحيى الأَبحُّ : نا ثابتٌ ، عن أنسٍ ، عن النبي ﷺ – مثله .

قال أبي : وحَدَّثناهُ[٣] عن حمادِ بن سلمةَ ، عن ثابتٍ وحُميدٍ ويُونُسَ، عن الحسنِ ، [عن رسول اللَّهِ ﷺ][٤] قال : « مَثَلُ

---

(١) في الأصل : « أحمد ثنا » ، كذا ! وقال في الهامش : « كذا فيه ! والصواب : ثنا حماد الأبح » .

قلت : وهذا التصويب هو الموافق لما في « العلل » المطبوع .

(٢) زيادة من « العلل » المطبوع .

(٣) الضمير عائد على حسن بن موسى الأشيب ، وقد صرح به في « العلل » .

(٤) زيادة من « العلل » المطبوع ، والسياق يقتضيها .

أُمَّتِي » – فذكَر نحوَهُ(١).

❋ ❋ ❋

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٥٤٠٠) (٥٤٠١) (٥٤٠٢) ، وراجع « الضعفاء » للعقيلي (٣/٣١٠) .

والحديث أخرجه أحمد (٣/١٣٠ – ١٤٣) ، والترمذي (٢٨٦٩) عن حماد الأبح به .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه » .

وأخرجه ابن عدي في ترجمة الأبح (٢/٢٤٦) مستنكرًا له . وكذا الذهبي في « الميزان » (١/٦٠١) .

وظاهر صنيع الإمام أحمد أنه يرجح أنه من مرسل الحسن البصري ، والله أعلم .

وهذا ما رجحه الإمام ابن رجب الحنبلي ، فقال في « شرح علل الترمذي » (٢/٦٩٢ – ٦٩٣) :

« حماد بن يحيى الأبح ، له أوهام عن ثابت ، منها : حديثه عن أنس مرفوعًا ، حديث : « مثل أمتي مثل المطر » ، والصواب : عن ثابت عن الحسن مرسلًا ، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت » .

وقد سرقه بعضهم ، فرواه عن ثابت .

وهو : يوسف بن عطية الصَّفَّار .

أخرج حديثه أبو يعلى (٦/١٩٠ – ١٩١) .

والصفار هذا متروك .

ورواه هشام بن عبيد الله الرازي ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن أنس به .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١/١١٤) .

وقال في « الرواة عن مالك » – كما في « المقاصد الحسنة» (٩٩٧)–:=

= « غريب جدًّا من حديث مالك، تفرد به هشام، ولم يتابع عليه » .

وكذا أخرجه الخليلي في « الإرشاد » (٢/٦٥٣ - ٦٥٤) .

وقال : « لم يروه أحد عن مالك إلا هشام ، ورواه بهمذان ، وأنكره أصحاب مالك » .

وراجع ترجمة هشام هذا من « الميزان » و « اللسان » .

وفي الباب عن غير أنس ، ولا يصح فيه شيء . والله أعلم .

وساق الحافظ العلائيّ جملة من الأحاديث التي تدل بظاهرها على تفضيل آخر هذه الأمة على أولها ، في كتابه « تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة » (ص٨٤ - ٩٠) ، وضَعَّف بعضَها ، وأَوَّلَ بعضَها ، ثم قال عن هذا الحديث :

« وأما حديث : « أمتي كالمطر » ، فحماد بن يحيى الأبح ، وإن وَثَّقَهُ ابنُ معين ، فقد قال فيه أبو زرعة : « ليس بالقوي » ، وذكره البخاري في باب الضعفاء ، وقال : « يهم في الشيء بعد الشيء » ، وقال الجوزجاني : « روى عن الزهري حديثًا معضلًا » ، وقال ابن عدي : « بعض حديثه لا يُتابع عليه » ، وذكر من جملته حديث أنس هذا .

فهو شاذ أو منكر ؛ لتفرد حماد بن يحيى به دون أصحاب ثابت البُنَاني ، ولا يُحتمل منه مثلُ هذا التفرد » .

ثم أخذ يُؤوله على تقدير صحته ، ثم قال :

« كيف ، والأحاديث الثابتة في تفضيل الصحابة على من بعدهم صريحة لا تحتمل التأويل ، وهي أصح وأكثر من هذه الأحاديث المحتملة ، فلا تكون مُعارِضَةً لها . وبالله التوفيق » .

❋ ❋ ❋

❋ فِي السِّبَاحَةِ وَالْمِغْزَلِ ❋

١٣ - أخبرنا مُوسى بن حَمدون : ثنا حنبلٌ : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ : نا محمدُ بنُ فضيلٍ ، عن لَيثٍ ، عن مُجاهدٍ : « نِعْمَ لَهْوُ الْمُؤْمِنَةِ الْمِغْزَلُ ، وَنِعْمَ لَهْوُ الْمُؤْمِنِ السِّبَاحَةُ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : كانَ في كتابهِ : « عن مجاهدٍ ، عن النبي ﷺ » ، ولكنه أَبَى أن يَرْفَعَهُ ، وقال : إنه [شَنِعٌ][1]- يعني : ابنَ فُضيلٍ[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) غير واضحة ، ويمكن أن تقرأ هكذا .

(٢) وأخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٦٨/٢) من طريق جعفر بن نصر ، عن حفص بن غياث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعًا .

وقال : « هذا حديث لا يصح ؛ قال ابن حبان : جعفر بن نصر ، كان يحدث عن الثقات بما لم يحدثوا به . وقال ابن عدي : يحدث عن الثقات بالبواطيل ، وله أحاديث موضوعات عليهم » .

وساق ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من « الكامل » (١٥٣/٢) ، وقال :

« هذا الحديث ليس له أصل من حديث حفص بن غياث » .

وساقه الذهبي في « الميزان » (٤١٩/١ - ٤٢٠) مع أحاديث أخرى ، ثم قال :

« وهذه أباطيل » . =

= لكن قال السيوطي في « اللآلىء » (٢/١٦٨ - ١٦٩) :

« قلت : قال أبو نعيم : حدثنا أبو بكر عمر بن محمد بن السري بن سهل ، عن عبد الله بن أحمد الجصاص ، عن يزيد بن عمر الغنوي ، عن أحمد بن الحارث الغساني ، عن بسام بن عبد الرحمن ، عن أنس - رفعه : « نعم لهو المرأة مغزلها » . والله أعلم » .

قلت : وهذا - بهذا الإسناد - باطل ، لا أصل له ، وأحمد بن الحارث هذا متروك الحديث .

* * *

* فِي عَدَنٍ وَالزِّنْجِ وَالْبَرْبَرِ *

١٤ - أخبرني عصمةُ : نا حنبلٌ : ثنا أبو عبد الله : ثنا عبدُ الرزَّاقِ ، عن المنذرِ بنِ النُّعْمانِ الأَفْطَسِ ، قال : سمعتُ وَهْبًا يحدث عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يَخْرُجُ مِنْ عَدَنٍ أَبْيَنَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا يَنصرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَهُمْ خَيْرُ مَنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : المنذرُ بنُ النعمانِ ثِقَةٌ صنعانيٌّ ، ليسَ فِي حديثِهِ مسندٌ غَيْرُ هَذَا[1].

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (٣٠٧٩) ، وأبو يعلى (٣٠٥/٤) ، والطبراني (٥٦/١١) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢٤٢/١/٤) ، وابن عدي (١٧٦/٦) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٣٠٦/١) من طرق ، عن المنذر ، به .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح » .

ثم أعله بمن دون المنذر ، وليس هذا بشيء ، فالحديث محفوظ عن المنذر ، رواه عنه جماعة ثقات ، فلا يتهيأ تضعيف الحديث بمن دونه ، ولو كانوا ضعفاء ، إذ قد رواه غيرهم من الثقات عنه .

لكن العلة - والله أعلم - هي الانقطاع بين وهب بن منبه وابن عباس ، فقد قال ابن معين : « لم يسمع وهب من جابر شيئًا » .

راجع : « تهذيب الكمال » (١٤٠/٣)، و « تهذيب التهذيب » =

١٥ - أخبرنا الدوريُّ قال : سمعتُ يَحيى يقول : مَسلمةُ بنُ محمدٍ لَيسَ حديثُهُ بِشَيْءٍ ، يروي عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة [قالت][١]: « إِيَّاكُمْ وَالزِّنْجَ ، فإِنَّهُ خَلْقٌ مُشَوَّهٌ »[٢].

= (٣١٦/١) ، وكتابي « ردع الجاني » (ص١١٨ - ١١٩) .

فعدم سماعه من ابن عباس أولى .

ذلك ، أن ابن عباس مات قبل جابر ، فقد مات ابن عباس سنة ثمان وستين ، بينما مات جابر بعد السبعين ، وما زال الأئمة يستدلون بمثل هذا على انتفاء السماع .

وراجع : « ردع الجاني » (ص٢١٨) .

ولم يخرج له الشيخان إلا عن أخيه همام بن منبه ، ولم يخرجا له عن صحابي .

والله أعلم .

(١) زيادة من « تاريخ الدوري » .

(٢) النص في « تاريخ ابن معين » للدوري (١١٣٣) .

وذكر هذا النص الذهبي في ترجمة مسلمة هذا من « الميزان » (١١٢/٤) ، ثم أعاده في ترجمة عامر بن صالح (٣٦٠/٢) ، وذكره في ترجمة الثاني خطأ . والله أعلم .

وفي « تهذيب الكمال » (٥٧٤/٢٧) :

« قال أبو عبيد الآجري : سألت أبا داود عن مسلمة بن محمد ، قلت : قال يحيى : « ليس بشيء » ؟ قال : حدثنا عنه مسدد ، أحاديثه مستقيمة . قلت : حدث عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : « إيَّاكم والزِّنج ، فإنَّهم خَلْق مُشَوَّهٌ » ؟ فقال : من حدث بهذا فاتهمه » .

وقد سرق هذا الحديث جماعة من الضعفاء والمجهولين ، فرووه عن هشام بن عروة، ورفعوه، ولا يصح هذا عن هشام، ولا عمن فوقه . =

١٦ - أخبرني عصمةُ : نا حنبلٌ : حدثني أبو عبدِ اللهِ : ثنا سُرَيْجٌ : ثنا عبدُ اللّهِ بنُ نافعٍ ، ثنا ابنُ أبي ذئبٍ ، عن صالحٍ مولى التَّوْأَمَةِ ، عن أبي هُريرةَ ، قال : جَلَسَ إلى النبيِّ ﷺ رَجُلٌ ، فقال له رسول الله : « مِنْ أَيْنَ أنتَ ؟ » . قال : بَرْبَرِيٌّ . قال له رسول الله ﷺ : « قُمْ عَنِّي ! » ، ومالَ بِمِرْفَقِهِ كذا ، فلما قام أقبلَ علينا رسولُ الله ﷺ ، فقال : « إنَّ الْإِيمَانَ لَا يَجُوزُ[١] حَنَاجِرَهُمْ » .

قال أبو عبد الله : هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٢] .

❋ ❋ ❋

= راجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (٧٣٠) ، وكذا « السنن » للدارقطني (٢٩٩/٣) .

والله الموفق .

(١) في « المسند » : « يجاوز » .

(٢) الحديث في « المسند » لأحمد (٣٦٧/٢) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٣٤/٤) :

« رواه أحمد ، وفيه عبد الله بن نافع ، وهو متروك ، وقال ابن معين : يكتب حديثه . وصالح مولى التوأمة ، وقد اختلط » .

قلت : أما عبد الله بن نافع « المتروك » والذي قال فيه ابن معين هذا القول ، فهو القرشي العدوي ، وهو أقدم من هذا ، فإنه يروي عن أبيه نافع مولى ابن عمر وعبد الله بن دينار ومحمد بن المنكدر ، فلا يمكنه أن يكون هو الذي في السند .

وإنما هو : عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ ، فهو الذي يروي عن ابن أبي ذئب . وهو صدوق ، إلا أنهم تكلموا في حفظه ، لأخطاء وجدوها له . =

❋ في مَـرْو ❋

١٧ – أخبرني موسى : نا حنبلٌ : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا حسنُ بنُ يَحيى – من أَهلِ مَرْو – : ثنا أوسُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بُرَيدةَ : حدثني سَهْلُ بنُ عبدِ اللَّهِ ، [عن أبيه][1]، عن جَدِّهِ ، قال : سَمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « سَتَكُونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كَثِيرَةٌ ، فَكُونُوا فِي بَعْثِ خُرَاسَانَ ، ثُمَّ انزِلُوا مَدِينَةَ مَرْو ، فَإِنَّهُ بَنَاهَا ذُو الْقَرْنَيْنِ وَدَعَا لَهَا بِالْبَرَكَةِ ، [وَ][1] لَا يَضُرُّ أَهْلَهَا سُوءٌ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : هَذا حديثٌ مُنكَرٌ[2].

❋ ❋ ❋

= وصالح مولى التوأمة ، وإن كان اختلط ، إلا أن ابن أبي ذئب ممن سمع منه قبل الاختلاط ، فالظاهر أن الآفة من ابن نافع ، فهذا مما أخطأ فيه .

ويؤكد هذا :

قول ابن عدي في آخر ترجمة صالح مولى التوأمة من « الكامل » (٤/٥٨) :

« ... ولا أعرف له حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقة ؛ وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، ويكون ضعيفًا فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قِبَله » .

(١) زيادة من « المسند » (٥/٣٥٧) .

(٢) هذا الحديث استنكروه على أوس بن عبد الله بن بريدة هذا ، فإنه المتفرد به عن أخيه سهل ، وهو رجل متروك . =

....

= وقال العقيلي (١/١٢٤) :

« لا يعرف إلا من حديث أوس هذا » .

وقال الطبراني في « الأوسط » - (مجمع البحرين - ٤٠٠٣) :

« لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أوس » .

وقال الدارقطني في « الأفراد » كما في « أطرافه » لابن طاهر (١٤٩٥) :

« غريب من حديث عبد الله ، عن أبيه . لم يروه عنه غير ابنه سهل . تفرد به عنه أخوه أوس بن عبد الله بن بريدة » .

وقال البيهقي في « دلائل النبوة » (٦/٣٣٣) :

« هذا حديث تفرد به أوس بن عبد الله ، لم يروه غيره ، فالله أعلم . وقد رُوِي في فتح فارس أحاديث صحيحة ، وزعم بعض أهل العلم أن ذلك إشارة إلى جميع من يتكلم بالفارسية إلى أقصىٰ خراسان ، وفي بعضها غنية عن حديث أوس بن عبد الله - وبالله التوفيق » .

وساقه ابن عدي في ترجمة أوس من « الكامل » (١/٤١١) .

وراجع ترجمة أوس من كتب الرجال .

إلا أن ابن حبان ألصق العهدة في هذا الحديث وغيره من المناكير التي يرويها أوس هذا عن أخيه سهل ، علي سهل أخيه ، وبرأ منها أوسًا .

فقد أدخل أوسًا في « الثقات » (٨/١٣٥) ، وقال :

« كان ممن يخطىء، فأما المناكير في روايته ، فإنها من قِبَل أخيه سهل ، لا منه » .

وأدخل سهلًا في « المجروحين » (١/٣٤٤) ، وقال :

« يروي عن أبيه ، روى عنه أخوه : أوس بن عبد الله ، منكر الحديث ، يروي عن أبيه ما لا أصل له ، لا يجوز أن يشتغل بحديثه » =

= ثم ساق له حديثه هذا .
وقال الذهبي في ترجمة سهل (٢/٢٣٩) :
« خبر منكر ، بل باطل » .
وقد تكلَّف الحافظ ابن حجر ، فحاول تقوية الحديث في « القول المسدَّد » (ص٧١) بما لا ينفع ، فقال :
« هو حديث حسن ، فإن أوسًا وسهلًا وإن كانا قد تُكلم فيهما ، فلم يتفردا به ، فقد ذكر الحافظ أبو نعيم في الفصل الثامن والعشرين من « دلائل النبوة » أن حسام بن مِصَك رواه - أيضًا - عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه . وحسام وإن كان فيه - أيضًا - مقال ، فقد قال ابن عدي : إنه مع ضعفه حسن الحديث ، ولم ينفرد به كما ترى ، فالحديث حسن بهذا الاعتبار » .
قلت : لا ينقضي عجبي من الحافظ ابن حجر ، فبينما هو يحاول جاهدًا الدفاع عن الحديث بكل ما هب ودب دفاعًا - في زعمه - عن « المسند » ، إذا بصاحب « المسند » نفسه وهو الإمام أحمد يصرح بنكارة الحديث - كما هنا - ولا يلقي بالًا لهذا الذي يروِّع الحافظ ابن حجر .
أليس حسام بن مِصَك ، هو الذي قال فيه الحافظ في « التقريب » : « ضعيف ، يكاد أن يترك » ؟
أهذه متابعة تنفع ؟!
كلا ، بل تضر !
ومع هذا فهي مخالفة ، وليست متابعة .
فقد رواه ابن عدي (٢/٤٣٥) في ترجمة حسام هذا ، وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١/٣١٠) - ولم أجده في « الدلائل » لأبي نعيم - عن حسام ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعًا : =

= « مكة أم القرى ، ومرو أم خراسان » .

هكذا رواه بهذا اللفظ ، فهذه مخالفة وليست متابعة .

وقد أبرز ابن عدي هذه المخالفة في لفظ الحديث ، قائلًا :

« وهذا بهذا اللفظ بهذا الإسناد يرويه حسام بن مِصَك ، وقد رُوي عن الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، وابن لعبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، عن جده بريدة قال : قال لي النبي ﷺ : « كن في بعث خراسان ، في بعث مدينة يقال لها : مرو » .

وأما قول ابن عدي في حسام : « هو مع ضعفه حسن الحديث » ، فليس « الحسن » هنا على المعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون ، بل بمعنى « الغريب » أو « المنكر » ، ويؤيده قوله عَقيب ذلك مباشرة :

« وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » .

نعم ؛ رواه حسام باللفظ الأول أيضًا :

أخرجه الطبراني (٢ / ١٩) .

لكن ؛ كما سبق لا يصلح حسام للاعتبار ؛ لأنه ضعيف جداً ، ثم إن اضطرابه في لفظ الحديث يدل على ذلك ، ولعله سرقه ، كما يفهم من قول ابن عدي ، ولأن نقاد الحديث تتابعوا على أنه من حديث أوس عن أخيه سهل . والله أعلم .

وقد تابع سهلاً أيضًا نوح بن أبي مريم .

أخرجه ابن عدي (٧ / ٤٣) ، وابن الجوزي (١ / ٣٠٩) .

ونوح كذاب . والله أعلم .

❋ مَسْجِـدُ فُوشَنْـج[1] ❋

١٨ - أخبرني يوسفُ بن موسى ، قال : حضرتُ أبا عبدِ اللَّهِ وَقد جاءَهُ رجلٌ من الخُرَاسَانِيينَ بهذهِ الأَحاديثِ ، فعرضَ عليه .

فيها : سفيانُ عن أبي حمزةَ ، عن سعيدِ بن جبير ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : سمعتُ مشيختي[2] عباسَ بنَ عبدِ المطلبِ عمَّ رسولِ اللَّهِ ﷺ يقول : « إِنَّ لِلَّهِ مسجدًا بمكة ، وَمسجدًا بأرضِ العَجَمِ ، قريبٌ مِن مدينة فُوشَنْج يُبَارِكُ اللَّهُ عَلَىٰ [دُرُوعِهَا][3] وَرِجَالِهَا وَنِسَائِهَا »[4].

فجعلَ أبو عبد الله يقول : ما أكذبَ هذا! سبحانَ اللَّهِ! ما أكذبَ هذا!!.

وفيها : عن حميدٍ ، عن أنسٍ - بِنحوِ هذا .

وفيها : حديثٌ عن ابنِ عُمَرَ ، وَحديثٌ عن أبي هُريرةَ ، وَحديثٌ آخرُ عن أنسٍ !.

فجعلَ أبو عبدِ اللَّهِ يقول : مَا أكذبَ هذا !!.

❋ ❋ ❋

---

(١) بلدةٌ قديمةٌ كثيرةُ الخيرِ ، على سبعة فَراسِخَ من هَراة بخراسانَ .

(٢) كذا .

(٣) كذا بالأصل .

(٤) لم أقف عليه، وراجع: «البوشنجي» و «الفوشنجي» من «الأنساب» للسمعاني.

❋ فـي الهَدِيَّـةِ ❋

١٩ - أخبرنا عبدُ الله: حدثني أبي: نا عَبَّادُ بن العَوَّام: حدثني شيخٌ، عن الزُّهري، قال: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: « نِعْمَ الشَّيْءُ الهدية بَيْنَ يَدَي الْحَاجَةِ ».

قال أبي: يقولون: إنه سليمانُ بن أَرقَمَ، وسليمان لا يُساوي حديثُهُ شيئًا[1].

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٧٥٦). وكذا في « الضعفاء » للعقيلي (٢/١٢١ - ١٢٢) من طريق عبد الله.

وهذا الحديث، قد سرقه جماعة من الكذابين، وركبوا له أسانيد عن الزهري وغيره، قد تكلم عليها الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في « الضعيفة » (٧٥٤) بشيءٍ من التفصيل، فجزاه الله خيرًا، فليراجعها من شاء، فإنه قد أجاد وأفاد.

وراجع: أيضًا « الإرشاد » للخليلي (٣/٨٨٨ - ٨٨٩).

وفي « سير النبلاء » للذهبي (١٦/٤٥٦):

« قال أبو الحسن العتيقي: حضرت أبا الحسن - يعني: الدارقطني -، وجاءه أبو الحسن البيضاوي بغريب ليقرأ له شيئًا، فامتنع واعتل ببعض العلل، فقال: هذا غريبٌ، وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلسًا تزيد أحاديثه على العشرين، =

٢٠ - ونا أحمدُ بن يحيى الصوفيُّ : ثنا أبو يعقوب وَأبو غَسَّانَ، عن مِندَل ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أُهْدِيَتْ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَهُمْ شُرَكَاؤُهُ فِيهَا » .

قال عليُّ بن سعيدٍ : سألتُ أبا عبدِ اللَّهِ عن هذا الحديث ؟.

فقال : ما أدري مِن أين جاءَ هذا الحديث ؟! وهو عندي مُنكَرٌ[1].

***

= متن جميعها : « نعم الشيء الهدية أمام الحاجة » ! قال : فانصرف الرجل ، ثم جاءه بعد ، وقد أهدى له شيئًا ، فقربه وأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا ، متون جميعها: « إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه »!!.

قال الذهبي :

« هذه حكاية صحيحة ، رواها الخطيب عن العتيقي ، وهي دالة على سعة حفظ هذا الإمام ، وعلى أنه لوَّح بطلب شيء ، وهذا مذهب لبعض العلماء ، ولعل الدارقطني كان إذ ذاك محتاجًا ، وكان يقبل جوائز دَعْلج السِّجزي وطائفة ، وكذا وصله الوزير ابن حِنزابة بجملة من الذهب لما خرَّج له المسند » .

(١) قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٢٠٤) :

« سألت أبي عن حديث رواه ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : (فذكره) ؟ قال أبي : حدثنا إسحق بن منصور ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، عن محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس - موقوف » .

قلت: وهو الصواب، والآفة من مندل، فإنه كان ضعيفًا سيئ الحفظ.=

....

= وتابع إسحقَ بن منصور على روايته عن عبد الرزاق موقوفًا أحمدُ بن يوسف المعروف بـ « حمدان » ، وهو ثقة حافظ من الأثبات في عبد الرزاق .

وخالفهما محمد بن أبي السَّري ، وأبو الأزهر ، فروياه عن عبد الرزاق مرفوعًا .

وابن أبي السري ، وأبو الأزهر كلاهما متكلم فيه .

ذكر هذا الخلاف البيهقي في « السنن » (١٨٣/٦) ، ثم رجَّح الوقفَ .

ورواه عبد السلام بن عبد القدوس ، عن عبد الرزاق ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، فذكره مرفوعًا .

وعبد السلام هذا ، تالف ، ليس بشيءٍ .

ساق حديثه العقيلي في ترجمته (٦٧/٣) ، ثم قال :

« لا يصح في هذا الباب شيءٌ عن النبي ﷺ » .



❋ قَطْـعُ السِّـدْرِ ❋

٢١ - أخبرنا يَحيى بنُ مُوسى : ثنا عُبيدُ اللَّهِ بنُ مُوسى : أبنا ابنُ جُريجٍ ، عن عمرو بنِ دينارٍ ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَبَّ اللَّهُ لَهُ الْعَذَابَ فَوْقَ رَأْسِهِ صَبًّا » .

وحدثنا ابنُ جُريجٍ ، عن عُثمانَ بن أبي سُليمانَ ، عن سعيدِ بنِ محمدِ بنِ جُبيرِ بنِ مُطعمٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بن حُبْشِيٍّ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ » .

أخبرني أحمدُ بنُ هَاشمٍ الْأَنطَاكِيُّ ، قال : قال أحمد : أكرَهُ قَطْعَ السِّدْرِ ، وقال : مَنْ قطعه لم ير ما يحب في العاجل .

وقيل له : إن ابنَ عُيينةَ يقول : إنما نَهى عَن قَطعِ سدرِ الحَرمِ .

فقال أحمد : رَوى فيهِ شيئًا أو بِرأيه ؟.

قالوا : بِرأيِهِ .

فقال أحمد : لَم يَبْلغْهُ الحديثُ(١).

❋ ❋ ❋

---

(١) قلت : قول أحمد هذا لا يدل على صحة الحديث عنده ، فإن فتوى =

....

= العالم بمقتضى حديث لا تكفي للدلالة على صحته عنده ، كما تقرر في علوم الحديث ، ومعروف من مذهب أحمد الأخذ بالمرسل والضعيف - لا سيما في باب الاحتياط - إذا لم يكن في الباب ما يخالفه .

ويؤكد هذا قول ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٦٥٧/٢) :

« قال أحمد بن حنبل : ليس في قطع السدر حديث صحيح ، وكان بعدَ هذا يكره قطعه » .

وكذا يؤيده ، ما سيأتي عن ابن رجب في آخر البحث .

وحديث عبد الله بن حبشي مما تفرد به ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان ، كما قال الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣٣٩/٥ - مجمع البحرين) ، فقد قال :

«لا يروى عن عبد الله بن حبشي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن جريج».

وقد رواه عنه جماعة ، منهم : عبيد الله بن موسى - كما هنا - وأبو أسامة ، وأبو عاصم ، ومخلد بن يزيد .

أخرجه أبو داود (٥٢٣٩) ، والنسائي في « الكبرى » (١٨٢/٥) ، والفسوي في « المعرفة » (٢٦٧/١) ، والطبراني في « الأوسط » - كما سبق - والبيهقي (١٣٩/٦) .

وأما الوجه الآخر عن ابن جريج - وهو الوجه الأول هنا - عن عمرو بن دينار ، عن عروة ، عن النبي ﷺ - مرسلًا .

فهو يرويه عنه عبيد الله بن موسى أيضًا .

وقد تابعه أبو أسامة على إسناده ، إلا أنه جعله من قول عروة نفسه ، وليس من مرسله عن النبي ﷺ .

وتوبع ابن جريج نفسُهُ على إرساله .

تابعه معمر بن راشد ، إلا أنه خالفه في الإسناد . =

....

= فقال : عن عثمان بن أبي سليمان ، عن رجل من ثقيف ، عن عروة – يرفع الحديث إلى النبي ﷺ ، نحوه .

يرويه عنه عبد الرزاق في « المصنف » (١١/١١) ، وعنه أبو داود (٥٢٤٠) ، والبيهقي (١٣٩/٦ – ١٤٠) ، والبغوي في « شرح السنة » (٢٤٩/٨) .

ولا شك أن ابن جريج أثبت من معمر ، إلا أن ابن جريج معروف بالتدليس القبيح ، ولم يصرح بالسماع، فالمقارنة إذن تكون بين معمر ومن يمكن أن يكون ابن جريج أسقطه بينه وبين عثمان بن أبي سليمان ، ولا شك – حينئذ – أن معمرًا يكون هو المقدم ، لا سيما وأن ابن جريج قد وافقه على إرسال الحديث في رواية عبيد الله بن موسى عنه .

وقد تابعهما على إرساله – أيضًا – محمد بن شريك ، عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس ، عن عروة، عن النبي ﷺ .

أخرجه الخطيب في « الموضح » (٤٠/١) .

وقد رواه بعضهم عن محمد بن شريك ، فوصله ، بذكر عائشة بين عروة والنبي ﷺ ، ولا يصح والصواب الإرسال ، كما قال أبو علي الحافظ فيما حكاه عنه البيهقي (١٤٠/٦) .

وراجع : « أطراف الغرائب والأفراد » لابن طاهر المقدسي (٦١٤٤) .

قلت : وهذه المتابعة على الإرسال ، مما يقوي جانبه على جانب الاتصال ، الذي تفرد به ابن جريج ، ولم يتابع عليه ، بل خولف فيه . والله أعلم .

وقد روي عن عروة نفسه أنه كان يقطع السدر ولا يرى به بأسًا ، وهذا ممَّا يوهن المتصل . =

= أخرج ذلك عنه أبو داود (٥٢٤١) والبيهقي .

هذا ، وقد روي من غير هذا الوجه .

رواه يحيى بن الحارث الطائي ، عن أخيه زَهْدم بن الحارث ، عن بَهْز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، مرفوعًا بلفظ :

« قاطع السدر يصوب الله رأسه في النار » .

أخرجه العقيلي في ترجمة « زهدم » (٢/٩٢) ، وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به .. ولا يحفظ عن بهز إلا عن هذا الشيخ ، وقد روي بغير هذا الإسناد ، وفي إسناده لين واضطراب » .

وأخرجه - أيضًا - في ترجمة يحيى بن الحارث (٤/٣٩٥ - ٣٩٦) ، بلفظ : « أن النبي ﷺ لعن قاطع السدر » .

وقال : « لا يصح حديثه ، والرواية في هذا الباب فيها اضطراب وضعف ، ولا يصح في قطع السدر [حديث] » .

قلت : ورواه يحيى بن الحارث - مرة أخرى - عن أخيه مخارق بن الحارث ، عن بهز ، به .

أخرجه البيهقي (٦/١٤١) .

وهذا اضطراب من يحيى بن الحارث ، وهو مما يبين ضعفه .

لكن رواه عبد القاهر بن شعيب ، عن بهز بن حكيم ، مثله .

أخرجه البيهقي (٦/١٤١) .

وعبد القاهر ، لا بأس به ، فأخشى أن يكون أخطأ فيه ، أو دلسه ؛ فإن روايته عن بهز غير مشهورة والله أعلم .

وقال ابن رجب الحنبلي في « شرح البخاري » عند شرح حديث أنس في بناء المسجد (٤٢٨) ، وفيه : « ... فأمر النبيُّ ﷺ بقبور المشركين =

= فنبشت ، ثم بالخَرِب فسويت ، ثم بنخلٍ فقطع ... » .

قال : « وفي الحديث ، دليل على جواز قطع النخل لمصلحة في قطعه ، وقد نص على جوازه أحمد ، إذا كانت في داره نخلة ضيقت عليه ، فلا بأس أن يقطعها .

وكره جماعة قطعَ الشجر الذي يثمر ، منهم : الحسن والأوزاعي وإسحق .

وكره أحمد قطع السِّدر خاصة ؛ لحديثٍ مرسل ورد فيه ، وقال : قلَّ إنسان فعله إلا رأى ما يكره في الدنيا . ورخص في قطعه آخرون » اهـ .

❋ ❋ ❋

❋ أَحَادِيثُ شَتَّى ❋

٢٢ - أخبرنا زكريا بنُ يحيى : ثنا أبو طالبٍ ، أنه سأل أبا عبدِ اللَّهِ عن حديث هُشيمٍ ، عن عبد الرحمن بن يحيى ، عن عليِّ بنِ عُروةَ القُرشيِّ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « كَرَمُ الْمَرْءِ طِيبُ زَادِهِ فِي السَّفَرِ » .

فقال : عبدُ الرحمن بن يحيى ، شاميٌّ ، ليسَ هُو بِذاكَ . وعليُّ بنُ عُروةَ ، لا أُعرِفُهُ ولا أُدري مَنْ هُوَ[1].

---

(١) عبد الرحمن بن يحيى ، هو الصدفي أخو معاوية بن يحيى ، ذكره الذهبي في « الميزان » (٥٩٨/٢) ، وقال :

« روى عن هشيم ، لينه أحمد بن حنبل » .

كذا وقع في « الميزان » المطبوع : « عن » ، وكذا في « اللسان » (٤٤٤/٣) ، والصواب : « عنه » كما في « المغني » للذهبي (٣٦٥٦) ، وكما هو هنا في الرواية .

وعلي بن عروة ، قال البخاري : « مجهول » ، وقال أبو حاتم : « متروك الحديث » ، وكذبه بعضهم .

ترجمته في « تهذيب الكمال » (٧٠/٢١) وغيره .

والحديث ، فلم أجده .

وذكره الغزالي في « الإحياء » (٢٥١/٢) عن ابن عمر ، موقوفًا ، ولم يتكلم عليه العراقي .

٢٣ - أخبرنا عبدُ الله ، قال : قلتُ لأبي : بلغني أن ابن الحِمَّانيِّ يُحدِّثُ عن شريكٍ ، عن هشـامِ بن عُروةَ ، عن أبيهِ ، عن عائشةَ ، « أن النبيَّ ﷺ كَانَ يُعجِبُهُ النَّظَرُ إِلَىٰ الحَمَامِ » . فأَنكروهُ عَليهِ ، فَرَجَعَ عن رَفعِهِ ، وقال : عن عائشةَ - مرسلٌ .

قال أبي : هذا كَذِبٌ ؛ إِنَّمَا كُنا نَعرفُ بِهِ حسينَ بن علوان ، يقولون : إنه وَضَعَهُ على هشام[1].

قلت : إنَّ بعضَ أصحابِ الحديثِ زَعَمَ أنَّ أبا زكريا السَّيْلحينيَّ رواه عن شريكٍ ؟ .

فقال : كَذِبٌ [هذا عَلَى السَّيلحينيِّ][2]، السَّيْلحينيُّ لا يُحدِّثُ بِمثلِ هذا ، هذا حديثٌ باطلٌ[3].

قال فضلٌ الأَعرجُ : سمعتُ يحيى بن معين يقول : قد حَدَّثَ بِهِ السَّيْلحينيُّ .

فأنكرهُ أبي ، وقال لي : اذهبْ إلى يحيى ، وقل : قال لك أبي : سَمِعْتَهُ مِنَ السَّيْلحينيِّ ؟.

قال : فلقيتُ يحيى، فذكرتُ له إنكارَ أبي عبد الله .

---

(١) النص إلى هنا في « الضعفاء » للعقيلي في ترجمة يحيى الحماني (٤/٤١٣) من طريق عبد الله بن أحمد .

(٢) بياض بالأصل ، واستدركته من « العلل » لعبد الله بن أحمد .

(٣) النص إلى هنا في « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٤٩٩) .

فقالَ : قُلْ لهُ : لا ، واللَّهِ ما سَمِعْتُهُ .

ورفع عبدُ اللَّهِ صَوْتَه ، كأنَّهُ يُحاكي كلامَ يحيى[1].

٢٤ – وقال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ ويحيى عن قول الناس : « جُبِلَتِ القلوبُ على حُبِّ مَن أحسنَ إليها ، وبُغْضِ من أساءَ إليها » ؟.

فقالا : ليسَ له أصلٌ ، وهو موضوعٌ[2].

٢٥ – وسألتُهُما عن قول الناسِ : « اسْتَعينوا على طلبِ حَوائِجِكُم بِالكتمانِ » ؟.

فقالا : هذا موضوعٌ ، وليسَ له أصلٌ[3].

---

(١) قد استوفى الشيخ الألباني الكلام على طرق هذا الحديث في « السلسلة الضعيفة » (١٣٩٣) ، فليراجعه من شاء .

(٢) راجع «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – (٦٠٠).

(٣) النص في « الموضوعات » (١٦٦/٢) لابن الجوزي .

وهذا الحديث يروى بأسانيد عن أكثر من صحابي ، وكل أسانيده واهية جدًّا .

وأشبهها : ما رواه ابن حبان في « روضة العقلاء » (ص١٨٧) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (ص٢٢٣) من طريق الهيثم بن أيوب الطالقاني ، عن سهل بن عبد الرحمن الجرجاني ، عن محمد بن مطرف ، عن محمد بن المنكدر ، عن عروة بن الزبير ، عن أبي هريرة مرفوعًا .

أخرجه السهمي في ترجمة الجرجاني هذا ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وقال ابن حبان : « هذا إسناد حسن ، وطريق غريب » . =

٢٦ - وسألتُ أبا عبدِ اللَّهَ : أتعرفُ عن النبيِّ ﷺ ، أنه قال : « قِيلوا ، فإنَّ الشياطينَ لا تَقيلُ » ؟.

فقال : لَا أعرفهُ ؛ إنَّما هذَا : عن منصورٍ ، عن مجاهدٍ ، عن

= والجرجاني هذا ، لم أعرفه ، وذهب بعض أفاضل العصر إلى أنه : « سهل بن عبد الرحمن المعروف بالسندي بن عبدويه الرازي » المترجم في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٢/١/٢٠١ - ٣١٨) ، ولم يظهر لي ذلك ، بل الظاهر أن صاحب هذا الحديث لا يروي عن غير محمد بن مطرف ، والمتأمل لترجمته يظهر له ذلك .

ولو سلمنا بأنه هو هذا الرازي ، لما كان حديثه هذا بصحيح أيضًا ؛ فالرازي وإن قال فيه أبو الوليد الطيالسي : « لم أر بالري أعلم بالحديث منه ومن يحيى بن الضريس » ، إلا أن أبا حاتم قال فيه : « شيخ » ، وهذه صيغة تليين عنده وعند غيره ، وانظر « الجرح » (١/١/٣٧) . وابن حبان ، وإن ذكره في « الثقات » (٨/٣٠٤) ، إلا أنه قال : « يغرب » .

فمثل هذا لا يحتملُ التفردُ منه عن محمد بن مطرف ، دون أصحابه العارفين بحديثه ، فهذا الحديث شاذ أو منكر .

ويؤكد هذا أنه تفرد عنه بحديث آخر منكر ، لم يتابعه عليه أحد ، وهو حديث : « ذُبُّوا بأموالكم عن أعْراضكم » ، وهو في ترجمته من « تاريخ جرجان » أيضًا .

وهذه القاعدة في التَّفرد من القواعد الهامة جدًّا ، وقد نبه عليها كثير من أهل العلم كالإمام مسلم وغيره ، وقد ذكرتها في أكثر من موضع ، وقد أعملها الإمام العلائي في الحديث السابق برقم (١٢) .

والله أعلم .

عُمَرَ[1] .

٢٧ – وسألتُهُ عَن قولِ الناسِ فِي البراغيثِ : « إِنَّ النبيَّ ﷺ دَعَا لَهَا » ، أَتعرفُه فِي شيءٍ مِن الحديثِ ؟ .

قال : لا ! وعَجِب من قَولي له[2]!!

---

(١) وقد رواه عمران القطان ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعًا .
أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في « أخبار أصبهان » (١/١٩٥ ، ٣٥٣) (٢/٦٩) من طرق عن أبي داود الطيالسي ، عنه به .
وعمران هذا ضعيف ، لا يحتج به . وقال الحافظ : « صدوق يهم » ، وهذا فيه تسامح . ومع هذا فهو لا يحتمل التفرد بمثل هذا الحديث عن قتادة .
وقد استنكروا عليه حديثًا آخر تفرد به عن قتادة ، فليراجعه من شاء في ترجمته .
وأثر عمر هذا ، أشبه بالصواب وإن كان منقطعًا بين مجاهد وعمر .
وقد أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص٤٠) غير أن مختصره المقريزي قد حذف إسناده ، فليستفد من هنا . والله الموفق .
وقد ساق الشيخ الألباني في « الصحيحة » (١٦٤٧) لهذا الحديث طرقًا أخرى ، إلا أنه ضعفها جدًّا ، وحُقَّ له ذلك ، بيد أننا لا نوافقه على تصحيحه للحديث اعتمادًا على رواية عمران ، وأثر عمر ، فإنه قد اعتبر هذا الأثر شاهدًا لحديث عمران ، ولو قال قائل : إنه يعل رواية عمران ولا يقويها لما أبعد، ولعل هذا يفهم من صنيع الإمام أحمد هنا . والله أعلم .
وانظر : « أطراف الغرائب والأفراد » (٦٥٨) بتحقيقي .
(٢) راجع : « لا تَسبُّوا البرغوث » وتخريجه في كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي (١٢٩٠) . =

٢٨ - وقُلتُ : حدثنا يزيدُ بن هارونَ : [أنا][1] محمدُ بن عبد الرحمنِ بن [مُجَبَّرٍ][2]، عن نافعٍ ،عن ابنِ عُمَرَ ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اطْلُبُوا الْخَيْرَ عِندَ حِسَانِ الْوُجُوهِ » .

فقال أحمدُ : محمدُ بن عبدِ الرحمنِ ثِقةٌ ، وهذا الحديثُ كَذِبٌ[3].

= وقال ابن القيم في « المنار » (ص١٣٤) :

« أحاديث النهي عن سب البرغوث ، قال العقيلي : لا يصح في البراغيث عن النبي ﷺ شيء » .

وقول العقيلي هذا في « الضعفاء » له (٢/١٥٨ - ١٥٩) .

وراجع : « العلل المتناهية » لابن الجوزي (٢/٧١٣ - ٧١٤) .

(١) في الأصل محتملة لأن تكون : « أبنا » .

(٢) في الأصل : « مخرير » ، وقال في الهامش : « صوابه : مجبر » . قلت : وهو الصواب .

(٣) لا منافاة بين توثيق أحمد لابن مجبر ، والحكم على حديثه بأنه كذب ؛ فإن المحدثين إذا رأوا الرواية منكرة أو باطلة ، فإنهم لا يمنعهم من الحكم عليها بالنكارة أو البطلان ، بل والوضع أيضًا كون الراوي المتفرد بها ثقة لا يتعمد الكذب ، بل يحملون ذلك على خطئه فيما تفرد به من المنكر ، أو أنه دخل عليه حديث في حديث ، أو غير ذلك .

والكذب - لغة واصطلاحًا - يطلق على الخبر المخالف للواقع ، سواء كان الراوي أخطأ أو تعمد .

على أن ابن مجبر هذا قد كذبه غير واحد :

قال ابن يونس : « ليس بثقة » ، واتهمه ابن عدي ، وقال الخطيب : « كذاب » .

وراجع « الموضوعات » لابن الجوزي (٢/١٦٠ - ١٦٣) ، =

٢٩ – وسألتُهُ عن قولِ الناسِ : « أَوَّل مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْل قَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ [..............][1] وبِكَ [...][2] .

فقال : هذا مَوضوعٌ ، ليسَ لهُ أصلٌ .

٣٠ – أخبرنا عبدُ الله : حدثني أبي : ثنا هُشيمٌ ، عن مغيرةَ ، عن إبراهيمَ ، قال : كَانُوا يُحبونَ أن [تكونَ][3] للشابِّ صَبْوَةٌ .

سمعت أبي يقول : لَيسَ لهذا الحديثِ أصلٌ[4] .

٣١ – أخبرني محمدُ بنُ أبي هارونَ : ثنا صالحٌ ، قال : سألت أبي

= و « المنار » لابن القيم (ص١٢٥) و « الضعفاء » للعقيلي (١٣٩/٢)، (٣٤٠/٣) .

وأخشى أن تكون كلمة أحمد هذه قد وقع فيها شيء من التصحيف ، وأن الصواب : « ليس بثقة » .

والله أعلم .

(١) هذا السؤال ألحق بهامش الأصل ، إلا أن هذا الجزء منه ضاع بسبب القص من الهامش لتجليد المجموع .

(٢) بياض ، وهو بهامش الأصل .

ولفظ الحديث معروف ، وهو مخرج في أكثر من موضع ، وتمامُه : « ثم قال له : أدبر ، فأدبر ، فقال : وعزتي ما خلقت خلقًا هو أعجب إليّ منك ، بك آخذ وبك أعطي ، ولك الثواب وعليك العقاب » .

والحديث موضوع ، ولا حاجة إلى الإغراق فيه .

وراجع : « الموضوعات » لابن الجوزي (١٧٤/١ – ١٧٥) و « اللآلىء » (١٢٩/١ – ١٣٠) و « المنار » لابن القيم (ص٦٦) .

(٣) في الأصل « كون » ، والتصحيح من « العلل » المطبوع .

(٤) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٢٠٤) .

وراجع : « العلل » لابن أبي حاتم (١٨٤٣) .

عن العلاءِ بنِ كثير ؟ .

فقال : لا يَسْوِي حديثُه شيئًا ؛ رَوَى عن مكحولٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنْ لَا يَكُونَ لِفَاجِرٍ عِندَكَ نِعْمَةٌ » .

٣٢ – أخبرني يُوسفُ بن مُوسى ، أَنَّ أبا عبدِ اللَّهِ سُئِلَ عن مُحَدِّثٍ بنَصِيبِين يقالُ لهُ : محمدُ بن نُعيمٍ ، روى عن أبي الزُّبيرِ ، عن جابرٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « مَنْ لَذَّذَ أَخَاهُ بِمَا يَشْتَهِي كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ » ؟.

فقال : هذا كَذِبٌ ، هذا بَاطِلٌ[1].

٣٣ – أَخبرني المَرُّوذِيُّ ، قال : سأَلتُ أبا عبدِ اللَّهِ عن [الأَحْسامِيِّ][2]، قلت : إِنَّهُ حدَّث عن إسحقَ الرازيِّ ، عن

---

(١) راجع ترجمة محمد بن نعيم من « الميزان » و « اللسان » ، وكذا « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي (٢/٨٧) ، وأيضًا « سلسلة الأحاديث الضعيفة » للشيخ الألباني (١٠٧) .

(٢) كذا بالأصل ، ولم يذكر السمعاني هذه النسبة في « الأنساب » ، ولا ذكروا في ترجمة إسحٰق الرازي من ينسب هذه النسبة ، ولا وجدت الحديث .

ولعله مُصحَّف من « الأسامي » وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن مالك بن زيد بن أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي الأسامي ، نسبة إلى أسامة بن زيد الصحابي المعروف ، وهو كذاب ، اتهموه بسرقة الحديث ، والتحديث عمن لم يسمع منهم ، فلعله هو . =

أبي جعفرٍ ، عن الربيعِ بنِ أنسٍ : « مَنْ أَحَبَّ بَقَاءَ ظَالِمٍ لَمْ يُقْبَلْ لَهُ عَمَلٌ مَا دَامَ كَذَلِكَ » ؟.

فَغَضِبَ ، وقال : لَيسَ مِنْ ذَا شَيْءٌ ، أينَ سَمعَ هذا من إسحٰقَ الرازيِّ ؟!.

٣٤ – وذُكِرَ لهُ حديثُ حفصِ بن عمرَ ، عن عبدِ اللّهِ بن محمدٍ ، قال : حدثني محمدُ بنُ عليٍّ بن حسينٍ ، عن أبيهِ ، قال : سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول : « مَنْ كَثُرَ هَمُّهُ سَقِمَ بَدَنُهُ ، وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ عَذَّبَ نَفْسَهُ ، وَمَنْ لَاحَىٰ الرِّجَالَ سَقَطَتْ مُرُوءَتُهُ وَذَهَبَتْ كَرَامَتُهُ » .

فقال : [هذا بَاطِلٌ][1].

= راجع ترجمته في «الأنساب» و «الميزان» (٤٥٣/٢) و «اللسان» (٣٠٧/٣) .

(١) في الأصل : « هذاه بواطل » ، كذا .

والحديث ، ذكره في « كشف الخفاء » (٣٦٠/٢) ، وقال : « رواه الخطيب في « المتفق والمفترق » ، عن علي ، وفي سنده مجهولان » .

قلت : إن كان إسناد الخطيب هو نفس هذا الإسناد ، فعلي هذا ليس هو علي بن أبي طالب الصحابي، وإنما هو عليُّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو لم يدرك النبي ﷺ ، فعلى هذا ، ما جاء في الرواية من تصريحه بالسماع من النبي ﷺ خطأً من أحد الرواة .

وإن كان الإسناد عند الخطيب: «عن أبيه، عن جده»، فإما أن تكون مخالفة، وإما أن يكون قوله: «عن جده» سقط من هنا خطأً من الناسخ .

على أن علي بن الحسين لم يدرك جده علي بن أبي طالب أيضًا .

ثم وجدته في « المتفق » (٢٧٤) بزيادة : « علي بن أبي طالب » .

وانظر « تاريخ ابن عساكر » (١٢ / ٤) .

والله المستعان .

❋ أَحَادِيثُ أُخَرُ ❋

٣٥ – أخبرني مُوسى : ثنا حنبلٌ : حدثني أبو عبدِ اللهِ : ثنا زيدُ بنُ حُبابٍ : أخبرني عَمْرُو بن حمزةَ – أو عُمَرُ بنُ حمزةَ – : ثنا خَلَفٌ أبو الربيعِ إمامُ مسجدِ سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ : ثنا أنسُ بن مالكٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ ، فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ » .

قال حنبلٌ : حدَّث بِهِ أبو عبدِ اللَّهِ ، ثم تركهُ ، وقال : هُوَ مُنكَرٌ(١).

---

(١) ذكر البخاري هذا الحديث وحديثًا آخر في ترجمة خلف أبي الربيع هذا (١٩٣/١/٢ – ١٩٤) كلاهما من رواية عمرو بن حمزة هذا عنه ، ثم قال البخاري :

« لا يتابع عمرو في حديثه » .

وكذا قال في ترجمة عمرو (٣٢٥/٢/٣) .

وأما خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة . فهو رجل لا يكاد يُعرف .

وقد فرق البخاري بينه وبين : « خلف بن مهران أبي الربيع إمام مسجد بني عدي بن يشكر البصري العدوي » يروي عن : عامر الأحول وعمرو بن عثمان ، وروى عنه : حرمي بن عمارة ، وعبد الواحد بن واصل ، ووثقه عبد الواحد . =

٣٦ - أخبرني محمدُ بنُ أبي هارونَ ، أن مُثَنَّى الأنباريَّ حدَّثَهم ، أنه سأَلَ أبا عبدِ اللَّهِ عن الحديثِ الذي جاء : « أَنتُمْ الْيَوْمَ فِي زَمَانٍ ، مَنْ عَمِلَ بِالْعُشْرِ مِمَّا أُمِرَ بِهِ نَجَا » ؟ .

فلمْ يعرِفْهُ .

فحدَّثهُ بِهِ رجلٌ ، فلم يعرفه[1].

= وكذا فرق بينهما ابن أبي حاتم، فإنه قال في ترجمة إمام مسجد بني عدي : « ويقال: إمام مسجد سعيد بن [أبي] عروبة ». ثم ترجم بعده للراوي عن أنس.

أما ابن حبان ، فلم يذكر إلا خلف بن مهران (٨/٢٢٧) .

لكن قال الحافظ (٣/١٥٥) :

« قال البغوي : حدثنا عبد الله بن عون : ثنا أبو عبيدة الحداد : ثنا خلف بن مهران أبو الربيع العدوي ، وكان ثقة » قال الحافظ : « فهذا يدل على أنه واحد » .

قلت : لم يظهر لي وجهه ، وكأنه فهم أن الذي يكنى بأبي الربيع إنما هو الراوي عن أنس ، وأن ابن مهران لا يكنى بأبي الربيع ، فلما جاء في هذه الرواية ابن مهران مكنىً بأبي الربيع جزم بأنه واحد ، وهذا ليس بشيء ؛ لأن البخاري وابن أبي حاتم قد كنياهما جميعًا بأبي الربيع ، وإن كانا قد فرقا بينهما . والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه الطبراني في « الصغير » (١١٢٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٧/١٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧/٣١٦) ، من طرق ، عن نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعًا .

وزاد ابن عدي : « قال نعيم : هذا حديث ينكرونه ، وإنما كنت مع ابن عيينة ، فمر بشيء فأنكره ، ثم حدثني بهذا الحديث » . =

٣٧ – أخبرني عصمةُ : نا حنبلٌ : حدثني أبو عبدِ اللهِ : نا زيدُ بن حُبابٍ : حدَّثني عليُّ بنُ مَسْعَدَةَ ، عن قَتادةَ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ بنِي آدَمَ خَطَّاءٌ ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : هذا حديثٌ مُنكرٌ(١).

* * *

= وقال الطبراني : « لم يروه عن سفيان ، إلا نعيم » .

وقال أبو نعيم : « غريب ، تفرد به نعيم ، عن سفيان » .

وقال ابن عدي : « وهذا الحديث – أيضًا – معروف ، لا أعلم رواه عن ابن عيينة غيره » .

أي : معروف من حديث نعيم .

وسأل ابن أبي حاتم أباه في « العلل » (٢٧٩٤) عن هذا الحديث ، فقال أبو حاتم :

« هذا عندي خطأ ؛ رواه جرير وموسى بن أعين ، عن ليثٍ ، عن معروف ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ – مرسل » .

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي (٢٤٩٩) ، وابن ماجه (٤٢٥١) من طريق زيد بن الحباب به .

وقال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث علي ابن مسعدة عن قتادة » .

قلت : وهذا وجه إنكار أحمد لهذا الحديث، وهو تفرد علي بن مسعدة هذا به عن قتادة ، لأنه رجل ليس بالقوي ، وفي حفظه ضعف ، ومثله لا يحتمل التفرد ، لا سيما وأنه تفرد عن قتادة ، وهو حافظ مكثر ، له أصحاب حفاظ أثبات قد جمعوا حديثه وحفظوه، أشهرهم وأثبتهم =

....

= فيه : سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي وشعبة ، فلو كان هذا الحديث محفوظًا عن قتادة لرواه عنه واحد من هؤلاء على الأقل ، فلما لم يروه واحد من أصحاب قتادة المتثبتين فيه ، وإنما تفرد به عنه علي بن مسعدة هذا على ما فيه من ضعف ، دل ذلك على أن هذا الحديث منكر عن قتادة ، ليس له أصل من حديثه .

وساق ابن عدي هذا الحديث ، وحديثًا آخر في ترجمة علي بن مسعدة هذا من « الكامل » (٥/٢٠٧) ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت عن قتادة ، وكلها غير محفوظة » .



✵ بَيْـعُ الْعَقَـارِ ✵

٣٨ – قال الأَثرمُ : سمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ ذكرَ حديث حذيفةَ : « مَنْ بَاعَ دَارًا لَمْ يَشْتَرِ مِنْهَا دَارًا »[1].

قلتُ : هذا يَرفعونَهُ ؟ .

قال : ما أدري ، أمَّا أنا فلمْ أَسمَعْهُ من أحدٍ مرفوعًا .

ثم قال : مَنْ رفعَهُ ؟ .

قلت : وَهْبُ بنُ جَريرٍ .

قال : قدْ بَلغني .

ثم قال : إنْ كانَ لم يرفَعْهُ غيرُ وَهبٍ فلا يُعْبَأُ بهِ ؛ هذا حجاجُ بن محمدٍ وَمحمدُ بن جَعفرٍ وأُرَى غَيْرَهُما[2].

✵ ✵ ✵

---

(١) تمامُهُ : « لم يبارك له فيها » .

(٢) حديث وهب بن جرير :

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣٢٨/٢/٤) ، والبيهقي (٣٣/٦ – ٣٤) ، عنه ، عن شعبة ، عن يزيد بن أبي خالد ، عن أبي عبيدة بن حذيفة ، عن حذيفة – مرفوعًا .

وتابعه على رفعه سلم بن قتيبة ، عن شعبة .

أخرجه البخاري والمزي في « تهذيب الكمال » (٥٦/٣٤) . =

....

= لكن شيخ شعبة عند المزي : « يزيد أبو خالد » ، وهو الصواب ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وخالفهما جماعة من أصحاب شعبة ، فرووه عن شعبة موقوفًا على حذيفة.

منهم : عبد الرحمن بن مهدي ، وغندر ، وآدم بن إياس .

أخرج حديثهم البخاري .

ومنهم أيضًا : الطيالسي ، فقد أخرج الحديث في « مسنده » (٤٢٢) عن شعبة موقوفًا .

وكذا حجاج بن محمد ، كما ذكر الإمام أحمد هنا .

قلت : فالوقف أصح .

وذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٣٧٣) الاختلاف فيه على شعبة ، فذكر رواية وهب المرفوعة ، ورواية الطيالسي الموقوفة ، ثم قال :

« فسمعت أبي يقول : موقوف عندي أقوى ، ويزيد أبو خالد ليس بالدالاني » .

قُلتُ : لكن وقع في « تاريخ البخاري » (٣٢٧/٢/٤) ، ما نصه :

« يزيد أبو خالد الواسطي ، عن إبراهيم السكسكي ، قال لي محمد بن بشار : نا ابن مهدي وغندر ، عن شعبة ، عن يزيد بن أبي خالد الدالاني » فذكره .

لكن رواه محمد بن بشار - مرة أخرى -، عنهما - أيضًا -، وقال : « عن يزيد أبي خالد ، وليس بالدالاني » .

أخرجه المزي في « تهذيب الكمال » (٥٦/٣٤) من طريق أبي يعلىٰ الموصلي عنه .

فإما أن يكون ما وقع في « التاريخ » خطأ من أحد الناسخين ، وإما أن يكون محمد بن بشار نفسه قد اضطرب فيه . أو لعله حمل روايتهما =

....

= على رواية حرمي بن عمارة ، فقد رواه محمد بن بشار – أيضًا – عن حرمي بن عمارة ، عن شعبة ، فقال : « عن يزيد بن أبي خالد الدالاني » .

أخرجه المزي – أيضًا – من طريق أبي يعلى الموصلي عنه، وزاد :

« قال بندار – يعني : محمد بن بشار –: فقلت لعبد الرحمن : تحفظ هذا الحديث عن شعبة ؟ قال : نعم . قلت : حدثني به ، فقال : حدثنا شعبة ، عن يزيد أبي خالد . قلت : الدالاني ؟ قال : ليس بالدالاني . فقلت له : فإن ها هنا من يرويه عن شعبة عن يزيد بن أبي خالد الدالاني ، فألحَّ علي . قلت : حرمي بن عمارة . قال : ويحه ! ما أقلَّ علمه بالحديث ، يزيد الدالاني أصغر من أن يسمع من أبي عبيدة بن حذيفة » .

قلت : وهذا يدل على أن ابن مهدي لا يسميه « الدالاني » ، وإنما يسميه هكذا حرمي بن عمارة فقط ، فما وقع في « التاريخ » لا يخرج عما قلناه .

وقد قال الشيخ المعلمي – رحمه الله – في تعليقه عليه :

« هكذا في الأصلين ، وكأنه من أوهام ابن بشار ، زاد كلمة « بن » ، وزاد « الدالاني » . والله أعلم » .

وراجع « السلسلة الصحيحة » (٢٣٢٧) .

والله أعلم

❋ ❋ ❋

❋ اتِّخاذُ شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ❋

٣٩ – قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن أبي الربيعِ ؟ قال : كان شعبةُ يَحملُ عليهِ ؛ قال : رَوىٰ عن أبي بشرٍ ، عن سعيدِ بن جبيرٍ ، عن ابنِ عُمَرَ ، أنه مَرَّ بِقَوْمٍ قَدْ نَصَبُوا شَيْئًا يَرْمُونَهُ ، فقال : « نَهَىٰ رسولُ اللَّهِ أَن يُتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » .

فقال له هُشيمٌ : قَد حَدَّث بِهِ أَبُو بشر ، فَسكتَ عنهُ .

قلتُ : وقَبِلَ شعبةُ من هُشيمٍ ؟ .

فقال : نَعَم ، كان عندَه من الحُفَّاظِ ، وقد روى شعبةُ عن هُشيمٍ غَيْرَ حديثٍ ، ولا اثنينِ ولا ثلاثةٍ ، رَوىٰ عنه أَحَادِيثَ .

فقلتُ له : زَعَمُوا : كان يُحدِّثُ بهِ شعبةُ ، عن المِنهالِ بنِ عَمْروٍ ، عن سعيدِ بن جُبيرٍ .

أخبرنا عبدُ اللَّهِ[1]، قال : سمعتُ أبي يقولُ : أبو بشر أَحبُّ إليَّ من المِنهالِ بنِ عمرٍو .

قلتُ : أَحبُّ إليكَ ؟! .

---

(١) « العلل » له (٩٤٢) (٩٤٣) ، وانظر : (١٦٢٦) (١٦٢٧) منه .

قالَ : نَعَم - شديدًا - ، المنهال أَسَنُّ ، وأبو بشر أَوْثَقُ .

وقالَ : تَرَكَ شعبةُ المنهالَ بنَ عمرٍو على عَمْدٍ[1].

***

(١) راجع : البخاري في « الصحيح » (٩/٦٤٣ فتح) ، و « التاريخ الكبير » (١/١/٢٠٦) ، و « تغليق التعليق » (٤/٥٢١ - ٥٢٢) ، و « تحفة الأشراف » (٥/٤٢٤ - ٤٢٥) ، و « غاية المرام » (٣٨٢) .

❋ الاتِّكَـــاءُ ❋

٤٠ – أخبرنا الدُّوريُّ: ثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ : ثنا إسرائيلُ ، عن سِماكٍ ، عن جابرِ بن سَمُرَةَ ، قال : « جِيءَ [بِمَاعِزٍ](١) إلى النبيِّ ﷺ ، وهو متكىءٌ على وُسَادَةٍ عَلى يَسارِهِ » .

فحدَّثْتُ به يحيى بنَ معين ، فَجعلَ يَعْجَبُ مِنهُ ، وقال : ما سَمِعتُ قَطُّ : « عَلى يسارِهِ » إلَّا فِي حديثِ إسحاقَ هذا. وحدثنا بِهِ وكيعٌ ، عن إسرائيلَ ، وَلم يذكر : « عَلى يسارِهِ »(٢).

❋ ❋ ❋

(١) في الأصل : « بماء » ، والتصحيح من مصادر التخريج .
(٢) الحديث أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٧٧٠) وكذا في «الشمائل» (١٣١) عن إسحاق بن منصور ، وقال في « الجامع » :
« هذا حديث حسن غريب . وروى غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل ، عن سماك ،عن جابر بن سمرة ، قال : رأيت النبي ﷺ متكئًا على وسادة ، ولم يذكر : على يساره » .
قلت : منهم وكيع .
أخرج حديثه أبو داود (٤١٤٣) ، والترمذي – أيضًا – (٢٧٧١)، وكذا في «الشمائل» (١٣٥)، وأحمد وابنه عبد الله (٥/٩٧-١٠٢).
وقال الترمذي في «الشمائل» نحو ما سبق وزاد: «ولا نعلم أحدًا روى =

= فيه : « على يساره » ، إلا ما روى إسحاق بن منصور عن إسرائيل » .
وزاد عبد الله بن الجراح عن وكيع ، عند أبي داود – أيضًا –: « على يساره » ، وهذا لا يصح عن وكيع ، وعبد الله بن الجراح ليس بالقوي ، وقد خالفه أحمد بن حنبل وابن معين ويوسف بن عيسى ، فلم يذكروا هذه الزيادة في حديث وكيع .
وقال الترمذي : « هذا حديث صحيح » – يعني : من رواية وكيع ، بدون « على يساره » – .
وهذا مما يفيد أن قول الترمذي في الحديث : « حسن غريب » ، ليس على المعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون لمصطلح « حسن » ، فقد قال في الرواية المحفوظة عنده: « صحيح » ، وقال في الرواية الأخرى : « حسن غريب » مع أن الروايتين بإسناد واحد ، وإنما الخلاف في المتن ، وقد بينت ذلك مفصلًا في غير هذا الموضع ، والله الموفق .
وقال الحافظ ابن حجر في « النكت الظراف » (٢/١٤٩ – ١٥٠) :
« قد ذكر فيه : « على يساره » عبيد الله بن موسى عن إسرائيل ، أخرجه الدارمي في « مسنده » ، عنه . وكذلك رواه عبد الرزاق – وهو في « مصنفه » – عن إسرائيل ، وأخرجه الطبراني من طريقه » .
قلت : حديث عبيد الله أخرجه الدارمي (٢٣١٦) . وحديث عبد الرزاق في « مصنفه » (٧/٣٢٤) ، وأخرجه عنه أحمد (٥/٨٦ – ٨٧) ، والطبراني (٢/٢٢٣) .
والله أعلم .

❋ ❋ ❋

❋ الشَّطْـرَنْـــجُ ❋

٤١ – قال مُهَنَّا[1]: سألتُ أحمدَ عن اللَّعِبِ بالشطرنج ، هل تعرفُ فيه شيئًا ؟ .

قال : لا أعلمُ إلَّا قولَ عليٍّ .

حدثني غَيْرُ واحدٍ منهم وكيعٌ ، عن فُضيل بن [غَزْوانَ][2]، عن

---

(١) النص في كتاب « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » (ص٧٩ – ٨٠) لأبي بكر الخلال ، قال : « أخبرني محمد بن علي السمسار قال : حدثني مهنا » به ، وفيه زيادة سأنبه عليها في موضعها – إن شاء الله تعالى .

(٢) كذا في الأصل : « فضيل بن غزوان » ، والظاهر أنه تحريف قديم ، فقد وقع كذلك في « الأمر بالمعروف » للخلال . وهذا فيه نظر ؛ لأن فضيل بن غزوان وإن كان معروفًا برواية وكيع عنه ، فهو ليس معروفًا بالرواية عن ميسرة النهدي ، وإنما الذي يعرف بالرواية عن ميسرة هو « فضيل بن مرزوق » .

وقد تظاهرت روايات هذا الأثر ، بأنه « ابن مرزوق » .

فقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٥٨) عن وكيع ، قال : « حدثنا فضيل بن مرزوق » .

ورواه البيهقيُّ (٢١٢/١٠) من طريق شبابة بن سوار ، والآجريُّ في « تحريم النرد » (ص١٣٥) من طريق عبيد الله بن موسى – كلاهما – عن « فضيل بن مرزوق » .

والله أعلم .

مَيسرةَ بن حبيبٍ النَّهْدِيِّ ، قال : مَرَّ عليٌّ بِقومٍ يَلعبونَ بالشَّطْرَنجِ ، فقال : ما هذهِ التماثيلُ التي أنتم لها عاكفون ؟! » .

قلت : أَدركَ ميسرةُ عليًّا ؟ .

قال : لا ، هُوَ كُوفيٌّ ، سَمِعَ منهُ شعبةُ[1].

قلت : أَكَرِهَهُ أحدٌ غَيْرُ عَليٍّ ؟ .

قال : نَعم ، ابن عمرَ ، ذكره عُبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ ، أنَّ ابنَ عمرَ

---

(١) النص في « الأمر بالمعروف » للخلال : « كوفي ، روى عنه شعبة . قلت : سمع ميسرة من شعبة ؟ قال : نعم » .

وروى البيهقي (٢١٢/١٠) من طريق القعنبي ، عن مروان بن معاوية ، عن محمد بن أبي زكريا ، عن عمار بن أبي عمار ، قال : مر علي - رضي الله عنه - بمجلس من مجالس تيم الله ، وهم يلعبون بالشطرنج ، فوقف عليهم فقال : « أما والله لغير هذا خلقتم ، أما والله لولا أن تكون سنة لضربت بها وجوهكم » .

وهذا إسناد ليس بشيء .

وقال ابن أبي حاتم - كما في « التفسير » لابن كثير (٣٤٢/٥) - : حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح : حدثنا أبو معاوية الضرير : حدثنا سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباتة ، قال : مر عليٌّ على قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : « ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟! لأن يمس صاحبكم جمرًا حتى يطفأ خير له من أن يمسها » .

وسعد بن طريف والأصبغ بن نباتة ، متروكان ، ولا أظن الأصبغ سمع عليًّا . والله أعلم .

كَرِهَ اللَّعِبَ بالشَّطْرنجِ . ذكره مُرسلًا ، لَم يذكرْ فيهِ : « نافعًا »[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) رواه الآجري (ص١٣٧ – ١٣٨) عن أبي بدر شجاع بن الوليد : أخبرنا عبيد الله بن عمر ، قال : سئل ابن عمر عن الشطرنج ، فقال : « هي شر من النرد »..

هكذا رواه مرسلًا ، لم يذكر نافعًا .

لكن رواه البيهقي (٢١٢/١٠) من طريق جعفر بن منير القطان المدائني الرجل الصالح ، قال : ثنا أبو بدر به . إلا أنه وصله بذكر نافع بين عبيد الله بن عمر وبين ابن عمر .

وجعفر بن منير هذا ، وإن كان صالحًا إلا أنه كان يخطىء، وراجع ترجمته في « اللسان » (١٢٨/٢) .

والوجه الأول ، إنما رواه عن أبي بدر عند الآجري محمد بن إسحٰق ، وهو أبو بكر الصاغاني ، وهو من الثقات الأثبات ، فروايته المقدمة .

والظاهر أن أحمد بن حنبل سمعه – أيضًا – من أبي بدر مرسلًا ، فهو إذن متابع للصاغاني ، فإن النص في « الأمر بالمعروف » للخلال جاء هكذا : « قلت [القائل : مهنا] : من ذكره ؟ قال : أبو بدر شجاع ، عن عبيد الله بن عمر ... » إلخ . والله أعلم .

فائـدة :

قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » (١١٧٥) :

« لم يثبت من المرفوع في هذا الباب شيء ، كما بينته في (عمدة المحتج) » .

❋ ❋ ❋

❋ الْغِنَــاءُ ❋

٤٢ – أخبرنا المَرُّوذِيُّ ، أن أبا عبدِ اللَّهِ سُئِلَ عن حديثِ ابنِ المباركِ ، عن مالكٍ ، عن ابن المُنكَدِرِ ، عن أنسٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « مَنْ جَلَسَ إِلَىٰ قَيْنَةٍ صُبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ؟ .

وقِيلَ لهُ : رواه رَجُلٌ بحلَبٍ ، وأحسنوا الثناءَ عليهِ .

فقال : هذا باطِلٌ[١] .

٤٣ – أخبرنا زكريا بن يحيى : نا أبو طالبٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ أبا عبدِ اللَّهِ عن حديثِ ابنِ المباركِ ، عن يحيى بن أيوبَ ، عن عُبيدِ اللَّهِ بن زَحْرٍ ، عن عليِّ بنِ يزيدَ ، عن القاسمِ ، عن أبي أُمَامَةَ – ، قال : « نهى النبي ﷺ عن شِرَىٰ الْمُغَنِّيَاتِ » ؟ .

قال : يحيى بنُ أيوبَ ضعيفٌ ، كان يُخطىءُ كثيرًا[٢] .

---

(١) النص في « العلل » للمروذي (٢٥٥) ، و « العلل المتناهية » لابن الجوزي (٢/٧٨٦) .

(٢) حديث يحيى بن أيوب ، أخرجه الطبراني (٨/٢٥١) :
لكنه لم يتفرد بهذا ؛ بل تابعه جماعة ، منهم :
بكر بن مضر وخلاد الصفار ومطرح بن يزيد .
أخرجه الترمذي في « الجامع » (١٢٨٢) (٣١٩٥) وكذا في =

= « العلل الكبير » (ص١٨٩) ، وأحمد (٢٥٢/٥ - ٢٦٤) ، والحميدي (٩١٠) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » - كما في « التفسير » لابن كثير (٣٣٤/٦) - والطبراني (٢٣٣/٨ ، ٢٥٤) ، والبيهقي (١٤/٦ - ١٥) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٧٨٤/٢) .

وقال الترمذي : « حديث أبي أمامة ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعفه ، وهو شامي » .

وقال في الموضع الثاني : « هذا حديث غريب ، إنما يروى من حديث القاسم عن أبي أمامة ، والقاسم ثقة ، وعلي بن يزيد يضعف في الحديث . قال : سمعت محمدًا يقول : القاسم ثقة ، وعلي بن يزيد يضعف » .

وقال في « العلل » نحوًا من هذا ؛ لكن ذكر عن البخاري أنه قال في علي بن يزيد : « ذاهب الحديث » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٩١/١١) :

« سنده ضعيف » .

ورواه ابن ماجه (٢١٦٨) من طريق أبي جعفر الرازي ، عن عاصم ، عن مطرح ، فأسقط علي بن يزيد والقاسم .

وهذا لا يصح .

وتابعهم - أيضًا - ليث بن أبي سليم .

أخرجه الطبراني (٢٥٣/٨) .

إلا أنه اضطرب فيه ، فقد رواه مرة أخرى ، فقال : عن عبد الرحمن بن سابط ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

أخرجه ابن الجوزي .

وذكره البيهقي في « السنن الكبرى » (١٤/٦) ، وقال :

« ليس بمحفوظ ، وروي عن ليث راجعًا إلى الإسناد الأول ، =

= خلط فيه ليث » .

ورواه فرج بن فضالة ، عن علي بن يزيد عن القاسم ، به .

أخرجه أحمد (٢٥٧/٥) ، والعقيلي (٢٥٥/٣) ، وابن الجوزي .

وقال العقيلي : « لا يعرف إلا به » - يعني : علي بن يزيد - .

قلت : وهو ضعيف ، وكذا فرج .

ورواه جرير بن عبد الحميد ، عن رقبة بن مَصْقَلة ، عن عبيد الله بن زحر ، عن القاسم ، به .

لم يذكر : « علي بن يزيد » .

أخرجه ابن الجوزي .

وقال الدارقطني في « الأفراد » (٤٥٨١ - أطرافه) :

« تفرد به جرير ، عن رقبة ... » .

ورواه مسلمة بن علي الخشني الشامي ، عن يحيى بن الحارث الزِّماري ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، به .

أخرجه ابن عدي (٣١٤/٦) ، مع أحاديث بهذا الإسناد .

وقال : « وهذه الأحاديث عن يحيى بن الحارث ، بهذا الإسناد ، ولا أعلم يرويه عن يحيى غير مسلمة » .

قلت : وهو متروك .

لكن رواه الوليد بن الوليد ، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن يحيى ، به .

أخرجه الطبراني (٢١٢/٨) .

والوليد متروك .

على أن ابن ثوبان ضعيف أيضًا .

قلت : والحديث لا يصح . والله الموفق .

٤٤ – قال مُهَنَّا : سألتُ أبا عبدِ اللَّهِ عن حديث شريكٍ ، عن جابرٍ ، عن عكرمةَ ، عن ابنِ عباسٍ ، أَنَّهُ خَتَنَ بَنِيهِ ، فَدَعَا اللَّعَّابِين[1]؟ .

فقال : حدَّثني به إسحٰقُ الأزرقُ ، عن سفيانَ ، عن جابرٍ ، عن عِكرمةَ ، عن ابن عباسٍ .

أخبرنا عبدُ الله بنُ أحمدَ : نا أبو طالبٍ ، قال : كُنتُ يَوْمًا عندَ بشرِ بن الحارثِ ، وعِنده إبراهيمُ بنُ هاشمٍ ، وَمحمدُ بنُ أبي عِمرانَ ، فتذاكروا : عن ابن عباس ، أنه خَتَنَ بنيه ، فدعا اللَّعَّابين[1] .

فقالَ بِشر : مَنْ رَوىٰ هَذَا ؟ .

فقال : سفيانُ .

فقال بشرٌ : سفيانُ روى هذا ؟! .

فقال إبراهيم : إنما رَوى هذا شريكٌ .

فقال ابنُ أبي عمران : رواه إسحٰقُ الأزرقُ عن سُفيانَ ، وقد رواه شريكٌ .

فتراجعوا فيه ، فقال بَعضُهُم : ها هنا رَجلانِ أرسلوا سَلوهُمَا .

قال بشرٌ : مَنْ ؟ .

قالوا : أحمدُ بن حنبل وأبو الأحوصِ .

فسَكَت .

(١) هكذا ، يمكن أن تقرأ .

فبعثوا رَجُلًا أو رَجُلينِ ، فسأل أحمدَ ؟ .

فقال : رواه شريكٌ ، ورواه إسحقُ الأزرقُ عن سفيانَ .

وقال أبو الأحوصِ : هو صحيحٌ ، ولا أدرى كيفَ هُو في الكتابِ ؟ .

فقال له الذي سألهُ ما قالهُ أحمدُ ، فقال له أبو الأحوصِ : هُو كما قال أبو عبدِ اللَّهِ .

فرجعَ الرسولُ إليهم ، وَهم قعودٌ ، فأخبرهُم بما قالا .

فقال بشرٌ لإبراهيمَ بنِ هاشمٍ : كم أقولُ لك : لا تمارِ أصحابَ الحديثِ . أو : كَمْ أنهاكَ عن أصحابِ الحديثِ - هذا أو نحوه .

٤٥ - أخبرنا العباسُ بنُ محمدِ بن أحمدَ بن عبد الكريمِ : ثنا عبدُ اللَّهِ بن أحمدَ : نا أبي : ثنا الأشيبُ ، عن أبي عاصمٍ ، عن أبي الأشعثِ الصَّنعانيِّ ، عن شدادِ بن أوسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ عِشَاءِ الْآخِرَةِ لَمْ تُقْبَلْ لَه صَلَاةٌ تِلْكَ اللَّيْلَةِ »(١).

---

(١) الأشيب ، هو الحسن بن موسى ، وحديثه أخرجه أحمد في « المسند » (٤/١٢٥) ، لكن وقع فيه : « عن أبي عاصم الأحول » ، كذا .
والأشيب ؛ إنما يرويه عن قزعة بن سويد ، عن أبي عاصم ؛ لكن هكذا هنا و« المسند » . وانظر : « التعجيل » (ص ٢٠٤) .
وأخرجه الطبراني (٧/٢٧٨) من طريق مسدد ، عنه .
لكن رواه يزيد بن هارون وبشر بن دحية الزيادي ، عن قزعة ، =

....

= فقال : « عن عاصم بن مخلد ، عن أبي الأشعث » .

أخرجه أحمد والبزار (٢٠٩٤ - كشف) ، والعقيلي (٣٣٩/٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٦١/١) .

فإما أنه يسمى ويكنى بـ « عاصم » ، وإما أن يكون خطأ من أحد الرواة .

وقال البزار : « لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، وعاصم لا نعلم روى عنه إلا قزعة ، وقزعة ليس به بأس ، ولكن ليس بالقوي ، وقد حدث عنه أهل العلم، وروى عنه هذا الحديث يزيد بن هارون وغيره » .

وقال العقيلي : « لا يتابع عاصم عليه ، ولا يعرف إلا به » .

وقال ابن الجوزي : « هذا حديث موضوع ... وعاصم في عداد المجهولين » .

ثم نقل قول أحمد ، وابن حبان في تضعيف قزعة .

فتعقبه ابن حجر في « القول المسدد » (ص٧٥ - ٧٦) ، قائلًا :

« ليس في شيء من هذا ما يقضي على هذا الحديث بالوضع ، إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح ؛ لأن قرض الشعر مباح ، فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة ؟! فلو علل بهذا لكان أليق به من تعليله بعاصم وقزعة ؛ لأن عاصمًا ما هو من المجهولين كما قال ، بل ذكره ابن حبان في « الثقات » . وأما كونه تفرد برواية هذا عن أبي الأشعث، فليس كذلك ، فقد تابعه عليه عبد القدوس بن حبيب ، عن أبي الأشعث ، روِّيناه في « الجعديات » عن أبي القاسم البغوي ... ولكن عبد القدوس ضعيف جدًّا ، كذبه ابن المبارك، فكأن العقيلي لم يعتد بمتابعته » .

ثم أخذ يدافع عن قزعة، وانتهى إلى « أن حديثه في مرتبة الحسن »! =

= قلت : وفي هذا الكلام مؤاخذات ، فلو سَلِم للحافظ ما قاله ، لما سَلِم له دفاعه عن الحديث ، والعجب أنه سلَّم بأن متنه منكر في أول كلامه ، فما العجب إذن في الحكم بالوضع على حديث منكر المتن ؟! .

ولو سلَّمنا له كلامه في قزعة ، وتجاوزنا عما فيه من تساهل واضح ، فإننا لا نسلِّم له أبدًا ما قاله في دفاعه عن عاصم .

فقوله : « ما هو من المجهولين » اعتمادًا على ذكر ابن حبان له في « ثقاته » ، في غاية العجب ، فإن ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته إن لم يؤكد جهالته ، فهو لا يرفعها ، لما عرف من قاعدته في توثيق المجاهيل ، وابن حجر من أعلم الناس بذلك .

وأما متابعة عبد القدوس له ، فهي متابعة واهية ، ويكفي لوهائها ما ذكره الحافظ نفسه ، فكيف وقد قال هو نفسه في « التعجيل » (ص٢٠٤) : « لكن عاصمًا أصلح من عبد القدوس بن حبيب ، فكأن عبد القدوس سرقه منه » ! .

قلت : وهذا هو الحق ! .

على أن عاصمًا رغم أنه تفرد به عن أبي الأشعث ، إلا أنه قد خولف - أيضًا - خالفه من هو أولى منه بطبقات في موضعين :

الأول : في اسم صحابيِّه .

الثاني : في رفعه .

فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٢٨٥) :

« سألت أبي ، وذكر حديثًا رواه موسى بن أيوب ، عن الوليد بن مسلم ، عن الوليد بن سليمان ، عن أبي الأشعث ، عن عبد الله بن عمرو ، يرفعه (فذكره) ؟ .

قال أبي : هذا خطأ ؛ الناس يروون هذا الحديث لا يرفعونه ، =

[قال : التَّاجُ الكِنديُّ : معناه : من أنشأهُ][1] .

***

= يقولون : عن عبد الله بن عمرو فقط .

قلت : الغلط ممن هو ؟ .

قال : من موسى ، لا أدري من أين جاء بهذا مرفوعًا » .

قلت : فقد خالف الوليد بن سليمان ، وهو ابن أبي السائب القرشي ، – وهو ثقة ، في رواية الناس عنه – عاصمًا في جعله من مسند عبد الله بن عمرو بدلًا من شداد بن أوس ، وفي رفعه ، حيث أوقفه هو على ما رجَّح أبو حاتم .

قلت : والعجب من الحافظ ، حيث ساق كلام أبي حاتم هذا ، ولم يستفد منه ، ولم يعلَّ الحديث بما يقتضيه هذا الوجه . والله المستعان .

وراجع « النافلة » لأخينا أبي إسحق الحويني (١٨٤) .

(١) هذه الزيادةُ ، الظاهرُ أنها مُقحمةٌ بالأصل ، فهي مكتوبةٌ بخط مائل مُغاير ، والتاج الكنديُّ من شيوخِ العربيةِ ، ترجمته في « السِّير » (٣٤/٢٢) ، وهو من معاصري ابن قُدامةَ ، فأستبعد أن ينقل عنه ابن قدامة هذا النقل . والله أعلم .

﷽ التَّغَنِّــي بِالْقُــرْآنِ ﷽

٤٦ - أخبرنا بشرُ بن موسى : ثنا الحُميديُّ : ثنا سفيانُ : ثنا عمرُو بن دينارٍ ، عن ابنِ أبي مُليكةَ ، عن عبيدِ اللَّهِ بن أبي نَهيكٍ ، عن سَعدِ بن أبي وَقَّاصٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ »[1].

---

(١) هذا الحديثُ تفرد به عبيدُ الله بن أبي نَهيك ، عن سعد ، وهو رجلٌ لا يكاد يُعرف ، لم يروِ عنه سوى ابن أبي مليكة ، وقد أخرجه البخاري (٦٨/٩) من حديث أبي هريرة .

وقد اختلف في حديث سعدٍ هذا اختلافًا كثيرًا ، ذكره الدارقطني في « العلل » (٣٨٧/٤ - ٣٩١) ، وتمامه ملحق في (٤٠٥/٩) .

ثم قال : « والصوابُ : قولُ عمرِو بن دينار وابنِ جُريج ، عن ابنِ أبي مُليكةَ ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد » .

يعني : هذا الوجه .

وكذا فعل البخاري في « التاريخ » (٤٠١/١/٣) . وحكى الترمذي في « العلل الكبير » (ص٣٥٠) عنه مثلَه .

وراجع : « العلل » لابن أبي حاتم (٥٣٨)، و « المسند » للبزار (١٢٣٤) .

وراجع أيضًا : « الأمر بالمعروف » للخلال (ص١٠٧) - طبع المكتب الإسلامي .

قال سفيانُ : يعني : يَستغْنِي بهِ .

وقال الوليدُ بن مسلمٍ : يعني بهِ : الجَهْرَ .

وقال سفيانُ : ثنا ابنُ جُريجٍ ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ ، عن عبدِ اللَّهِ بن أبي نَهِيكٍ ، قال : لَقِيَني سعدُ بنُ أبي وقاصٍ ، فقال : أتُجَّارٌ كَسَبَةٌ ، سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ » .

● ورُوِيَ هذا الحديثُ ،عن أبي لُبَابة ، عن النبيِّ ﷺ . وفيه : عن عبد الجبَّار بن الوَرْدِ ، قال : فقلتُ لابنِ أبي مُليكة : أرأيتَ إن لم يَكُن حَسَنَ الصَّوْتِ ؟ قال : يُحَسِّنُهُ ما استَطَاعَ .

أخبرنا المَرُّوذيُّ ، أنه سأَلَ أبا عبدِ اللَّهِ عن هذا الحديثِ ؟ .

فقال : حديثُ سفيانَ ، عن عمرو – هذا الذي ذكرناهُ – هو الصحيحُ . ورواه ابن جُريجٍ عن عمرٍو ، كذا .

● ونَظَرَ في حديث عِسْلِ بنِ سفيانَ ، عن ابن أبي مُليكةَ ، عن عائشةَ ، عن النبيِّ ﷺ .

فقال : لَيسَ مِنْ هذا شيءٌ ، من قال : عن عائشةَ ، فقد أخطأَ ، وَضَعَّفَ عِسْلَ بنَ سفيانَ(١).

---

(١) النص في « العلل » للمروذي (٢٥٦) .
وكذا حكم البخاري بأن هذا خطأ ، فيما حكاه عنه الترمذي في « العلل الكبير » (ص٣٥٠) .
وراجع « التاريخ الكبير » (٤٠١/١/٣) .
ورواه عسل مرة أخرى ، فجعله من مسند ابن عباس . =

وسألتُه عن حديث إسماعيلَ بنِ رافعٍ ، قال : حدثني ابن أبي مُليكة ، عن عبدِ الرحمن بن السائبِ ؟ .

فنفضَ يَدَهُ ، وقال : ليسَ حديثُ هذا بشيءٍ ، وضَعَّفَه[1] .

❋ ❋ ❋

= أخرجه الحاكم (١/٥٧٠) .

وهذا اضطراب منه .

لكن تابعه عبيد الله بن الأخنس على جعله من مسند ابن عباس .

وابن الأخنس هذا ، ليس بالقوي .

أخرجه الترمذي في « العلل الكبير » (ص٣٥٠) ، والبزار (٢٣٣٢ - كشف) ، والحاكم (١/٥٧٠) .

وقال الترمذي : « سألت محمدًا - يعني : البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث خطأ » .

وقيل غير ذلك ، ولا يصح عن ابن أبي مليكة ، إلا عن ابن أبي نهيك عن سعد .

وانظر التعليق الآتي .

(١) النص في « العلل » للمروذي (٢٥٧) .

وهذا الوجه أخرجه ابن ماجه (١٣٣٧) .

وإسماعيل بن رافع ، ضعيف .

وراجع : « تهذيب الكمال » (١٢٨/١٧ - ١٢٩) ، و « تهذيب التهذيب » (١٨١/٦ - ١٨٢) .

والله أعلم .

❋ فَضَائِـلُ الْقُـرْآنِ ❋

٤٧ – أخبرنا زكريا بن يَحيى النَّاقِدُ ، قال : سألتُ أبا عبدِ اللَّهِ عن حديثٍ يُروىٰ في فضائلِ القرآنِ من البقرةِ إلى الحمدِ : « مَنْ قَرَأَ كَذَا ، وَمَنْ قَرَأَ كَذَا » ؟ .

قال : لا أعرفهُ[١].

٤٨ – أخبرني محمدُ بنُ أحمدَ بن منصورٍ : ثنا جعفرُ بن محمد بن [نوحٍ][٢]، قال : سمعتُ محمدَ بنَ عيسى يقول : سمعتُ ابنَ مهديٍّ يقول : قلت لميسرة [الدُّوري][٣]: مِنْ أين جئتَ بهذِهِ الأحاديثِ : « مَنْ قَرَأَ كَذَا فَلَهُ كَذَا » ؟! قال : وَضَعْتُهُ أُرَغِّبُ النَاسَ فيهِ[٤].

---

(١) انظر الآتي بعده .

(٢) في الأصل : « فرح » ، والصواب ما أثبتناه . وترجمته في « تاريخ بغداد » (١٨٠/٧) .

والله أعلم .

(٣) كذا !! .

(٤) النص في « الضعفاء » للعقيلي (٢٦٤/٤) ، و « المجروحين » لابن حبان (٦٤/١) .

وروى الخطيب في « الكفاية » (ص٥٦٧ – ٥٦٨) بإسناده إلى محمود بن غيلان ، قال : سمعت المؤمل – هو : ابن إسماعيل – ذكر =

٤٩ – قال مُهَنَّا : حدثنا خالدُ بنُ خِداشٍ : ثنا عبدُ الله بنُ وَهبٍ : ثنا السَّرِيُّ بن يحيى ، أن شُجَاعًا حَدَّثَهُ عن أبي طَيْبَةَ ، عن عبدِ اللَّهِ بن مسعودٍ ، قال : سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول : « مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ فِي لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ » .

قال أحمدُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

وقال : السَّرِيُّ بنُ يحيى ثَبْتٌ ، ثِقَةٌ ثِقَةٌ ، وشُجاعٌ الذي روى عنه

= عنده الحديث الذي يروى عن أبيٍّ ، عن النبي ﷺ في فضل القرآن .

فقال : لقد حدثني رجل ثقة – سماه –، قال: حدثني رجلٌ ثقة – سماه –، قال : أتيت المدائن ، فلقيت الرجل الذي يروي هذا الحديث ، فقلت له : حدثني ؛ فإني أريد أن آتي البصرة . فقال : هذا الرجل الذي سمعناه منه هو بواسط في أصحاب القصب .

قال : فأتيت واسطًا ، فلقيت الشيخ ، فقلت : إني كنت بالمدائن، فدلني عليك الشيخ ، وإني أريد أن آتي البصرة . قال : إن هذا الذي سمعت منه هو بالكلاء .

فأتيت البصرة ، فلقيت الشيخ بالكلاء ، فقلت له : حدثني ، فإني أريد أن آتي عبادان . فقال : إن الشيخ الذي سمعناه منه هو بعبادان .

فأتيت عبادان ، فلقيت الشيخ ، فقلت له : اتق الله ، ما حال هذا الحديث ؟! أتيت المدائن ، فقصصت عليه ، ثم واسطًا ، ثم البصرة ، فدللت عليك ، وما ظننت إلا أن هؤلاء كلهم قد ماتوا ، فأخبرني بقصة هذا الحديث .

فقال : إنا اجتمعنا هنا ، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن ، وزهدوا فيه ، وأخذوا في هذه الأحاديث ، فقعدنا ، فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه » !! .

السَّرِّيُّ لا أَعرفُهُ ، وأبو طَيبةَ هذا لا أعرِفُهُ ، والحديثُ مُنكَرٌ[1].

٥٠ - قرأتُ على [زهير][2]: حدثكم مُهَنَّا ، قال : سألتُ أحمدَ عن حديثِ الرُّؤاسيِّ ، عن الحسنِ بن صالحٍ ، عن هارونَ أبي محمدٍ ، عن مقاتلِ بن حَيَّان ، عن قتادةَ ، عن أنسٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ ، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسٓ » ؟ .

فقال أحمد : هذا كلامٌ مَوْضُوعٌ[3].

---

(١) راجع ترجمة شجاع هذا في « اللسان » في الأسماء (٣/١٣٩) ، وكذا في الكنى (٧/٦٠) . وكذا راجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (٢٨٩) وكذا (٢٩٠) و (٢٩١) . وراجع - أيضًا - « التفسير » لابن كثير (٧/٤٨٧) لزامًا .

وقيل : أبو شجاع . وقيل : أبو ظبية .

(٢) كذا يمكن أن يقرأ ، ولم أعرفه .

(٣) هذا الحديث أخرجه الترمذي (٢٨٨٧) ، والدارمي (٣٤١٦) من طريق حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، عن الحسن بن صالح ، عن هارون أبي محمد به .

وقال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن ، وهارون أبو محمد شيخ مجهول » .

قلت : ومقاتل بن حيان ثقة ، لكن الظاهر أن هارون أبا محمد هذا - أو أحدًا ممن دونه - خلط فلم يحفظ اسمه ، وأن صوابه : « مقاتل بن سليمان » الكذاب المعروف ، ولعله كان الحديث عنده « عن مقاتل » غير منسوب ، فنسبه اجتهادًا لا رواية ، فأخطأ .

فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١٦٥٢) : =

٥١ – أخبرني المَيْمُونِيُّ ، قال : ذكر أبو عبدِ اللَّهِ أن مَعمرًا لَقِيَ هَمَّامًا – يعني : ابنَ مُنَبِّهٍ – شيخًا كبيرًا في أيَّامِ السُّودان ، فقرأ على مَعمرٍ ، ثم ضَعُفَ الشيخ ، فقرأ مَعمرٌ الباقي عليه ، وهِي أربعونَ ومِائةُ حَديثٍ ، فيها غرائبُ ، منها : « كَانَ دَاوُدُ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ ، فَتُسْرَجُ ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ »[1].

* * *

= « سألت أبي عن حديث رواه قتيبة بن سعيد وابن أبي شيبة ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن صالح ، عن هارون أبي محمد ، عن مقاتل [قلت : لم ينسبه] ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ – (فذكره) .

قال أبي : مقاتل هذا ، هو مقاتل بن سليمان، رأيت هذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان ، وهو حديث باطل لا أصل له » .

وراجع «أطراف الغرائب» (١٠٤٨) و «السلسلة الضعيفة» (١٦٩) .

(١) راجع : « تهذيب الكمال » (٢٩٩/٣٠) و « السير » (٣١٢/٥) .
وهذا الحديث ، أخرجه البخاري (٤٥٣/٦) (٣٩٧/٨) ، وأحمد (٣١٤/٢) عن معمر ، عن همام بن منبه ، عن أبي هريرة ، مرفوعًا ، بلفظ :

« خفف على داود القرآن ، فكان يأمر .... » .

ولم يتفرد به همام ، عن أبي هريرة ، فقد قال البخاري عقب الموضع الأول :

« رواه موسى بن عقبة ، عن صفوان ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ » . =

....

= وهذا ، وصله البخاري في « خلق أفعال العباد » ، وكذا الإسماعيلي في « مستخرجه » ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » .

راجع : « تغليق التعليق » (٢٩/٤ - ٣٠) ، و « الفتح » (٤٥٥/٦) .

وقال ابن كثير في « البداية » (١٢/٢) :

« والمراد بالقرآن ها هنا الزبور الذي أنزله إليه ، وأوحاه إليه » .

وانظر « الفتح » .

والله أعلم .



* فِــي تَعْلِيــمِ الْقُــرْآنِ *

٥٢ – حدثنا عبدُ اللَّهِ : حدثني أبي : ثنا محمدُ بن جعفرٍ : ثنا شعبةُ ، قال : سَمعتُ علقمةَ بنَ مَرثدٍ يحدث عن سعدِ بنِ عُبيدةَ ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ ، عن عثمانَ بن عفانَ ، عنِ النبيِّ ﷺ ، أنه قال : « خَيْرُكُمْ مَنْ عَلَّمَ الْقُرْآنَ وَتَعَلَّمَهُ »[1].

فقال أبو عبدِ الرحمنِ : فَذاكَ الذي أقعدني هذا المقعدَ .

قال شعبةُ : لَمْ يَسمعْ أبو عبدِ الرحمنِ مِنْ عثمانَ ، ولا مِنْ عبدِ اللَّهِ ، وَلَكِن قَدْ سَمِعَ مِنْ عَلِيٍّ[2].

---

(١) كذا « علم القرآن وتعلمه » .
(٢) هذا الحديث ، أخرجه البخاري في « صحيحه » (٧٤/٩) ، وزاد : « قال : وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج » .
وأكثر المتقدمين على أن أبا عبد الرحمن السلمي لم يسمع من عثمان ، إلا أن البخاري صرح في « التاريخ الكبير » (٧٣/١/٣) بأنه سمع منه ، وروى في « الصغير » (١٨٦/١) تلك الزيادة التي سبق الإشارة إليها في هذا الحديث .
قال الحافظ في « الفتح » (٧٦/٩) :
« لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله ، وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان، على ما وقع في رواية شعبة، عن سعد بن =

٥٣ - أخبرني عصمةُ : ثنا حنبلٌ ، قال : قلت لأبي عبد اللَّهِ : ثنا عباسٌ النَّرسِيُّ : ثنا حمادٌ ، عن أبي عُمَر البَزَّازِ ، عن كثِيرِ بن زَاذانَ ، عن عاصمِ بن ضَمرةَ ، عن عليٍّ ، قال : « مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرآنَ فَعَلَّمَهُ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : لا أعرفُ حمَّادًا ، وأبو عمرَ البَّزازُ مَتروكُ الحديثِ[1] .

❋ ❋ ❋

= عبيدة من الزيادة ، وهي : أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج ، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور ، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان ، وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنعنه عنه ، وهو عثمان - رضي الله عنه -، ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان ، وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره ، فكان هذا أولى من قول من قال : إنه لم يسمع منه » .

وراجع : « الإرشاد » للخليلي (٢/٤٩٦ - ٤٩٧ ، ٥٥٢ ، ٦٢٩) .

(١) عباس بن الوليد النرسي يروي عن الحمادين : ابن زيد ، وابن سلمة ، فكون الإمام أحمد لا يعرف المذكور في السند يرجح أنه غيرهما ، لا سيما وأن أبا عمر البزاز لا يعرف للحمادين رواية عنه . والله أعلم .

وأبو عمر البزاز ، هو : حفص بن سليمان المقرىء المعروف .

❋ تَعَلُّــمُ الْمَــرْأَةِ وَالصَّبِــيِّ ❋

٥٤ – أخبرني حرب أنَّه قال لأبي عبدِ اللَّهِ : شيءٌ يرويهِ ابنُ المنهالِ من حديث يزيدَ بن زُريعٍ ، عن معاويةَ بنِ أبي سُفيانَ ، أن النبيَّ ﷺ قال : « لَا تُعَلِّمُوا الْمَرْأَةَ وَالصَّبِيَّ وَالْعَبْدَ الْقُرْآنَ »[1].

فَأَنكرهُ ، وقال : ما أَنكَرَ هذَا مِنْ حديثٍ !!.

❋ ❋ ❋

(١) كذا الحديث بالأصل ، فإن كان محفوظًا ، فهو معضل ، فيزيد بن زريع بينه وبين معاوية مفاوز ، وإلا فأخشى أن يكون وقع سقط في الإسناد في النسخة .

وراجع : « السلسلة الصحيحة » للشيخ الألباني (١/٢٩٥ – ٢٩٧) .

والله أعلم .

❋ قَوْلُهُمْ : سُورَةُ كَذَا ❋

٥٥ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : سألتُ أبي عَن حديثٍ حدَّثَنَا به خَلفُ بنُ هشامٍ : ثنا عُبَيْسٌ ، عن موسى بن أنسٍ ، عن أبيهِ ، عن النبيِّ ﷺ ، قال : « لا تَقُولُوا : سُورَةُ كَذَا وَكَذَا ، وَلَكِنْ قُولُوا : السُّورَةُ الَّذِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ ، وَكَذَاكَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ » .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ ، وأحاديثُ عُبَيْسٍ مَنَاكِيرُ[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٥٩٥٣) ، بنحوه .

وفي « صحيح البخاري » ما يعارضه ؛ فقد أخرج البخاري في فضائل القرآن ، « باب : من لم ير بأسًا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا » ثلاثة أحاديث عن أبي مسعود الأنصاري ، وعمر بن الخطاب ، وعائشة تعارض هذا الحديث ، فليراجعها من شاء (٨٧/٩ فتح) مع شرح الحافظ ابن حجر عليها .

✵ فِـي التَّفْسِيـرِ ✵

٥٦ – أخبرني الحسنُ بنُ عبدِ الوهابِ : ثنا الفضلُ بنُ زِيادٍ ، قال : سألتُ أبا عبدِ اللَّهِ : أتعرفُ : عن ابنِ عونٍ ، عن محمدٍ ، في قولِهِ : ﴿ **وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** ﴾ . قال : « الْأُمَرَاءُ » .

قال : لا أعرفُ هذَا ، مَنْ روىٰ هذَا ؟ .

قلت : حمَّادُ بنُ زيدٍ .

قال : مَنْ دُونَ حمَّادٍ ؟ .

[قلتُ][1]: الحَجَبِيُّ .

قال : ثِقَةٌ عن ثِقَةٍ .

فقلت : لَم يَروِهِ غَيْرُهُ .

قال : صَاحِبُكَ صَدُوقٌ[2].

٥٧ – أخبرنا عبدُ اللَّهِ : حدثني أبي : ثنا معاذٌ : نا ابنُ عونٍ ، قال : سألتُ عِكرمةَ مولى ابنِ عباسٍ عن قولِهِ تعالىٰ : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**

---

(١) في الأصل : « قال » !

(٢) الأثر أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٤/٦٩) .

والحجبي ، هو : عبد الله بن عبد الوهاب ، ثقة كما قال أحمد هنا ، وكذا وثقه أبو داود وابن معين وأبو حاتم . وهو مترجم في « التهذيب » .

آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ ؟ .

قالَ أبي : لم يَسمعْ ابنُ عون مِن عِكرمةَ إلَّا هذَا [1] .

٥٨ - أخبرني أحمدُ بنُ أَصرمَ المُزَنِيُّ ، أَنَّ أبا عبدِ اللَّهِ سُئِلَ عن حديث شريكٍ ، عن عطاء بن السائبِ ، عن أبي الضُّحَىٰ ، عن ابن عباسٍ في قوله تعالى : ﴿ **وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ** ﴾ . قال : « بَيْنَهُنَّ نَبِيٌّ كَنَبِيِّكُمْ ، وَنُوحٌ كَنُوحِكُمْ ، وَآدَمُ كَآدَمِكُمْ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : هذا رواه شعبةُ ، عن عمرِو بن مُرَّةَ ، عن أبي الضُّحَىٰ ، عن ابن عباسٍ ، لا يَذكُرُ هذا ، إنَّما يقول : « يَتَنَزَّلُ الْعِلْمُ وَالْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ » ، وَعطاءُ بنُ السائبِ اختلطَ ، وَأَنكر أبو عبدِ اللَّه الحديث [2] .

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢١٠٣) .
والحديث ، أخرجه ابن جرير (٥٢/٧) عن معاذ ، به .
وتمامه : « قال : ذاك يوم قام فيهم النبي ﷺ ، فقال : « لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به » ، قال : فقام رجل ، فكره المسلمون مقامه يومئذ ، فقال : يا رسول الله ! من أبي ؟ قال : « أبوك حذافة » . قال : فنزلت هذه الآية » .

(٢) حديث عطاء أخرجه الحاكم (٤٩٣/٢) ، وقال :
« هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ، ولم يخرجاه » .
ثم روى عقيبه عن شعبة، عن عمرو بن مرة ، عن أبي الضحى ، عن ابن عباس في تفسير الآية ، قال : « في كل أرض نحو إبراهيم » .
وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه » . =

وَعن قتادةَ قال : « فِي كُلِّ سماءٍ وكُلِّ أرضٍ خَلْقٌ من خَلقِهِ ، وَأَمْرٌ مِن أَمرِهِ ، وقضاءٌ من قضائِهِ »[1] .

٥٩ – وقال الأَثرَمُ : قال لي أبو عبدِ اللَّهِ : الحديثُ الذي كان أبو الهيثمِ يَروِيهِ عن سُفيانَ بنِ حُسينٍ ، عن يَعلى بن مُسلم ، عن سعيدِ بن جُبيرٍ ، عن ابن عباسٍ ، عن أُبَيٍّ : ﴿ **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ** ﴾ . رَأيتَه فِي كتابِ عُبيدِ اللَّهِ بنِ مُوسى ؟ .

فقلت : لا .

فقال : قد رواه يحيى بنُ إسماعيلَ الواسطيُّ ، عن عَبَّادٍ ، عن سفيانَ بن حسينٍ ، ليسَ فيه أُبَيٌّ ، أَوْقَفَهُ على ابنِ عباسٍ .

قلتُ : فإن ابنَ الحِمَّانيِّ يرويه .

= وقال ابن كثير في « التفسير » (١٨٤/٨) :

« قال البيهقي : إسناد هذا – يعني : حديث شعبة –، عن ابن عباس صحيح ، وهو شاذ بمرة ، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعًا . والله أعلم » .

وقال في « البداية » (٢١/١) :

« وهو محمول – إن صح نقله عنه – على أنه أخذه ابن عباس – رضي الله عنه – عن الإسرائيليات . والله أعلم » .

وراجع : « المقاصد الحسنة » للسخاوي (٩١) .

(١) كأنه ساق هذا الأثر ليشير إلى أن هذا هو المختار عنده في تفسير الآية . والله أعلم .

فَنَفَضَ يَدَهُ نفضةً شَدِيدَةً !. ثم قال : ابنُ الحمانيِّ ، الآن لَيسَ عَليهِ قياسٌ ، أمرُ ذَاكَ عَظيمٌ - أو كما قال - ثم قال : سُبحانَ الذي يَسترُ مَنْ يشاءُ . ورَأيتُهُ شديدَ الغيظِ عَليهِ .

٦٠ - وقال مُهَنَّا : قلت لأحمدَ : بلغني عن يحيى بنِ سعيدٍ ، قال : قال لي سفيانُ : قال لي الكَلبيُّ : قال لي أبو صالح : كلُّ ما حدَّثْتُك فهُوَ كَذِبٌ[1].

فقال لي أحمدُ : قال يحيى بن يَمان : قال سفيانُ : قال لي الكَلبيُّ : إنَّما هذهِ الكُتبُ أصبتُها ، فَنظرتُ فِيها .

قلت لأحمد : سَمعتَهُ مِنْ يحيى بن يمان ؟ .

قال : لا ، ولَكِن بَلغني ذلكَ عَنْهُ .

وقال أحمدُ : لمْ يَكُن عند أبي صالح شيءٌ من الحديثِ المسندِ - يعني : إلَّا شيءٌ يَسيرٌ .

قلت : أيُّ شيءٍ ؟ .

قال : عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، قال : ﴿ **لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾ . قال : « النَّفَقَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) راجع : « الجرح والتعديل » (٢٧٠/٢/٣) و « الكامل » (١١٥/٦) و « تهذيب الكمال » (٢٥٠/٢٥) .

(٢) أخرجه الطبري في « التفسير » (١١٧/٢) .

✸ كِتَابُ العِلْمِ ✸

٦١ - حدثنا مُهَنَّا ، قال : قلتُ لأحمدَ : ثنا إبراهيمُ بنُ موسى المَروزيُّ ، قال : عَرَضْتُ عَلَىٰ مالكِ بن أنسٍ ، عن نافعٍ ، عن ابن عمرَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ » .

قال أحمدُ : هذا كَذِبٌ[1] .

٦٢ - وَقالَ الحسنُ بنُ عليِّ بن الحسنِ : إنَّه سأَلَ أبا عبدِ اللَّهِ عن : « طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ » ؟ .

قال : لا يَثْبُتُ عِندنا فِيهِ شَيءٌ[2] .

---

(١) ساق الذهبي هذا النص مختصرًا في ترجمة إبراهيم بن موسى المروزي من « الميزان » (٦٩/١) ، قال :

« قال أحمد : هذا كذب - يعني : بهذا الإسناد ، وإلا فالمتن له طرق ضعيفة » .

قلت : وانظر الذي بعده .

(٢) هذا الحديث اتفق الأئمة المتقدمون على ضعفه ، وإن كانوا يرون أن معناه مستقيمٌ ، حملًا على ما يجب على المسلم عينًا ، أما ما لا يجب عليه عينًا ، فلا يجب عليه تعلمه . =

٦٣ - أخبرنا الدُّوريُّ : ثنا الحسنُ بن عطيةَ ، عن أبي عاتكةَ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ ، فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ » .

قال : وسألتُ يحيى بنَ مَعينٍ عن أبي عاتكةَ هذا ؟. فلم يَعرفْهُ.

= قال إسحق بن راهويه : « طلب العلم واجب ، ولم يصح فيه الخبر ... » .

ذكره ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٣١) ، ثم قال :

« يريد إسحٰق - والله أعلم - أن الحديث في وجوب طلب العلم في أسانيده مَقال لأهل العلم بالنقل ، ولكن معناه صحيحٌ عندهم ، وإن كانوا قد اختلفوا فيه اختلافًا متقاربًا » .

وقال- أيضًا في أول الباب-: «هذا حديث يروىٰ عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ من وجوهٍ كثيرة ، كلها معلولة ، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد » .

وقال العقيلي (٢/٥٨) :

« الرواية في هذا الباب فيها لين » .

قلت : وقد ذهب بعض المتأخرين كالسيوطي إلى تقوية الحديث بطرقه الكثيرة المروي بها ، ولكن هذه الطرق - على التحقيق - لا تقوي الحديث ، وقد بينت ذلك في بحثٍ عندي ، يسر الله إخراجه .

وأما من قال : « إنه متواترٌ » ، فهذا قد أبعد النجعة جدًّا ، وكيف يتواتر وليس له إسناد واحد صحيح ؟! وكيف يكون متواترًا ويغفل الأئمة المتقدمون قاطبة عنه ، ويصرُّون على ضعفه بجميع أسانيده ؟! ولو كان متواترًا لما غفلوا عن صحته . والحق : أن الذي تواتر هو تضعيف الأئمة له . والله الموفق .

أخبرنـي المَرُّوذِيُّ ، أَنَّ أبـا عبـدِ اللَّهِ ذُكِـرَ لَـهُ هـذَا الحديـثُ ، فأنكرَهُ إنكارًا شدِيدًا[1].

* * *

(١) هذا الحديث ، توسع الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في بيان ضعفه ونكارته في كتابه : « السلسلة الضعيفة » (٤١٦) ، فراجعه ؛ فإنه قد أفاد وأجاد ، فجزاه الله خيرًا .

٭ الْوَصِيَّةُ بِطَلَبَةِ الْعِلْمِ ٭

٦٤ - أخبرني محمدُ بن إشْكَاب : ثنا محمدُ بن عبدِ اللَّهِ بن نُمَيْرٍ : نا أبي ، عن محمدِ بن إسحٰقَ ، عن حمادِ بن سلمةَ ، عن أبي هارونَ ، عن أبي سعيدٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ فِي الْعِلْمِ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا » .

قال : فكان أبو سعيد إذا رَآهم قال : مَرحبًا بوَصيةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُوصي بِكم[1] .

٦٥ - أخبرني منصورُ بن الوليد : نا إبراهيمُ بن الجُنيد ، قال : ذُكِرَ ليحيى بن معين حديثُ أبي هارونَ هذا ، فقال : قد رواهُ ليثُ بن أبي سُلَيم ، عن شَهرِ بنِ حَوشب ، عن أبي سعيد - مِثْلَهُ .

فقيل ليحيى : هذا - أيضًا - ضعيفٌ مثل أبي هارون ؟ .

قال : لا ، هذا أقوى من ذَلكَ وأَحسنُ ، حدثناه ابن أبي مريم ،

---

(١) أخرجه من هذه الطريق الترمذي (٢٦٥٠) (٢٦٥١) ، وابن ماجه (٩٤٧) (٩٤٩) .

وقال الترمذي : « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد » .

عن يحيى بن أيوب ، عن ليثٍ[1].

٦٦ - قال مُهَنَّا : سألتُ [أحمدَ][2] عن حديثٍ : حدثنا سعيدُ بن سليمانَ : ثنا عبَّادُ بن العَوَّامِ ، عن سعيد الجُريريِّ ، عن أبي نَضْرَةَ ، قال : كُنا نأتي أبا سعيدٍ الخدريَّ ، فيقول : « مَرحبًا بوصيةِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ » ؟ .

فقال أحمدُ : ما خلقَ اللَّهُ من ذا شيئًا ، هذا حديثُ أبي هارونَ عن أبي سعيدٍ[3].

❋ ❋ ❋

---

(١) النص في « سؤالات ابن الجنيد » (١٧) .

وليث بن أبي سليم ، وشهر بن حوشب ، كلاهما ضعيف ، وأخشى ما أخشاه أن يكون شهر أخذه عن أبي هارون ، ثم أسقطه وارتقى بالحديث إلى أبي سعيد ، أو يكون ذلك من تخليط ليث . والله أعلم .

وشهر معروف بمثل هذا ؛ فإنه كان مضطرب الحديث .

وقول ابن معين : إن هذه الطريق أقوى من طريق أبي هارون وأحسن ، لا يفيد تقويته ولا تحسينه ، بل غاية ما يدل أنه أقل ضعفًا من حديث أبي هارون ، وهذا واضح لا يخفى .

(٢) مطموس بالأصل .

(٣) قد أخرجه من هذا الوجه الحاكم في « المستدرك » (١/٨٨) ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ، ثابت ؛ لاتفاق الشيخين على الاحتجاج بسعيد بن سليمان وعباد بن العوام والجريري ، ثم احتجاج مسلم بحديث أبي نضرة ، فقد عددت له في « المسند الصحيح » أحد عشر =

....

= أصلًا للجريري ، ولم يخرجا هذا الحديث الذي هو أول حديث في فضل طلاب الحديث ، ولا يعلم له علة ، فلهذا الحديث طرق يجمعها أهل الحديث عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد ، وأبو هارون ممن سكتوا عنه » .

قلت : في هذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : أن الجريري ، وإن كان احتج به الشيخان ، إلا أنه كان قد اختلط ، والشيخان لم يحتجا إلا بما رَواهُ عنه من سمع منه قبل الاختلاط ، أو ما توبع عليه .

قال الحافظ في مقدمة « الفتح » (ص٤٠٥) :

« ما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلى ، وعبد الوارث ، وبشر بن المفضل ، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم ، وأخرج له البخاري - أيضًا - من رواية خالد الواسطي عنه ، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن : هل سمع منه قبلَ الاختلاطِ أو بعده ، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل - كلاهما - عنه ، عن أبي بكرةَ عن أبيه ، وروى له الباقون » .

وعباد بن العوام ، لم يذكروا أنه ممن سمع منه قبل الاختلاط ، ولم يسمع منه بعده ، ولا ذكر للجريري متابع على هذا الوجه ، فهذه وحدها علة تكفي لطرح الحديث ، فكيف إذا انضم إليها ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

الثاني : أن سعيد بن سليمان ، وهو الواسطي ، المعروف بـ « سعدويه » ، لم يحتج به البخاريُّ ، قال الحافظ في مقدمة « الفتح » (ص٤٠٥) :

« جميع ماله في البخاري خمسة أحاديث ، ليس فيها شيء تفرد به » . =

....

= الثالث : أن سعيدًا هذا متكلم فيه ، بما يؤثر في حديثه هذا .

فقد حكى الحاكم عن الدارقطني (٣٣٢) ، أنه قال فيه : « تكلموا فيه » .

وحكى عبد الله بن أحمد عن أبيه في « العلل » (٩٤٤) – وهو في ترجمته من « التهذيبين » – أنه قال :

« كان صاحبَ تصحيفٍ ما شئت » .

ووقوعه في التصحيف في هذا الحديث وارد جدًّا ؛ بل هو الظاهر للمتأمل لروايات الحديث ولرواته .

وذلك أن الحديث – كما سبق – مشهور عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد ، فإن طرقه إليه كثيرة ، كما قال الحاكم : « لهذا الحديث طرق يجمعها أهل الحديث عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد » .

وقد رواه سعيد هذا ، فأبدل « أبا هارون » بـ « أبي نضرة » ، والمتأمل لرسم الاسمين يظهر له بجلاء سهولة تصحيف أحد الاسمين بالآخر ، فإن « هارون » تكتب في الكتب القديمة بغير الألف ، هكذا : « هرون » ، فإذا فتحت الهاء ، وقفلت الراء والتصقت بالواو ، سهل تصحيفها لـ « نضرة » .

وهذا معنى قول أحمد : « ما خلق الله من ذا شيئًا ، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد » .

أي : إنه لا يصح من حديث أبي نضرة ، وأن من جعله من حديثه ، فقد أخطأ عليه ، وقد بينا – بحمد الله تعالى – وجه الخطأ . والله الموفق .

ثم وجدت الذهبي قال في « الميزان » (٥٤٥/٤) :

« أبو عبد الله ، بصري ، من جيران حماد بن زيد ، لا يعرف .

قال بشر بن معاذ : حدثنا أبو عبد الله : حدثنا الجريري ، عن =

= أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، أنه كان إذا رأى الشاب قال : « مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ ؛ أمرنا أن نحفظكم ونوسع لكم في المجالس » .

غريب جدًّا ، والمحفوظ عن الجريريِّ مختصر ، وهو : أن رسول الله ﷺ كان يوصينا بكم » اهـ .

قلت : لعل أبا عبد الله المذكور سرق هذا الحديث ، ثم فعل فيه ما فعل .

والله أعلم .

(**تنبيـــه**) :

وقع في ترجمة سعيد بن سليمان النشيطي من « تهذيب التهذيب » (٤٥/٤) ، ما نصه :

« قال الدارقطني : تكلموا فيه » .

قلت : وهذا خطأ ، وإنما قال الدارقطني هذا القول في سعيد بن سليمان الواسطي ، المعروف بـ « سعدويه » صاحب حديثنا هذا ، ليس في النشيطي ، وهذا القول قد حكاه عنه الحاكم في « سؤالاته للدارقطني » ، فقال : (٣٣٢) (٣٣٣) :

« قلت : فسعدويه الواسطي ؟ قال : تكلموا فيه ، فأما سعيد بن سليمان النشيطي فإنه ذاهب » .

وقد ذكر الحافظ نفسه قول الدارقطني هذا في ترجمة الواسطي من مقدمة « الفتح » (ص٤٠٥) ، فجَلَّ من لا يسهو !

هذا ؛ وللحديثِ طرق أخرى واهية ، لا ترقى إلى حد الاعتبار ، وقد بينها الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في « الصحيحة » (٢٨٠) فليراجعه من شاء .



❋ عَالِـمُ الْمَدِينَـةِ ❋

٦٧ - أخبرني محمدُ بن الحسين : ثنا الفضلُ بن زيادٍ : ثنا أحمدُ : ثنا سفيانُ : ثنا ابنُ جريجٍ ، عن أبي الزُّبيرِ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبي ﷺ - وأوقفه سُفيان مرَّةً ، فلم يَجُزْ به أبا هريرة -، قال : « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ ، فَلَا يَجِدُونَ [عَالِمًا][1] أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ »[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) مطموس بالأصل ، لكن هكذا يمكن أن تقرأ .

(٢) هكذا روى أحمد هذا الحديث عن سفيان على التردد في وقفه ورفعه ، وقد رواه عنه في « المسند » (٢/٢٩٩) ، فقال : « عن أبي هريرة - إن شاء الله - عن النبي ﷺ » .

لكن رواه جماعة ، عن سفيان بلا تردد أو شك في رفعه .

فرواه : عبد الرحمن بن مهدي ، ومسدد ، وعبد الرحمن بن بشر وأبو موسى الأنصاري والحميدي ، عن سفيان ، فقالوا : « عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ » .

أخرجه : الحميدي (١١٤٧) ، وابن حبان (٣٧٢٨) ، والحاكم (١/٩٠ - ٩١) ، وابن عدي (١/٨٩) ، وأبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (١/٢١٠) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٦/٣٧٧) =

= (١٣/١٧) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١/٣٨٦) ، وكذا في « مناقب الشافعي » (١/٥٠) .

ورواه : أبو موسى الأنصاري - أيضًا - والحسن بن الصباح ، وعبد الجبار بن العلاء ، ومحمد بن ميمون ، عن سفيان ، فقالوا : « عن أبي هريرة - رواية - » .

أخرجه : الترمذي (٢٦٨٠) ، والحاكم (١/٩١) .

ورواه : بشر بن مطر الواسطي ، ومحمد بن سعيد بن غالب العطار ، عن سفيان ، فقالا : « عن أبي هريرة - يبلغ به - » .

أخرجه : ابن أبي حاتم في « تقدمة الجرح والتعديل » (ص١٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٥/٣٠٦ - ٣٠٧) (١٣/١٧) .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن ، وهو حديث ابن عيينة » .

وقال ابن عدي : « لا أعلم هذا الحديث يرويه عن ابن جريج غير ابن عيينة » .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، وقد كان ابن عيينة ربما يجعله روايةً ، وليس هذا مما يوهن الحديث ؛ فإن الحميدي هو الحكم في حديثه لمعرفته به وكثرة ملازمته له » .

قلت : كأن ابن عيينة كان يضطرب في هذا الحديث ، فكان يجزم تارة برفعه ، وتارة بوقفه ، وتارة كان يتردد ويشك في رفعه ، فلا يجزم . والله أعلم .

وقد رواه أبو بدر شجاع بن الوليد ، عن المحاربي ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - موقوفًا .

ذكر ذلك المزي في « تحفة الأشراف » (٩/٤٤٥) .

والمحاربي يدلس ، فأخشى أن لا يكون سمع هذا من ابن جريج . =

= لكنه يقوي جانب الوقف .

وقال الذهبي في « السير » (٨/٥٦) :

« وقد رواه المحاربي عن ابن جريج موقوفًا ، ويروى عن محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن ابن جريج مرفوعًا » .

قلت : ينظر ، فكأنه لم يصح عن الأنصاري ، فقد صدره بصيغة التمريض « يُروى » . والله أعلم .

وذكر محقق « تهذيب الكمال » (٢٧/١١٧) أن الإمام أحمد أعل هذا الحديث بالوقف ، ولم يعز ذلك إلى مصدر ، فإن صحَّ هذا عن أحمد ، فهو يؤكد ما سبق ، على أن ظاهر صنيع أحمد هنا ، وكذا في « المسند » يدل على ذلك .. والله أعلم .

وراجع تعليق الشيخ أحمد شاكر على « المسند » (٧٩٦٧) .

هذا ، وقد روى هذا الحديث بعض الرواة عن سفيان بأسانيد غير محفوظة ، فنشير إلى ذلك :

● فقد رواه : محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن أبي الزناد ، عن أبي صالح ، به .

هكذا جعل « أبا الزناد » مكان « أبي الزبير » .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٤٢٩١) .

وقال : « هذا خطأ ، والصواب : أبو الزبير ، عن أبي صالح » .

● ورواه : نعيم بن حماد ، عن ابن عيينة ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي صالح ، به .

هكذا جعل « الزهري » مكان « أبي الزبير » .

أخرجه الدارقطني في « الأفراد » - كما في « أطرافه » لابن طاهر (٥٨٣٢) - . =

....

= وقال الدارقطني : « تفرد به نعيم بن حماد ، عن ابن عيينة ، بقوله : « عن ابن جريج، عن الزهري ، عن أبي صالح »، وتفرد به بذكر « الزهري » ، والمحفوظ : سفيان ، عن ابن جريج ، عن أبي صالح » .

كذا ، لم يذكر « أبا الزبير » بين ابن جريج وأبي صالح ، فلا أدري : أهذا هو المحفوظ عنده ، أم أن هناك سقطًا في النسخة ؟ الله أعلم .

وراجع « السير » للذهبي (٣٧٤/٨) .



❋ ذِكْـرُ الْمَدِينَـةِ ❋

٦٨ - قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ قلت : [حدثني][١] أبو خَيْثمةَ : ثنا محمدُ بن الحسن المدينيُّ : ثنا مالكُ بنُ أنسٍ ، عن هشامِ بنِ عُروةَ ، عن أبيهِ ، عن عائشةَ ، قالتْ : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: « فُتِحَتْ الْمَدَائِنُ بِالسَّيْفِ ، وَفُتِحَتْ الْمَدِينَةُ بِالْقُرْآنِ » ؟ .

فقال : هذا مُنكَرٌ .

قلت : لَم تسمعْ هذا مِن حديثِ مالكٍ ، ولا مِن حديثِ هشامٍ ؟ .

قال : لا .

وسألتُ يحيى بن معين عنهُ ؟ .

فقال : لَيسَ بِصحيحٍ ، قد رأيتُ أنَا هذا الشيخَ - يعني : محمدَ بن الحسنِ - وكان كذَّابًا ، وكان رجلًا سخِيًّا .

قلتُ : يُروىٰ عنه الحديثُ ؟ .

قال : لا ، هُوَ كذَّابٌ .

وقال : إنَّما كان هذا قولَ مالكٍ ، ولَم يكن يرويه عن أحدٍ[٢].

❋ ❋ ❋

---

(١) مطموس بالأصل ، لكن هكذا يمكن أن يقرأ .

(٢) ورَوى ابنُ الجنيد في «سؤالاته» (٤٨٦) عن ابن معين، نحو الذي هنا . =

....

= وكذا معاوية بن صالح الدمشقي روى عن ابن معين نحوه ، رواه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢٢٨/٢/٣) .

وقال مثلَ قول ابن معين ، عثمانُ الدارمي ، كما في « الكامل » لابن عدي (١٧١/٦) ، ولم أجده في « تاريخه » .

وقال ابن عدي في ختام ترجمته :

« وابن زبالة هذا ، له غير ما ذكرت ، وأنكر ما رَوَىٰ حديث هشام بن عروة : فتحت القرى بالسيف » .

وراجع « اللآلىء » للسيوطي (١٢٧/٢) . و « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (١٨٤٧) .

وقال أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (١٧٠/١) :

« لم يروه عن مالك ، إلا محمد بن الحسن بن زبالة ، وليس بالقوي ، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا ، وقالوا : هذا من كلام مالك بن أنس نفسه ، فعساه قُرىء على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة ، فظن هذا أن ذلك من كلام النبي ﷺ ، فحمله على ذلك ، ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن ، ولا إتقان » .

قلت : ووجه بطلان هذا الحديث ، وإصرار الأئمة – رحمهم الله تعالى – على كونه كذبًا ، واتهام محمد بن الحسن بن زبالة به – أمران :

الأول : هو تفرده به عن مالك بن أنس ، عن هشام ، بهذا الإسناد المشهور ، ومعلوم أن الإمام مالكًا إمام حافظ مكثر ، له أصحاب حفاظ قد جمعوا حديثه وضبطوه ، أمثال : ابن مهدي ، وابن القطان ، والشافعي ، وابن وهب ، والقعنبي ، وأمثالهم ، فكون ابن زبالة – على ضعفه ، وعدم اعتنائه بحديث مالك – يتفرد به عن مالك من دون أصحابه ، موجب لإنكارِهِ ، واتهامه به . =

....

= الثاني : أن غيره من الحفاظ من أصحاب مالك ، إنما رووه من قول مالك نفسه ، فهذه مخالفة تزيد في الإنكار ، وتؤكد اتهامه به .

والله الموفق .

***

❋ قَـوْلُ الصَّحَابَـةِ ❋

٦٩ – أخبرني موسى بن سَهل : ثنا محمدُ بن أحمد الأسدي : ثنا إبراهيم بن يعقوب ، عن إسماعيلَ بن سعيدٍ ، قال : سألتُ أحمدَ عَنْ مَنْ احتجَّ بقولِ النبيِّ ﷺ : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ » ؟ .

قال : لا يَصحُّ هذا الحديثُ[1].

٧٠ – أخبرنا بكرُ بن سَهل القرشيُّ الدِّمياطيُّ بدمياط : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ نُعيمُ بنُ حمَّاد المَروزيُّ : ثنا عبدُ الرحمن بن زيدٍ العَمِّيُّ ، عن أبيهِ ، عن سعيدِ بن المسيِّبِ ، عن عُمرَ بنِ الخطابِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « سَأَلْتُ رَبِّي فِي مَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابِي مِنْ بَعْدِي ؟ فَأَوْحَىٰ اللَّهُ إِلَيَّ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ أَصْحَابَكَ عِندي بِمَنزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ ، بَعْضُهَا أَضْوَأُ مِنْ بَعْضٍ ، فَمَنْ أَخَذَ بِشَيْءٍ مِمَّا

---

(١) توسع الشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – في « السلسلة الضعيفة » في بيان وهاء كل روايات هذا الحديث ، فراجعه ؛ فإنه قد أفاد وأجاد ، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا .
« السلسلة الضعيفة » : (رقم : ٥٨ – ٥٩ – ٦٠ – ٦١ – ٦٢) .

هُمْ عَلَيْهِ مِنِ اخْتِلَافِهِمْ فَهُوَ عِندِي عَلَىٰ هُدًى »[1] .

* * *

(١) راجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (رقم : ٦٠) . والتعليق السابق .

❋ الْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ ❋

٧١ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، حدثني أبي : ثنا يحيى بنُ آدم : ثنا ابنُ أبي ذئبٍ ، عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المَقْبُرِيِّ ، عن أبي هُريرةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا تَعْرِفُونَهُ وَلَا تُنكِرُونَهُ ، قُلْتُهُ أَوْ لَمْ أَقُلْهُ ، فَصَدِّقُوا [بِهِ][1]؛ فَإِنِّي أَقُولُ مَا يُعْرَفُ وَلَا يُنكَرُ . وَإِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا تُنكِرُونَهُ وَلَا تَعْرِفُونَهُ ، فَلَا تُصَدِّقُوا بِهِ ؛ فَإِنِّي لَا أَقُولُ مَا يُنكَرُ وَلَا يُعْرَفُ »[2].

---

(١) ساقط من الأصل ، وسيأتي على الصواب قريبًا .

(٢) وقع الحديث في « الكامل » لابن عدي (١/١٢) و « سنن الدارقطني » (٤/٢٠٨) و « تاريخ بغداد » (١١/٣٩١) من طريق يحيى بن آدم ، لكن زاد : « عن أبيه » بين المقبري وأبي هريرة ، وانظر ما سيأتي من كلام الشيخ المعلمي .

وراجع : « الميزان » (٣/٣٥٢) و « السير » (٧/٤٣٨) .

وقد بيَّن علته البخاري في ترجمة سعيد المقبري من « التاريخ الكبير » (٢/١/٤٧٤) ، فقال :

« قال ابن طهمان : عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن النبي ﷺ : ما سمعتم عني من حديث تعرفونه ، فصدقوه .

قال يحيى - يعني : ابن آدم - : « عن أبي هريرة » ، وهو وهم ، =

....

= ليس فيه أبو هريرة » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢٤٤٥) :

« سمعت أبي ، وحدثنا عن بسام (كذا ، والصواب : هشام) ابن خالد ، عن شعيب بن إسحٰق ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ - (فذكره) . قال أبي : هذا حديث منكر ؛ الثقات لا يرفعونه » ! .

قلت : أخشى أن يكون دخل على هشام بن خالد حديث في حديث ، والله أعلم .

وقال المعلمي في التعليق على « الفوائد المجموعة » (ص٢٨٠) :

« في ترجمتي : شعيب ، وهشام من كتاب ابن أبي حاتم ، أن أباه قال في كلٍّ منهما : « صدوق » ، فقوله هنا : « الثقات لا يرفعونه » توهيم لأحدهما ، وقوله : « لا يرفعونه » أراد بها - والله أعلم - لا يرفعون في إسناده فوق المقبري ، ليوافق قول البخاري . والله أعلم » .

وساق الذهبي حديث يحيى بن آدم في ترجمته من « السير » (٥٢٤/٩) ، وقال : « حديث منكر » .

ثم قال : « قال ابن خزيمة : في صحة هذا الحديث مقال لم نر في شرق الأرض ، ولا غربها أحدًا يعرف هذا من غير رواية يحيى ، ولا رأيت محدثًا يثبت هذا عن أبي هريرة » .

قال الذهبي : « وقال البيهقي : وجاء عن يحيى مرسلًا لسعيد المقبري » .

وراجع : هامش المعلِّق على « السير » .

وقال ابن رجب في « شرح الأربعين » (١٠٥/٢ - الرسالة) : =

٧٢ – قال(١): وحدثنا أبو عامرٍ : ثنا سليمانُ– يعني: ابن بلالٍ–، عن ربيعة بنِ أبي عبد الرحمنِ ، عن عبدِ الملكِ بنِ سعيدِ بن سويدٍ ، عن أبي حُمَيدٍ– أو أبي أُسيد–، أن النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنكُمْ قَرِيبٌ ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ . وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنكِرُهُ قُلُوبُكُمْ ، وَتَنفِرُ مِنْهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنكُمْ بَعِيدٌ ، فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ »(٢).

***

= « هذا الحديث معلول ، وقد اختلف في إسناده على ابن أبي ذئب ، ورواه الحفاظ ، عنه ، عن سعيد ، مرسلًا ، والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ ، منهم : ابن معين والبخاري وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة ، وقال : ما رأيت أحدًا من علماء الحديث يثبت وصلَه » .

(١) القائل : هو أحمد بن حنبل .

(٢) هكذا رواه الإمام أحمد عن أبي عامر هنا على الشك في الصحابي ، لكن رواه أحمد – أيضًا – عنه في « المسند » (٤٩٧/٣) (٤٢٥/٥) بدون شك .

وكذلك رواه جماعة عن أبي عامر العقدي بدون شك ، منهم عبد الله ابن محمد الجعفي البخاري المعروف بـ « المسنَدي » ومحمد بن المثنى وأبو خيثمة .

أخرجه البخاري في ترجمة عبد الملك بن سعيد بن سويد من « التاريخ الكبير » (٤١٥/١/٣) ، والبزار (١٨٧ – كشف) ، وابن حبان (٦٣) . =

= وقال البزار : « لا نعلمه يروى من وجه أحسن من هذا » .
وقد رواه عبد الله بن مسلمة القعنبي عن سليمان بن حرب على الشك .
أخرجه ابن سعد (٣٨٧/١ - ٣٨٨) .
ورواه هو - أيضًا - ونعيم بن حماد ، عن عبد العزيز الدراوردي ، عن ربيعة - على الشك أيضًا .
أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤١٥/١/٣) .
وقال أحمد في « المسند » (٤٢٥/٥) بعد أن أخرج رواية أبي عامر العقدي السالفة :
« وشك فيهما عبيد بن أبي قرة ، فقال : « عن أبي حميد أو أبي أسيد » ، وقال : « ترون أنكم منه قريب » وشك أبو سعيد في أحدهما في : « إذا سمعتم الحديث عني » .
وقد بيَّن البخاري علة هذا الحديث ، فبعد أن أشار في « التاريخ الكبير » إلى الاختلاف في الشك والجزم في صحابي الحديث على نحو ما ذكرنا ، قال (٤١٦/١/٣) :
« وقال عبد الله بن صالح : حدثنا بكير ، عن عمرو ، عن بكير ، عن عبد الملك بن سعيد ، حدثه عن عباس بن سهل ، عن أُبيٍّ - رضي الله عنه - : إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد ، فقد يقول النبي ﷺ الخير ، ولا يقول إلا الخير » .
ثم قال البخاري : « وهذا أشبه » .
قلت : وعبد الملك هذا لا يحتمل مثل هذا الاختلاف، فإنه وإن كان من جملة الثقات إلا أنه مُقِلٌّ ، وقد استنكروا عليه أحاديث .
راجع ترجمته من « الميزان » (٦٥٥/٢) وكذا « تحفة الأشراف » (١٧/٨) . =

....

= وهذا الحديث ، مما استنكروه عليه ، راجع « الفوائد المجموعة » (ص ٢٨١) .

وترجيح البخاريِّ للرواية الموقوفة ، إنما هو من الترجيح النسبي ، أي : أنه عنده أشبه من المرفوع ، لا سيما وأنه ليس فيه من النكارة الموجودة في اللفظ المرفوع .

وقال العقيلي في « الضعفاء » (٣٣/١) :

« وليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح » .

وقال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٨/١) :

« وذكر أبو سليمان الخطابي عن الساجي ، عن يحيى بن معين ، قال : هذا الحديث وضعته الزنادقة . قال الخطابي : هو باطل ، لا أصل له » .

وقد توسع العلامة المعلمي اليماني في تعليقه على « الفوائد المجموعة » في بيان علة هذا الحديث ، ثم قال (ص٢٨٢) :

« وقد يخدش في الخبر من أربعة أوجه :

الأول : الإنكار .

الثاني : ما أشار إليه الإمام أحمد من الشك .

الثالث : الشك في لقي ربيعة لعبد الملك ... » .

ثم قال : « وعلى فرض صحة الخبر ، فلا سبيل إلى أن يفهم منه ما تدفعه القواطع ، فمن المقطوع به : أن معارف الناس وآراءهم وأهواءهم تختلف اختلافًا شديدًا ، وأن هناك أحاديث كثيرة ، تقبلها قلوب ، وتنكرها قلوب . وبهذا يعلم أن ما يعرض للسامع من قَبولٍ واستبشارٍ ، أو نفورٍ واستنكارٍ ، قد يكون حيث ينبغي وقد يكون حيث لاينبغي .

وإنما هذا - والله أعلم - إرشادٌ إلى ما يستقبل به الخبر عند سماعه ، وقد يكون منشأ ذلك : أن المنافقين كانوا يرجفون بالمدينة ويشيعون

= الباطل ، فقد يشيعون ما إذا سمعه المسلمون ، وظنوا صدقه ارتابوا في الدين، أو ظنوا السوء برسول الله ﷺ ، فأرشدوا إلى ما يدفع عنهم بادرة الارتياب ، وظن السوء ، مع العلم بأن بادي الظن ليس بحجة شرعية ، فعليهم النظر والتدبر ، والأخذ بالحجج المعروفة . والله الموفق » .

وراجع « شرح الأربعين » لابن رجب الحنبلي (١٠٥/٢ طبعة الرسالة) .

❋ ❋ ❋

❋ اخْتِبَارُ الثِّقَاتِ ❋

٧٣ - قال مُهَنَّا : قلتُ لأحمدَ : حدَّثُوني ، عن محمدِ بن بكارٍ ، عن حفصِ بن عُمرَ ، عن صالحِ بنِ حسَّانَ ، عن محمدِ بن كعبٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ إِلَّا عَنْ مَنْ تُجِيزُونَ شَهَادَتَهُ » .

قال : ليسَ بِصحيحٍ ، هذا حديثٌ موضوعٌ من قِبَلِ صالحِ بن حسَّانَ ، هذا رَجلٌ مَدِينيٌّ ، مَتروكُ الحديثِ[1] .

---

(١) هذا الحديث ، تفرد به صالح بن حسان هذا ، وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه ، ووصله وإرساله ، ولعل ذلك الاختلاف منه ، والله أعلم .

قال الخطيب في « الكفاية » (ص١٥٩) :

« تفرد بروايته صالح بن حسان ، وهو ممن اجتمع نقاد الحديث على ترك الاحتجاج به لسوء حفظه وقلة ضبطه ، وكان يروي هذا الحديث عن محمد بن كعب تارةً متصلًا ، وأخرى مرسلًا ، ويرفعه تارة ، ويوقفه أخرى » .

ثم ساق تلك الروايات على اختلافها .

وجعل ابن حبان الآفة فيه من حفص بن عمر قاضي حلب راوي الرفع عنه ، فقال في « المجروحين » (١/٢٥) :

« وقد رُوي عن النبي ﷺ في نفي جواز أخذ العلم عمن لا تجوز =

٧٤ - وقال حنبلٌ : قلتُ لأبي عبدِ اللَّهِ :

حدثنا عاصمٌ ، عن محمدِ بن زيادٍ الجزريِّ ، عن مَيمون ، عن يزيدَ بن الأصمِّ ، قال : « إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانظُرُوا عَنْ مَنْ تَأْخُذُونَهُ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : اضْرِبْ عَلَيهِ ، فضربتُ عَليهِ وسمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ يقول : محمدُ بن زياد الجزريُّ ، يقال : إنهُ يَضعُ الحديثَ[1] .

= شهادتُه خبر غيرُ محفوظٍ » . فذكره بإسناده ، ثم قال :

« هذا خبر باطل رفعه ، وإنما هو قول ابن عباس ، فرفعه حفص بن عمر هذا ، ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا » .

هكذا ألزقه بحفص بن عمر هنا ، وكذا في ترجمته (٢٥٩/١) ، واستنكره مرةً أخرى على صالح بن حسان كما في ترجمته (٣٦٤/١) .

وكذا ابن عدي استنكره مرة على صالح ومرة على حفص . راجع « الكامل » (٣٩١/٢) (٥١/٤) .

لكن ذكر ابن عدي (١٥٢/١) متابعًا لحفص بن عمر على رفع الحديث عن صالح بن حسان ، وهو سعيد بن عبد الجبار الحمصي ، فلعل هذا يرجِّح أن الآفة من صالح بن حسان نفسه ، وأنه هو الذي اضطرب في الحديث . والله أعلم .

وراجع أيضًا : « تاريخ بغداد » للخطيب (٣٠١/٩) و « العلل المتناهية » (١٣١/١) .

(١) وجه إنكار الإمام أحمدَ لتلك الرواية : أن محمد بن زياد الجزري هذا موصوف بالكذب لكونه روى عن ميمون بن مهران أحاديث صرح فيها بالسماع منه ، مع كونه لم يسمع منه ، فأتى عنه بالمناكير التي لا يشك أنها من قِبله ، فهذه نكارة إسنادية . =

٧٥ - أخبرنا المَرُّوذِيُّ أنه ذكرَ لأبي عبدِ اللَّهِ قَوْلَ ابن سيرينَ : « إِذَا حدَّثْتَنِي فَلا تُحدِّثْني عن أبي العاليةِ ولا الحسنِ ؛ فإنَّهُما لَا يُبَالِيانِ عَنْ مَنْ أَخَذَا » .

فَأَنكَرهُ .

وقال : ما أَرى مِنْ [هذا][1] شيئًا [2].

❋ ❋ ❋

= وفي « تهذيب الكمال » (٢٢٣/٢٥) :

« قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما كان أجرأهُ ، يقول : حدثنا ميمون بن مهران » !

وفيه أيضًا (٢٢٥/٢٥) :

« قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد : قال لنا هارون بن مروة - ويحيى بن معين يسمع - : جاء كتاب البغداديين إلى أبي المليح - وأنا حاضر-، يسألونه عن محمد بن زياد الطحان ، فقال : جاءنا محمد بن زياد الطحان الأعور بعدما مات ميمون بن مهران » !!

وأما من جهة متنه : فالرواية وإن كانت تشترك مع الشهادة في مواضع إلا أنها تختلف عنها في مواضع أخرى ، مثل شهادة العبد ، فهي غير مقبولة ، بينما روايته مقبولة ، وكذلك شهادة المرأة لا تقبل بمفردها ، بينما تقبل روايتها مفردةً .

وراجع : « الكفاية » (ص١٥٨) ، و « التدريب » (٣٣١/١) ، و « التنكيل » للمعلمي (٣٣/١ - ٣٤) ، و « الأجوبة الفاضلة » للكنوي (ص٢٠٩) .

(١) غير واضحة بالأصل ، لكن هكذا يمكن أن تقرأ .

(٢) كأن أحمد - رحمه الله تعالى - أنكر هذا القول في حق أبي العالية =

= خاصة ، وإلا فالحسن البصري معروف بذلك ، وقد جاء عن أحمد نفسه أنه قال في مراسيل الحسن مثل قول ابن سيرين هذا .

راجع : « شرح علل الترمذي » لابن رجب (١/٥٣٨ - ٥٣٩) .

ولعل ابن سيرين قال هذا القول في مراسيل أبي العالية لحديث الوضوء من القهقهة في الصلاة ، وهو حديث أرسله ، وقد أنكروه .

وراجع : منظومتي « لغة المحدث » مع شرحها (ص١٠١ - ١٠٢) .

* * *

❋ فِي الْأَخْذِ عَلَى الْعِلْمِ[1] ❋

٧٦ – قال عبدُ اللَّهِ : سألتُ أبي عن حديث سُفيانَ بن عُيينةَ ، عن عِمرانَ الكوفيِّ ، قال : قال عيسى ابنُ مَريمَ للحَواريينَ : « لَا تَأْخُذُوا مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا تُعَلِّمُونَ إِلَّا مِثْلَ الَّذِي أَعْطَيْتُمُونِي » .

قال أبي : هو عِمرانُ بن عُيينةَ أخو سُفيانَ[2] .

٧٧ – قال : وحدثني أبي : نا سَيَّارٌ : ثنا جعفرٌ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يُعَافِي الْأُمِّيِّينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا لَا يُعَافِي الْعُلَمَاءَ » .

قال أبي : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

قال المَرُّوذِيُّ : قال أبو عبدِ اللَّهِ : الخطأُ مِن جعفرٍ ، لَيسَ هذا مِنْ قِبَلِ سَيَّارٍ[3] .

❋ ❋ ❋

---

(١) أي : يأخذ الأجرة على التعليم .

(٢) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٥٥٥١) .

(٣) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٢٢/٩) عن عبد الله بن أحمد به ، وساق قولَ أحمد المذكور : « هذا حديثٌ منكرٌ » ، وزاد : « وما =

= حدثني به إلا مرة » .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث ثابت ، تفرد به سيار ، عن جعفر » .

وذكره الذهبي في ترجمة « جعفر » من « الميزان » (٤١١/١) ، ثم قال :

« وقيل : أخطأ من حدَّث به عن جعفر » .

* * *

✹ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ✹

٧٨ – أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : عَرضْتُ عَلَىٰ أبي أَحاديثَ سمِعتُها مِن جُنادَةَ الكُوفِيِّ ، منها : عن حَمَّادٍ الأَبحِّ ، عن الزُّهريِّ ، عن سعيدٍ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ : « تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بُرْهَةً بِكِتَابِ اللَّهِ ، ثُمَّ بُرْهَةً بِسُنَّةِ رِسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ بُرْهَةً بِالرَّأْيِ » .

فأَنكرهُ أَبي جدًّا [١].

٧٩ – أخبرنا الحسنُ بن ناصحٍ الخلالُ ويعقوبُ بن سُفيانَ الفَارسيُّ [٢]، قالا : ثنا نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ : ثنا عيسى بنُ يُونسَ : ثنا

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٠٩٠) .

والحديث قد رواه من هذا الطريق ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢/١٣٤) .

وقد تابع حمادًا الأبح عثمان بن عبد الرحمن الوقَّاصي ، عن الزهري به .

أخرجه أبو يعلى (١٠/٢٤٠) ، وابن عدي (٥/١٦٠) ، وابن عبد البر (٢/١٣٤) .

والوقاصي هذا ، متروك ، ولعله سرقه من الأبح ، والله أعلم .

والأبح ، وإن كان لا بأس به إلا أنه لا يحتمل التفرد بمثل هذا الحديثِ عن مثل الزهري ، ولذا استنكره الإمام أحمد – رحمه الله تعالى .

(٢) في الأصل : « الفاسي » .

حَرِيزُ بن عثمانَ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ جُبَيرِ بن نُفيرٍ ، عن أبيهِ ، عن عوفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً : قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ ؛ إِنَّهُمْ يُحِلُّونَ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ »[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) هذا الحديث تفرد به نعيم بن حماد ، وقد استنكروه عليه ، وبالغ بعضهم فاتهمه بالوضع من أجله . وقد سرقه منه جماعة ممن عرفوا بسرقة الحديث ، والحديث حديث نعيم ، ليس حديث غيرِه .

راجع « الكامل » (١٧/٧ - ١٨) ترجمة « نعيم » وكذا « تاريخ بغداد » (٣٠٧/١٣ - ٣١١) .

والحديث أخرجه - أيضًا - الحاكم (٥٤٧/٣) (٤٣٠/٤) ، والبزار (١٧٢ - كشف) ، والطبراني (٥١/١٨) .

❋ ذِكْرُ قُرَيْشٍ ❋

٨٠ – أخبرنا سليمانُ بن الأشعثِ ، قال : سمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ سُئل عن حديث إبراهيمَ بنِ سعدٍ ، عن أبيهِ ، عن أنسٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » .

قال : لَيسَ هَذا في كُتُبِ إبراهيمَ ، لا يَنبغي أن يكونَ لَهُ أَصْلٌ(١) .

---

(١) النص في « مسائل أبي داود » (ص٢٨٩) و « الكامل » (٢٤٦/١) .
والحديث رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » (٢١٣٣) .
ومن طريقه البزار (١٥٧٨ – كشف) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٧١/٣) .
وقال أبو نعيم : « هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس ، لم يروه عن سعد إلا ابنه إبراهيم » .
وقال البزار : « لا نعلم أسند سعد عن أنس ، إلا هذا » .
ولم يتفرد به الطيالسي :
فقد تابعه الحسن بن إسماعيل أبو سعيد المجالدي .
أخرجه أبو يعلى (٣٢١/٦) .
وكذا عمرو بن مرزوق .
أخرجه البيهقي (١٤٤/٨) .
وقد روي هذا الحديث من طرق أخرى عن أنس ، والإمام أحمد – رحمه الله تعالى – إنما استنكره من هذا الوجه ، فلعله يخطىء فيه إبراهيم بن سعد نفسه . =

٨١ – قال مُهَنَّا : قُلتُ : حَدَّثُوني ، عن شعبةَ ، عن سِماك ، عن مالكِ بن ظالمٍ ، عن أبي هُريرةَ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يقول : « هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ » .

فقال أحمدُ : هُو معروفٌ ؛ إلَّا أنَّ عبدَ الرحمن بنَ مهديٍّ كان يُخطِئُ فيهِ ، يقول : عبدُ اللَّهِ بنُ ظالمٍ ، وإنَّما هو مالكُ بنُ ظالمٍ .

قلتُ : سَمعتَهُ أنتَ مِنهُ ؟ .

قال : نَعَم[1] .

= وقال الذهبي في « السير » (٣٠٩/٨) :

« وقد ذكره – يعني : إبراهيم بن سعد – ابن عديٍّ في « كامله » ، وساق له عدة أحاديث استنكرها له ، فمن أنكر ذلك .. » (فذكر نص كلام أحمد هذا) ، ثم قال :

« قلت : رواه غير واحد ، عن إبراهيم بن سعد » .

يعني : أن الآفة منه ؛ لأنه المتفرد به .

والحديث مع ذلك منقطع ، فإن سعدًا والد إبراهيم لم يسمع من أنس ، ولعل كلمة البزار المذكورة آنفًا تشير إلى ذلك .

وفي ترجمته من « تهذيب الكمال » (٢٤٤/١٠) :

« قال يعقوب بن شيبة : قال علي بن المديني : لم يلقَ سعد بن إبراهيم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ » .

وراجع : « الإرواء » (٥٢٠) و « التاريخ » للبخاري (١ / ٢ / ١١٢-١١٣) .

(١) حديث عبد الرحمن بن مهدي ، يرويه عن سفيان ، عن سماك ، عن عبد الله بن ظالم .

رواه عنه أحمد (٣٠٤/٢) . وعنه الحاكم (٥٢٧/٤) . =

٨٢ – أخبرني عصمةُ : ثنا حنبلٌ : حدثني أبو عبدِ اللَّهِ : نا [...][1]: ثنا شعبةُ ، عن الأعمشِ ، عن سالمِ بنِ أبي الجَعدِ، عن

= ورواه ابن أبي شيبة، عن ابن مهدي، فقال : «ابن ظالم» – لم يُسَمِّهْ .
أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣٠٩/١/٤) .
وتابعه القطان ، عن سفيان ، فقال : « عبد الله بن ظالم » .
أخرجه الحاكم .
وخالفهما زيد بن الحباب، فرواه عن سفيان، فقال : « مالك بن ظالم ».
أخرجه أحمد (٢٨٨/٢) أيضًا .
ورواه شعبة ، عن سماك ، فقال : « مالك بن ظالم » .
رواه عنه جماعة ، منهم : أبو عوانة ، وأبو داود الطيالسي ، وروح ، وعمرو بن مرزوق .
أخرجه النسائي في « الكبرى » ، وأحمد (٣٢٨/٢) ، والبخاري في « التاريخ » ، والحاكم ، والمزي في « تهذيب الكمال » (١٣٧/١٥) .
وروى الحاكم عن عمرو بن علي الفلاس ، أنه قال : « الصحيح : مالك بن ظالم » .
ويؤيد ذلك : أن البخاري ذكر في ترجمة عبد الله بن ظالم حديثًا له عن سعيد بن زيد غير حديثنا هذا ، ثم قال (١٢٤/١/٣ – ١٢٥) :
« ليس له حديث إلا هذا ، وبحسب أصحابي القتل » .
وفي « الميزان » (٤٢٧/٣) :
« قال الأزدي : لا يتابع عليه » .
وراجع : « اللسان » (٥/٥) و « تهذيب التهذيب » (١٨/١٠) و « تعجيل المنفعة » (ص٣٨٦) .

(١) في الأصل : (مرادل) كذا ، ولعل الصواب : « أبو داود » ، وهو =

ثوبانَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاحْمِلُوا سُيُوفَكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ ، فَأَبِيدُوا خَضْرَاءَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَكُونُوا زَرَّاعِينَ أَشْقِيَاءَ ، وَكُلُوا مِنْ كَدِّ أَيْدِيكُمْ » .

قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن هذا الحديثِ ؟

فقال : لَيس بِصحيحٍ ، سالمُ بن أبي الجعدِ لَمْ يَلْقَ ثَوبانَ .

قال الدُّوريُّ : سمعتُ يحيى يقول : لم يَسمعْ سالمٌ من ثوبانَ[1] .

٨٣ – قال مُهَنَّا : وسألتُ أحمدَ عن عليِّ بنِ عابسٍ يُحدِّثُ عنه الحِمَّانيُّ ، عَن أَبِي فَزارةَ ، عن أَبي صالحٍ مولى أُمِّ هانئٍ، عن أم هانئٍ، قالت : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اسْتَقِيمُوا لِقُرَيْشٍ » – مثل حديث ثوبانَ ؟[2] .

= الطيالسي ، فقد قال الطبراني في « الصغير » (١٩٣) : « لم يروه عن شعبة إلا أبو داود وعباد بن عباد المهلبي » . والله أعلم .

(١) راجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – (١٦٤٣) .

وفيه – نقلًا عن « مسائل الإمام أحمد » للخلال – :

« قال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : الأحاديث خلاف هذا ، قال النبي ﷺ : « اسمع وأطع ، ولو لعبد مجدَّع » ، وقال : « السمع والطاعة في عسرك ويسرك وأثرة عليك » ، فالذي يروى عن النبي من الأحاديث خلاف حديث ثوبان ، وما أدري ما وجهه ؟! » .

(٢) راجع : « السلسلة الضعيفة » (١٦٤٣) .

فقال : لَيسَ بِصحيحٍ ، هُو مُنكَرٌ .

٨٤ – أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، حدثني أبي : ثنا محمدُ بن جعفرٍ : ثنا شعبةُ ، عن أبي التَّيَّاحِ ، قال : سمعتُ أبا زُرعةَ يُحدِّثُ عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ » . قالوا : فما تَأْمُرُنا يَا رسولَ اللَّهِ ؟ قال : « لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ » .

قال أبي في مرضِهِ الذي ماتَ فيهِ : اضربْ عَلَىٰ هذا الحديثِ ؛ فإنه خلافُ الأحاديثِ عن النبيِّ ﷺ – يَعني : قولَه : « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَاصْبِرُوا » .

قال المَرُّوذِيُّ : وقد كُنتُ سَمِعتُه يقول : هو حديثٌ رَدِيءٌ ، يَحتجُّ بِهِ المُعتزلةُ في تَركِ الجمعةِ[1].

---

(١) حديث أبي هريرة هذا أخرجه البخاري (٦١٢/٦ فتح) ، ومسلم (٢٩١٧) ، وغيرهما .

وقد رواه عن شعبة غير واحد ، منهم : غندر – كما هنا – ، وأبو أسامة ، وأبو داود الطيالسي .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٦١٥/٦) :

« وهو من غرائب حديث شعبة » .

وقد روى سعيد بن عمرو القرشي عن أبي هريرة نحو هذا الحديث ، وليس في حديثه تلك الزيادة التي أنكرها أحمد ، وهي : « لو أن الناس اعتزلوهم » .

أخرجه البخاري (٦١٢/٦) ، (٩/١٣) .

وانظر الحديث المتقدم برقم (٨١) .

والله أعلم .

٨٥ – أخبرنا المَرُّوذِيُّ ، أَنَّ أبا عبدِ اللَّهِ رَأَى حديثَ عونِ بن عُمارةَ ، عن عوفٍ ، عن قسامة بن زهيرٍ ، قال : أَتَى النبيُّ ﷺ على قومٍ من قُريشٍ ، فقال : « أَمِنكُمْ غَيْرُ قُرَيْشٍ ؟ » . قالوا : لا ، إلا ابن أخت لنا ، فقال : « ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » ، ثم قال : « إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَزَالُ فِي قُرَيْشٍ مَا إِذَا اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا وَإِذَا حَكَمُوا عَدَلُوا » .

فقال : ليسَ مِن هذا شيءٌ[١].

٨٦ – أخبرني العباسُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الكريمِ : ثنا حنبلٌ : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا إبراهيمُ بنُ خالدٍ : ثنا رباح ، عن مَعمرٍ ، عن أيوبَ ، عن أبي قلابةَ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ سَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِرِجَالٍ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ خَلَاقٌ » .

---

(١) عون بن عمارة ، ضعيف ، ثم إن روايته عن عوف كأنها منقطعة .

وقسامة بن زهير تابعي ، فالحديث مع هذا مرسل .

وقد خالفه أبو أسامة ، وغندر ، فقالا : عن عوف ، عن زياد بن مخراق ، عن أبي كنانة ، عن أبي موسى ، قال : قام رسول الله ﷺ – فذكر نحوه .

أخرجه أحمد (٣٩٦/٤) ، وأبو داود (٥١٢٢) .

وهذا أشبه بالصواب ، وأبو كنانة مجهول .

وراجع « السلسلة الصحيحة » (٧٧٦) .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : ليسَ هذا مرفوعًا[1].

✵ ✵ ✵

(١) أخرجه الطبراني في « الأوسط » (مجمع البحرين - ٢٦٦٨) - من طريق ريحان بن سعيد ، عن عباد بن منصور ، عن أيوب به .

ثم قال : « لم يروه عن أيوب ، إلا عباد ومعمر بن راشد ، تفرد به عن عباد : ريحان ، وعن معمر : رباح بن زيد » .

وأخرجه البزار (١٧٢٢ - كشف الأستار) من طريق رباح ، عن معمر ، به .

ثم قال : « لا نعلم رواه عن أيوب إلا معمر وعباد بن منصور ، ولا رواه عن معمر إلا رباح ، وهو ثقة يماني » .

❋ إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ ❋

٨٧ - قال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبدِ الله : أيحفظُ عن أبي هلالٍ ، عن قتادة، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ، عن النبي ﷺ: « إذا بُويعَ لخِليفَتَيْنِ »؟.

قال : هذا مرسلٌ عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ ، عن النبيِّ ﷺ ؛ حدثنا عفَّانُ ، عن همَّامٍ ، عن قتادةَ ، عن سعيدِ بن المسيبِ ، عن النبيِّ ﷺ .

وأبو هلال مُضطربُ الحديثِ عن قتادةَ .

وهذا إنما أسندوهُ ، عن الجُريريِّ ، عن أبي نَضرةَ ، عن أبي سعيدٍ من حديث خالدٍ ، لا يرويه غيرُهُ .

قلت : فإنهم يقولون : سماعُ خالدٍ بَعد الاختلاطِ . قال : لا أدري[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) الحديث أخرجه البزار (١٥٩٥ - كشف الأستار) ، والطبراني في « الأوسط » (٢٥٣٤ - مجمع البحرين) من طريق أبي هلال الراسبيِّ ، عن قتادة به .

وقال البزار : « تفرد بهذا مرفوعًا أبو هلال ، وأرسله غيره » .

وقال الطبراني : « لم يروِهِ عن قتادة ، إلا أبو هلال » .

وقال الدارقطني في « الأفراد » (« أطرافه » لابن طاهر ٥١٤٥) « تفرد به أبو هلال الراسبي ، عن قتادة ، عنه » . =

....

= ورواه مرسلًا أبو موسى محمد بن المثنى ، عن أبي الوليد ، عن همام ، عن قتادة » .

وقال في « العلل » (٢٠٤/٩) :

« المرسل أشبه » .

وأخرجه ابن عدي (٢١٣/٦) ، وزاد :

« قال أبو موسى : قلتُ لأبي الوليد : فإن أبا هلال حدث عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ؟ قال لي أبو الوليد : يا أبا موسى ، إن أبا هلال لا يحتمل هذا » .

وأما حديث الجُريري :

فقد أخرجه مسلم (١٨٥٣) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي ، عنه ، به .

وأعله ابن القطان باختلاط الجريري ، كما في « البدر المنير » لابن الملقن .

وقال الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » (ص٤٠٥) :

« لم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع [خالد] منه قبل الاختلاط أو بعده ».

قلت : أخرج البخاري له حديثًا في « الصحيح » من رواية خالد عنه ، لكنه بمتابعة بشر بن المفضل له .

وفي « السير » للذهبي (١٥٥/٦) أن أحمد بن حنبل عدَّ هذا الحديث من غرائب الجريري .

وانظر تعليق بشار عواد على « تهذيب الكمال » (٣٤٢/١٠) .

وقال العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٩/١) :

« ولا يصح من هذا عن النبي ﷺ شيء من وجه ثابت » .

وقال أيضًا (٤٥٧/٣) : =

= « الرواية في هذا الباب غير ثابتة » .

وقال الذهبي في « الميزان » (٣/٣٤٨) :

« فضالة بن دينار ، عن ثابت البناني ، عن أنس ، وعنه عمار بن هارون. قال العقيلي: منكر الحديث ، روى عن ثابت ، عن أنس حديث : « إذا بويع لخليفتين » ، ولم يصح في هذا حديث » .

فتعقبه الحافظ في « اللسان » (٤/٤٣٥) ، قائلًا :

« وهذا هو العجب العجاب ! كيف يقول المؤلف هذا ، ويقر عليه ، والحديث في « صحيح مسلم » ، وإن كان من غير هذا الوجه ، وقد راجعت كلام العقيلي فلم أر هذا الكلام فيه » .

قلت : نعم الحديث في « صحيح مسلم » ، ولكنه معلول ، كما سبق ، والحافظ نفسه يلزمه من قوله الذي نقلناه عنه من « مقدمة الفتح » أن يتوقف في صحته .

وأما عما نقله الذهبي عن العقيلي فهو محفوظ في كتابه في ترجمة فضالة هذا ، ولا أدري ما الفرق بين قول العقيلي : « الرواية في هذا الباب غير ثابتة » وبين ما نقله الذهبي عنه : « لم يصح في هذا حديث » ؟! .

❋ ❋ ❋

❋ مَنْ خَرَجَ عَلَىٰ السُّلْطَانِ ❋

٨٨ – أخبرنا زكريا بنُ يحيى : ثنا أبو طالبٍ أنَّه سأل أبا عبدِ اللهِ ، عن كثيرِ بنِ عبدِ اللهِ بن عمرِو بن عوفٍ المُزَنيِّ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، قال : سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول : « مَنْ حَمَلَ علينا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا » .

قال أبو عبد الله : مُنكَرُ الحديثِ[1] .

٨٩ – أخبرنا سليمانُ، قال: سمعتُ أبا عبدِ اللهِ ذكَرَ حديثَ صالحِ بنِ كيسانَ ، عن الحارثِ بن فُضيلٍ ، عن جعفرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحكمِ ، عن عبدِ الرحمنِ بن المِسورِ بن مخرمةَ ، عن أبي رافعٍ ، عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « يَكُونُ أُمَرَاءُ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ » .

قال أحمدُ : جعفرٌ هذا هو أبو عبدِ الحميدِ بن جَعْفَرٍ ، والحارثُ بن فُضيلٍ ليسَ بِمَحفوظِ الحديثِ ، وهذا الكلامُ لا يُشبهُ كلامَ ابنِ مسعودٍ ؛ ابنُ مسعودٍ يقولُ : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « اصْبِرُوا حَتَّىٰ

---

(١) النص في « الكامل » لابن عدي (٦/٥٧) .
وانظر ترجمة « عمرو بن عوف المزني » من « الإصابة » (٤/٦٦٦ – ٦٦٧) .

تَلْقَوْنِي »[1] .

٩٠ – قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن إبراهيمَ [قُعَيْس][2] يحدِّثُ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عُمرَ ، قال : قال رسولُ اللهِ : « سَيَكُونُ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي » ؟ .

قال : لا أعرفُهُ ، ولكنَّ العلاءَ بنَ المُسيبِ يُحدثُ عَنهُ هذا الحديثَ ، ولا نعرفُ هذا الحديثَ ؛ لم يَرْوِهِ أصحابُ نافعٍ .

قال : ولا أعرفُ إبراهيمَ [قُعَيْس][2]، ولا أَدري مَنْ هُوَ[3] .

---

(١) النص في « مسائل أحمد » لأبي داود (ص٣٠٧) .

وحديث الحارث بن فضيل هذا ، أخرجه مسلم (٥٠) .

وراجع : « شرح النووي » عليه ، وكذا « المعلم » للمازري (١/١٩٩) و « التاريخ الكبير » للبخاري (٣/١/٣٤٨ – ٣٤٩) و « مسند البزار » (٥/٢٨١) و « العلل » للدارقطني (٥/٣٤١) و « السنن الكبرى » للبيهقي (١٠/٩٠) و « تحفة الأشراف » (٧/١٥٧) و « جامع العلوم والحكم » لابن رجب (الحديث: ٣٤).

(٢) في الأصل : « مغلس » ، وصوبه في الهامش .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١/١/٣١٤) في ترجمة « إبراهيم قعيس » هذا .

وفي الحديث اختلاف :

فقد رواه الترمذي (٢٢٥٩) عن الشعبي ، عن عاصم العدوي ، عن كعب بن عجرة ، ثم قال :

« وحدثني محمد ، عن سفيان ، عن زُبَيْد ، عن إبراهيم – وليس بالنخعي – عن كعب بن عجرة ، عن النبيِّ ﷺ ، نحوه . =

٩١ – قال : وسألتُ يحيى ، عن حبيبِ بنِ خالدٍ الطحَّانِ ؟ .

قال : قد رأيتُهُ وسمعتُ منْهُ وهو كوفيٌّ عِندهُ حديثٌ سَمِعْناهُ مِنه .

قلت : كيف هُو ؟ .

قال : بَلغني أنَّه يُحدِّثُ عن الأعمشِ حديثًا مُنكرًا ، قال : الأعمشُ ، عن زيدِ بنِ وهبٍ ، عن حذيفةَ ، قال : ليسَ مِنَ السُّنَّةِ أن يُحْمَلَ السلاحُ علىٰ السُّلْطانِ .

قال : لَيسَ يُعرفُ هذَا من حديثِ الأعمشِ ، هذا من حديثِ سُفيانَ ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ ، عن أَبي البَختريِّ ، عن حُذيفةَ .

قلت لأحمدَ ويَحيى : سَمِعَ أبو البَختريِّ من حُذيفةَ ؟ .

قالا : لا .

قلت : فَسَمِعَ زيدُ بنُ وَهبٍ من حذيفةَ ؟ .

فقالا : نَعم ؛ زيدُ بنُ وهبٍ قَديمٌ .

٩٢ – جعفر الصَّائغ : ثنا حسينُ بنُ مُحمدٍ المُّروذيُّ : ثنا شَيبانُ ،

= فإن كان إبراهيم هذا ، هو إبراهيم قعيس ، فقد وقع الاختلاف عليه . والظاهر أنه هو ، فقد أخرج البخاري الحديث من هذا الوجه أيضًا في ترجمته من « التاريخ » .

وراجع: ترجمة «إبراهيم قعيس» من «الميزان» و « اللسان » و « التهذيبين ». والله أعلم .

عن زِيادِ بن عِلاقةَ ، عن عَرْفَجة بن شُرَيْحٍ الأسلميِّ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ستَكُونُ بَعْدِي هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ - مَمْدُودَةٌ - فَمَنْ رَأَيْتُمُوهُ يُفَرِّقُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاقْتُلُوهُ ، كَائِنًا مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ » .

قال الأثرمُ : ذُكِرَ هذا الحديثُ عِندَ أبي عبدِ اللهِ .

فقال : كانَ أبو نُعيمٍ يَرويه عن شيبانَ ، يقول : ابن صُرَيح ، وقال بعضهم : شُرَيح ، وقال بعضهم : شُرْيح[1] ، وأما شعبةُ فلم يَنْسِبْهُ ، وقال فيه : سمعتُ النبيَّ ﷺ[2] .

❋ ❋ ❋

(١) كذا مضبوطة بالأصل .

(٢) وراجع : « التاريخ الكبير » للبخاري (٦٤/١/٤) و « العلل » لابن المديني (ص ٨٨) و « تهذيب الكمال » (٥٥٥/١٩) و « الإصابة » (٤٨٥/٤) و « تحفة الأشراف » (٢٩٢/٧) .
وقد استوعب تخريجَ الحديث المعلِّق على « صحيح ابن حبان » (٤٥٧٧ - إحسان) .

❋ فِي أَخْبَارِ النُّبُوَّةِ ❋

٩٣ - أخبرنا المَرُّوذِيُّ أَنَّهُ قال لأبي عبدِ اللهِ : أَتَعرِفُ : عن الوليدِ ، عن الأوزاعيِّ ، عن يحيى ، عن أبي سَلَمَةَ ، عن أبي هُريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ : « مَتَى كُنتَ نَبِيًّا ؟ » .

قال : هذا مُنكَرٌ، هذا من خَطَإِ الأوزاعيِّ، يُخطِىءُ كَثيرًا على يحيى بنِ أبي كَثيرٍ[1] .

---

(١) النص في « العلل » للمروذي (٢٦٨) .

والحديث ، أخرجه الترمذي (٣٦٠٩) ، والحاكم (٦٠٩/٢) ، والبيهقي في « دلائل النبوة » (١٣٠/٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٢٦/٢) عن الوليد ، به .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح ، غريب من حديث أبي هريرة ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

كذا وقع في النسخة المطبوعة : « حسن صحيح غريب » ، لكن الذي حكاه المزي في « تحفة الأشراف » (٧٤/١١) وابن كثير في « البداية » (٣٢٠/٢) : « حسن غريب » فقط .

وهذا أشبه ، وهو يستقيم مع إنكار أحمد للحديث ، على التحقيق في تفسير هذا المصطلح عند الترمذي ، وقد فصَّلْت ذلك في كتابي في « الحديث الحسن » وغيره ، وراجع منظومتي « لغة المحدث » وشرحها (ص٥٦ - ٥٨) . وراجع الحديث رقم (٤٠) .

ويزيد ذلك تأكيدًا : =

٩٤ - قال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن حديثٍ رَواهُ أبو قَتادةَ الحَرَّانيُّ ، عن الأوزاعيِّ ، عن مكحولٍ ، أَنَّ النبيَّ ﷺ : « أُتِيَ بِتُرْسٍ فِيهِ تِمْثَالُ عُقَابٍ ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ » .

قال أبو قتادةَ : فقلتُ للأَوزاعيِّ : أَسمعتَهُ منه ؟ قال : أو رجل .

فقال : لَيسَ بِصحيحٍ عن مَكحولٍ .

قلت : أَتَراهُ من قِبَلِ الأوزاعيِّ ؟

قال : يَنبغي .

قلت : تَراهُ دَلَّسَهُ عَليهِ ؟ .

قال : لَا أَدْري ، بَعضُهُم يقولُ : الأَوزاعي ، عن خصيفٍ . وبعضهم يقول : الأوزاعي ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ ، عن أبيهِ ، وليسَ هو صحيحًا .

٩٥ - وقرأتُ علىٰ زهيرٍ : حدثنا مُهَنَّا قال : سألتُ أحمدَ عن حديثِ مَيسرةَ الفَجْرِ : « مَتَىٰ كُنتَ نَبِيًّا ؟ » .

قال أحمدُ : يقولونَ أيضًا : « مَتَىٰ كُتِبْتَ ؟ » .

= أن الترمذي نفسه قد أخرج الحديث في كتابه « العلل الكبير » (ص ٣٦٨ - ٣٦٩) ، وقال :

« سألت محمدًا - يعني : البخاري - عن هذا الحديث ، فلم يعرفه » .

قال الترمذي: «وهو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد » .

وللحديث طريق أخرى ، سيأتي برقم (٩٥) .

قاله حمادُ بن سَلمةَ ، عن خالدٍ ، عن ابنِ شقيقٍ ، عن ابنِ أبي الجدعاءِ ، وابنُ أبي الجدعاءِ هو مَيسرةُ الفجر[1] .

قلتُ : لَهُ حديثٌ غَيرُ هَذا ؟ .

قال : نَعم ، آخرُ .

---

(١) حديث حماد بن سلمة هذا يرويه عنه عفان بن مسلم ، وعمرو بن عاصم الكلابي ، وكامل بن طلحة الجحدري ، بالإسناد المذكور .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » (١٤٨/١) (٥٩/٧) والمزي في « تهذيب الكمال » (٣٦٠/١٤) والذهبي في « السير » (١١٠/١١) .

لكن الحديث عند هؤلاء بلفظ : « كنت » .

واختلف فيه على حماد بن سلمة :

فرواه هدبة بن خالد وسريج بن النعمان ، عنه ، عن خالد الحذاء ، عن ابن شقيق ، عن رجل ، قال : قلت : يا رسول الله – فذكره .

أخرجه أحمد (٣٧٩/٥) وابن أبي عاصم في « السنة » (٤١١) .

ولفظ هدبة : « بعثت » ، ولفظ سريج : « جعلت » .

وقد خولف حماد بن سلمة في هذا الحديث عن خالد الحذاء :

خالفه وهيب بن خالد ، فرواه عن الحذاء مرسلًا ، فقال : « حدثنا خالد الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، أن رجلًا سأل النبيَّ ﷺ » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢٩٢/١٤) عن عفان ، عن وهيب ، به .

وتابعه على إرساله حماد بن زيد ، عن خالد الحذاء ، وعن والده أيضًا .

أخرجه البغوي – قاله ابن حجر في « الإصابة » (٢٤٠/٦) .

قلت: فالمحفوظ عن الحذاء مرسل؛ فحماد بن سلمة صاحب أوهام، =

= وليس هو من المعتنين بحديث الحذاء ، وقد خالفه هذان الحافظان : وهيب وحماد بن زيد ، وهما أثبت من ابن سلمة في الجملة ، وفي الحذاء خاصة ، ولا يتردد فاهم في ترجيح الرواية المرسلة بمثل هذا أو بأقل منه .

تنبيـــه :

ذكر الحافظ ابن حجر في « الإصابة » رواية حماد بن زيد ، عن بديل بن ميسرة المرسلة ، ثم أتبعها بروايته عن أبيه وخالد الحذاء المرسلة أيضًا ، والتي سبق الإشارة إليها ، ثم قال :

« وكذا رواه حماد بن سلمة ، عن خالد ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : « قلت » : يا رسول الله . أخرجه البغوي أيضًا » .

كذا وقع فيه : « قلت » ، وهو لا يستقيم ، والظاهر أن صوابه : « قيل » ، ليستقيم هذا مع مراد الحافظ ؛ فإنه في معرض بيان من رواه مرسلًا . والله أعلم .

فإن صح هذا الترجيح فهو يؤكد صحة ما رجحناه آنفًا ، من أن الصوابَ فيه الإرسال ، ويكون حماد بن سلمة قد رواه هذه المرة مرسلًا ، موافقا لابن زيد ولوهيب في قولهما عن الحذاء . والله الموفق .

هذا ، ويؤكد الإرسال ما سيأتي .

● وقد روى هذا الحديث - أيضًا - بُديلُ بن ميسرة ، واختلف عليه فيه :

فرواه منصور بن سعد ، عن بديل ، عن عبد الله بن شقيق ، عن ميسرة الفجر ، عن النبي ﷺ .

أخرجه أحمد (٥/٥٩) والترمذي في « العلل الكبير » (ص ٣٦٨) وابن أبي عاصم في « السنة » (٤١٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » =

....

= (٥٣/٩) من طريق ابن مهدي ، عنه .

وهو عندهم بلفظ : « كتبت » ، إلا « الحلية » فبلفظ : « كنت » .

وكذا وقع لفظه في « التاريخ الكبير » للبخاري (٣٧٤/١/٤) معلقًا .

ورواه الشاذكوني، عن ابن مهدي، فقال: «عن سفيان، عن بديل».

أخرجه أبو نعيم (١٢٢/٧) .

وقال: «تفرد به الشاذكوني، ورواه الناس، عن عبد الرحمن، عن بديل نفسه» .

قلت : كذا قال ، وإنما رووه عن عبد الرحمن عن منصور بن سعد ، عن بديل . فالله أعلم .

وتابع إبراهيمُ بنُ طهمان منصورَ بنَ سعدٍ ، على إسناده :

أخرجه البخاري في « التاريخ » وابن سعد (٦٠/٧) ، والحاكم (٦٠٨/٢ - ٦٠٩) ، وابن عدي (١٦٩/٤) والبيهقي في « الدلائل » (٨٤/١ - ٨٥) (١٢٩/٢ - ١٣٠) وابن الأثير في « أسد الغابة » (٢٨٥/٥) ، والذهبي في « السير » (٣٨٤/٧) (٤٥١/١٣) .

وعند بعضهم بلفظ : « كتبت » ، وعند البعض الآخر : « كنت » .

وخالفهما غير واحد ، فرووه عن بديل مرسلًا :

قال الترمذي في « العلل الكبير » (ص ٣٦٨) :

« وروى حماد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، وغير واحد ، عن بديل بن ميسرة هذا الحديث ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : قيل للنبي ﷺ : « متى كتبت نبيًّا » ، ولم يذكر فيه : عن ميسرة الفجر » .

قلت : والمرسل أشبه بالصواب .

ويؤكده : رواية الحذاء عن ابْنِ شقيق المرسلة ، التي سلف بيان =

= رجحانها . والله أعلم .

ولو سلمنا - على سبيل التنزل - بأن الرواية المتصلة محفوظة عن بديل ، لكانت المرسلة أرجح - أيضًا - لأن بديلًا وإن كان ثقة ، إلا أنه دون خالد الحذاء بلا شك ، والله الموفق .

ثم وجدت الدارقطني ذكر الخلاف في هذا الحديث ، في « العلل » ، ورجح الإرسال ، فحمدت الله تعالى على ما أنْعم به وعلَّم . =

قال الدارقطني (٥/١٥ ب - ١٦ أ) :

«يرويه عبد الله بن شقيق [الأصل: «سفيان» خطأ] العقيلي، واختلف عنه.

فرواه بديل بن ميسرة ، عن عبد الله بن شقيق ، واختلف عن بديل .

فرواه إبراهيم بن طهمان ، ومنصور بن سعد اللؤلؤي ، عن بديل ، عن عبد الله بن شقيق ، عن ميسرة .

وخالفه [حماد بن] زيد ، فرواه عن بديل [...] عن عبد الله بن شقيق - مرسلًا .

ورواه خالد الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، واختلف عنه .

فرواه الثوري ، عن خالد ، واختلف عنه .

فرواه سهل بن صالح ، عن شعيب بن حرب ، عن الثوري ، عن خالد ، عن عبد الله بن شقيق ، عن ميسرة .

وخالفه أبو صالح [...] ، فرواه عن شعيب بن حرب ، عن الثوري ، عن خارجة بن مصعب ، عن خالد ، عن عبد الله بن شقيق ، أن رجلًا سأل النبي ﷺ - مرسل .

وخالفهما يوسف بن أسباط ، فرواه عن الثوري ، عن خالد ، عن ابن شقيق ، عن رجل له صحبة ، عن النبي ﷺ .

ورواه حماد بن سلمة ، عن خالد ، عن ابن شقيق ، عن ابن =

٩٦ - وقال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : روى ثابتٌ ، عن أنسٍ أَنَّ النبيَّ ﷺ قال : « يُسَمُّونَهُمْ مُحَمَّدًا وَيَسُبُّونَهُمْ » .

فَأَنكَرَه[١] .

٩٧ - أخبرنا الحسينُ بن الحسينِ ، أَنَّ محمدًا حدَّثَهُم أَنهُ سأَلَ أبا عبدِ اللهِ عن[٢] .

= أبي الجدعاء .

ورواه ابن المبارك ، ويزيد بن زريع ، وحماد بن زيد ، وبشر [الأصل : « نمير »] بن المفضل ، عن خالد ، عن عبد الله بن شقيق ، عن النبي ﷺ - مرسلًا .

وأشبهها بالصواب : المرسل » اهـ .

وراجع :« لطائف المعارف » لابن رجب (ص١٦٠) .

(١) الحديث أخرجه أبو يعلى (١١٦/٦) ، والبزار (١٩٨٧ - كشف الأستار) ، وعبد بن حميد (١٢٦٤) والعقيلي (٢٥٨/١ - ٢٥٩) وابن عدي (٢٠٥/٢) من طريق أبي داود الطيالسي ، عن الحكم بن عطية ، عن ثابت به .

وقال البزار : « لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحكم ، وهو بصري لا بأس به ، حدث عن ثابت بأحاديث ، وتفرد بهذا » .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٥٧٢/١٠) :

« سنده لين » .

قلت : حكى أبو طالب عن أحمد بن حنبل أنه قال : « لا بأس به ، إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة» وضعفه غير واحد .

وللحكم بن عطية حديث آخر منكر ، سيأتي برقم (١٠٣) .

(٢) كذا بالأصل .

٩٨ – أخبرنا أبو دَاودَ ، قال : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : رَجُلٌ يقالُ لَهُ صبيحٌ روى عن عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الصمدِ ، عن هشامٍ ، عن أبيهِ في صفةِ النبيِّ ﷺ[1] .

فَأنكرهُ أحمدُ أن يكونَ عبدُ العزيزِ سَمِعَ مِن هشامٍ شيئًا .

أخبرنا الدُّوريُّ ، أنهُ سَمِعَ يحيى وأبا خَيثمةَ يقولانِ : كان صُبيح ينزل عِند الخلدِ ، وكان كذَّابًا خبيثًا ، وكان يحدِّث عن عثمانَ بن عفانَ ، [و][2] عن عائشة[3] .

٩٩ – أخبرنا أبو دَاودَ ، قال : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : حديثُ ابنِ الأصبهانيِّ ، عن مُرَّةَ ، عن عبدِ اللهِ : « نَعَى إِلَيْنَا نَبِيُّنَا نَفْسَهُ ﷺ » . فأنكره[4] .

١٠٠ – أخبرنا المَرُّوذِيُّ ، قال : سُئِلَ أبو عبدِ اللهِ : هَلْ كَتبتَ حَديثَ النبيِّ ﷺ : « أَنَا أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَتْرُكَنِي بَعْدَ مِائَتَيْ سَنَة » ؟ .

---

(١) النص في « مسائل أبي داود » (ص٣٠٤) ، لكن وقع فيه : « وفاة النبي ﷺ » . والله أعلم .

(٢) زيادة من « التاريخ » للدوري ، وغيره مما سيأتي .

(٣) « تاريخ الدوري » (٢٦٧/٢) و « الكامل » (٨٦/٤) و « المجروحين » (٣٧٤/١) و « تاريخ بغداد » (٣٣٨/٩) .

(٤) النص في « مسائل أحمد بن حنبل » لأبي داود (ص ٢٩٩) .

وراجع : « الضعفاء » للعقيلي (٢٥٣/٤) و « الموضوعات » لابن الجوزي (٣٤٥/١ – ٣٤٦) .

فأنكَرهُ :

وقال : لم أَسمعْ بِهِ .

وقال – مَرَّةً – : لم أَسمَعْهُ[1] :

١٠١ – أخبرنا عبدُ اللهِ : حدثني أبي : ثنا الأسودُ بنُ عامرٍ : ثنا أبو بكرٍ ، عن هشامٍ ، عن ابنِ سيرينَ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ الشَّمْسَ لَمْ يُحْبَسْ عَلَىٰ بَشَرٍ إِلَّا لِيُوشَعَ لَيَالِيَ سَارَ إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ » .

أخبرنا الحسينُ بنُ عبدِ الوهابِ ، أن الفَضلَ بنَ زِيادٍ ، حدثهم ، قال : سألتُ أبا عبدِ اللهِ ، عَن هذا الحديثِ : رَواهُ غَيرُ أَسودَ ، عن أبي بكرٍ ؟ :

قال : لم أَسمَعْه إِلَّا عَن الأَسودِ .

ثم قال أبو عبدِ اللهِ : أبو بكر – يَعني : ابنَ عَيَّاشٍ – كان يَضطربُ في حديثِ هَؤلاءِ الصِّغارِ ، فأَمَّا عن أولئكَ الكبارِ ما أَقْرَبَه[2] .

---

(١) راجع « اللآلىء المصنوعة » للسيوطي (٢٨٥/١) .

(٢) النص في « المعرفة » للفسوي (١٧٢/٢) ، وكذا في « تاريخ بغداد » (٣٤/٧ – ٣٥) ، مختصرًا .

والحديث أخرجه أحمدُ (٣٢٥/٢) .

وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢٢١/٦) :

« رجال إسناده محتج بهم في الصحيح » .

وقال ابن كثير في « البداية » (٣٢٣/١) :

« انفرد به أحمد من هذا الوجه ، وهو على شرط البخاري » .

قلت : ليس هو على شرط البخاري ، فإنه وإن أخرج لأبي بكر بن عياش، إلا أنه لم يخرج له عن هشام، ولا من رواية أسود بن عامر عنه، =

• قلتُ: الحديثُ الذي رَواهُ أبو بكرِ بنُ عياشٍ، عن هشامٍ، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هُريرةَ: «أَنَّ رجلًا جاء إلى بيتِهِ، فَرأَى ما بِهِم من الحَاجةِ، فخرجَ إلى الصحراءِ، فلما رأتْ ذلكَ امرأَتُهُ، قامتْ إلى الرَّحَى فوضعَتْهَا، وإلى التَّنورِ فَسجرتْهُ، ثم قالت: اللهمَّ ارزقنا. فنظرت، فإذا الجَفْنةُ قد امتلأتْ، وذهبت إلى التَّنور فوجدتْه مُمتلئًا، فلمَّا جاءَ الزوجُ قال: أصبتُم بعدي شيئًا؟ قالت امرأَتُهُ: نعم، من رَبِّنَا. قال: [قام][1] إلى الرَّحَى، فرفعها، فذكر ذلك للنبيِّ ﷺ، قال: «أَمَا إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَرْفَعْهَا لَمْ تَزَلْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال: ما أدري أَيْشٍ هَذَا، أبو بكر يضطربُ عن هؤلاءِ.

أخبرنا عبدُ اللهِ: حدثني أبي، ثنا أسودُ، ثنا [أبو بكرٍ، عن][2] هشامٍ، بإسنادِهِ – مثلَه سَواء[3].

✻ ✻ ✻

= وقد أعله الإمام أحمد هنا بأبي بكر وبين أن في روايته عن هشام وأمثاله اضطرابًا، فكيف يكون هذا على شرط البخاري وهو معلول بهذه العلَّةِ القادحة؟ والله أعلم.

وراجع «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني (٢٠٢).

وانظر الحديث الآتي.

(١) غير واضح بالأصل، واستدركناه من «المسند».

(٢) زيادة لا بد منها، وهي في «المسند».

(٣) الحديث في «المسند» لأحمد (٥١٣/٢) من هذا الوجه.

وأخرجه البزار (٣٦٨٧ – كشف) والطبراني في «الأوسط» (٥٠٣٧ – مجمع البحرين) والعقيلي (١٨٩/٢) والبيهقي في =

....

= « الشعب » (٥٠١/٣) وكذا في « الدلائل » (١٠٥/٦) مختصرًا ، عن أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش .

وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن هشام إلا أبو بكر بن عياش » .

وقال الطبراني :

« لم يروه عن ابن سيرين إلا هشام ، ولا عنه إلا أبو بكر ، تفرد به أحمد » .

قلت : قد تابع أحمدَ أسودُ بن عامر ، كما عند أحمد ، فلعل الطبراني يقصد أن أحمد تفرد بهذه الألفاظ .

وقال العقيلي :

« يروي أبو بكر عن البصريين : عن حميد وهشام غير حديث منكر » .

قلت : وهذا مصداق قول أحمد .

وروى أبو إسماعيل الترمذي : حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح : حدثنا الليث بن سعد ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة - بنحوه .

أخرجه البيهقي (١٠٥/٦ - ١٠٦) .

وقال ابن كثير في « البداية » (١١٩/٦) :

« وهذا الحديث غريب سندًا ومتنًا » .

وروى عبد الحميد بن بهرام ، عن شهر بن حوشب ، قال : قال أبو هريرة : بينما رجل وامرأته - فذكر نحوه - .

وفيه : « قال أبو هريرة : فوالذي نفس أبي القاسم بيده ، عن قول محمد ﷺ : لو أخذت ما في رحييها ، ولم تنفضها لطحنتها إلى يوم =

= القيامة » .
أخرجه أحمد (٥/٤٢١) .
وشهر ، ضعيف .
والحديث ، كأنه من الإسرائيليات .

* * *

❋ فَضَائِلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ❋

١٠٢ – قال مُهَنَّا : حدثنا أحمدُ : نا يزيدُ بنُ هارونَ ، عن عُبيدةَ بن أبي رَائطةَ ، عن عبدِ الرحمنِ بن زيادٍ ، عن عبدِ اللهِ بن مَعْقِلٍ المُزَنِيِّ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي ، لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذانِي ، وَمَن آذَانِي فَقَدْ آذَىٰ اللَّهَ ، وَمَنْ آذَىٰ اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَخْذُلَهُ » .

قال أحمدُ : فقلت ليزيدَ : إنما هو عبدُ اللهِ بن مُغَفَّلٍ . فقال : لا ، إنَّما هو ابنُ مَعْقِلٍ ؛ سمعتُ هذا الحديثَ من سِتين سنة ، ولا أَعرفُ عبدَ اللهِ بنَ معقِلٍ مِنْ عبدِ اللهِ بن مُغَفَّلٍ ، وثَبَتَ عَلَىٰ عبدِ اللهِ بن مَعْقِلٍ .

قال أحمدُ : وَليسَ هذا عبدَ الرحمنِ بنَ زيادِ بن أَنْعُم الإفريقيَّ .

[...][1] قال : قال ابنُ الغلابيِّ : قال يحيى : لا أَعرفُ عبدَ الرحمنِ بنَ زيادٍ .

قال ابنُ الغلابيِّ : هو عبدُ الرحمنِ بنُ زيادِ بنِ أبي سفيانَ .

ورواهُ إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، عن عُبيدةَ بنِ أبي رَائطةَ ، بإسنادِهِ – مثلَهُ . [...][1] « اللَّهَ اللَّهَ فِي أَصْحَابِي » . وفيه : « يُوشِكُ أَنْ

(١) كلمة غير واضحة .

يَأْخُذَهُ »[1] .

---

(١) حديث إبراهيم بن سعد بهذا الوجه ، عن « ابن مغفل » : يرويه عنه عبدان المروزي وعبد الله بن عبد الرحمن بن جبلة .

أخرجه ابن عدي (١٦٧/٤) من طريق البخاري ، عنهما .

وقال البخاري : « وهو إسناد لا يعرف » .

وقال في « التاريخ » (١٣١/١/٣) : « فيه نظر » .

وعبدان المروزي ، اسمه : « عبد الله بن عثمان بن جبلة » .

وخالفهما جماعة ، عن إبراهيم بن سعد ، فقالوا : « عبد الله بن عبد الرحمن » بدلًا من : « عبد الرحمن بن زياد » .

منهم : يحيى بن قزعة ، وإبراهيم بن مهدي ، ويونس بن محمد ، وزكريا بن يحيى زحمويه ، ومحرز بن عون ، وأحمد بن إبراهيم الموصلي ، وعبد الله بن عبد العزيز العمري ، ومحمد بن خالد بن عبد الله ، وعبد الله بن عون الخرَّاز أبو محمد .

أخرجه أحمد (٨٧/٤) وكذا في « فضائل الصحابة » (٣) وابنه في « زوائده » (٢) (٤) والبخاري في « التاريخ » (١٣١/١/٣) وابن أبي عاصم في « السنة » (٩٩٢) وابن حبان (٢٤٤/١٦) والعقيلي (٢٧٢/٢) وابن عدي (١٦٧/٤) وأبو نعيم في « الحلية » (٢٨٧/٨) .

فهذا الأشبه عن إبراهيم بن سعد .

أو لعل عبيدة بن أبي رائطة نفسه كان يضطرب في اسمه .

فقد رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن عبيدة ، فقال : « عبد الرحمن بن زياد » .

أخرجه الترمذي (٣٨٦٢) و « البغوي » في « شرح السنة » =

١٠٣ - قال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللهِ : رَوىٰ الحكمُ بنُ عطيةَ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ المَسْجِدَ وفيه

= (١٤/٧٠) والمزي في « تهذيب الكمال » (١٧/١١٢) .

وقال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

وكذا حكى المزي عنه في « التهذيب » و « تحفة الأشراف » (٧/١٧٨) .

لكن حكى البغوي عنه : « حسن » مكان « غريب » .

ولا فرق - على التحقيق - ، وقد سبق أمثلة على ذلك ، أقربها ما تقدم برقم (٩٣) .

ورواه سعد بن إبراهيم بن سعد ، عن عبيدة ، فقال : « عبد الرحمن ابن زياد أو عبد الرحمن بن عبد الله » .

أخرجه أحمد (٥/٥٤ - ٥٧) وكذا في « فضائل الصحابة » (١) والخطيب في « تاريخه » (٩/١٢٣) .

قلت : وهذا مما يؤكد أن الاضطراب من عبيدة نفسه .

وقد قيل في اسمه أكثر من هذا .

راجع « تهذيب الكمال » (٧/١١٠) .

وقال ابن حبان في « صحيحه » (١٦/٢٤٥ - إحسان) :

« هو عبد الله بن عبد الرحمن الرومي ، بصري ، روى عنه حماد بن زيد ، مات قبل أيوب السختياني » .

كذا قال : مع أنه فرق بينهما في « الثقات » (٥/١٧ - ٤٦) .

والله الموفق ، لا ربَّ سواه .

المهاجرونَ والأنصارُ مَا مِنهم رجلٌ يرفعُ رأْسَه ولا يَحُلُّ حُبْوتَه[1] إلا أُبو بَكْرٍ وَ عُمَرُ يَبْتَسِمُ إِلَيْهِمَا وَيَتَبَسَّمَانِ إِلَيْهِ » .

فأَنكرهُ[2] .

١٠٤ – قال: وقلتُ لأبي عبدِ اللهِ : إن أبا جَعفرٍ النُّفَيليَّ ، حدثني عن خالدِ بنِ أبي بكرٍ العُمَرِيِّ ، عن سَالمٍ ، عن ابن عُمرَ ، أن النبيَّ ﷺ ضَربَ صدرَ عُمرَ حين أَسلمَ ، وقال : « اللَّهُمَّ أَخْرِجْ مَا فِي صَدْرِهِ مِنْ غِلٍّ وَأَبْدِلْهُ إِيمَانًا » فذكرتُ الحديثَ كلَّه أو بعضَه .

فقال : مَنْ عَنْ سالم ؟ .

فأخبرتُه : إنه ليسَ بينهما أَحدٌ . فكأنه عَجِبَ مِنهُ[3] ! .

---

(١) في المصدرين الآتيين : « فما أحد منهم يرفع رأسه من حبوته » .

(٢) الحديث أخرجه أحمد في « المسند » (٣/١٥٠) والقطيعي في « زوائده على فضائل الصحابة لعبد الله بن أحمد » (٦٦٩) .

والحكم بن عطية ، قد تقدم له حديث آخر عن ثابت عن أنس ، برقم (٩٦) ، أنكره أحمد أيضًا . وراجع : « أطراف الغرائب » (٦٩٨) .

(٣) الحديث أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٢/٣٠٥ – ٣٠٦) و « الأوسط » (٣٦٥٨ – مجمع البحرين) والحاكم (٣/٨٤) من طريق النفيلي ، به .

وقال الطبراني : « لم يروه عن سالم ، إلا خالد » .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح ، مستقيم الإسناد ، ولم يخرجاه » !! =

١٠٥ - وقال أبو عبدِ اللهِ ، في الحديثِ الذي رواه كاتبُ الليثِ ، عن نافعِ بنِ يزيدَ ، عن زَهرةَ بنِ مَعبدٍ ، عن سعيدِ بن المُسيبِ ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِي أَصحَابًا ».

قال : ذاكَ عندي مَوضوعٌ[1] .

= فتعقبه الذهبي قائلًا : « قلت : قال البخاري : خالد له مناكير » .

قلت : وهو ضعيف ، وبهذا تعلم ما في قول الهيثمي في « المجمع » (٦٥/٩) : « رجاله ثقات » ! .

وهو مع ضعفه قد تفرد به عن سالم بن عبد الله بن عمر ، وهذا عين المنكر ، والله الموفق .

هذا ، وصنيع أحمد هنا ، يشعر بأنه لا يرى خالدًا هذا سمع من سالم . والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه ابن حبان في ترجمة أبي صالح من « المجروحين » (٤١/٢) ضمن مناكيره ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٦٢/٣) .

وقال الخطيب :

« هذا حديث غريب من حديث ابن المسيب عن جابر ، ومن حديث زهرة بن معبد عن سعيد ، تفرد بروايته نافع بْنُ يزيد عنه ، وقد تابع عبد الله بن صالح على روايته سعيد بن أبي مريم، فرواه عن نافع هكذا ».

وقال البرذعي (٤١٨/٢) :

« بُلي أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، ليس له أصل ، وإنما هو عن خالد بن نجيح » .

ونقله الذهبي في « الميزان » (٤٤٢/٢) في ترجمة أبي صالح ، ثم ذكر متابعة سعيد بن أبي مريم له التي أشار إليها الخطيب ، وقال : =

١٠٦ - وقال إبراهيمُ بنُ الْحَارِثِ: إنَّ أبا عبدِ اللهِ سُئِلَ عن حديثِ عُقبةَ بنِ الحارثِ[1] : « لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ لَكَانَ عُمَرَ » ؟ .

= « وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر » .

وذكر عن الحاكم أنه قال :

« حدثنا طاهر بن أحمد : حدثنا محمد بن الحسين الحافظ : حدثنا أبو بكر بن رجاء : سمعت عَلَّان بن عبد الرحمن يقول : قدم علينا محمد بن يحيى ، ومعه مائتا دينار ، فرأيتُه يومًا جاء إلى أبي صالح ، ومعه أحمد بن صالح ، فقال محمد بن يحيى : يا أبا صالح ! والله ثُمَّ والله ! ما كان رِحْلتي إلا إليك، أَخرِجْ إليَّ حديثَ زُهرة بن معبد، عن ابن المسيب، عن جابر . فقال أبو صالح : والله ! لو كان في يدي ما فتحتها لك ! » .

قال الذهبي :

« وقال أحمد بن محمد التستري : سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل ؟ فقال : باطل ، وضعه خالد المصري ، ودلسه في كتاب أبي صالح . فقلت: فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم ؟ قال : هذا كذاب ؛ قد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد .

وقلت [القائل الذهبي] : قد رواه ثقة عن الشيخين ، فلعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ فالله أعلم .

قال النسائي : حدَّث أبو صالح بحديث : « إن الله اختار أصحابي » ، وهو موضوع » اهـ كلام الذهبي .

وقال في « السير » (٤١٤/١٠) :

« قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : حديث : « إن الله اختار أصحابي » موضوع ، والحمل فيه على أبي صالح » .

(١) كذا « الحارث » ، وهو خطأ لعله من الناسخ ، فالحديث قد تضافرت رواياته على أنه من حديث « عقبة بن عامر » ، وهو الجهني ، ويروى =

فقال : اضْرِبْ عَليهِ ؛ فإنَّهُ عندي مُنكَرٌ[1] .

= عن مشرح بن هاعان وأبي عشانة عنه ، وكلاهما يروي عن عقبة بن عامر الجهني .

وأما « ابن الحارث » فهو عقبة بن الحارث بن عامر القرشي النوفلي ، ولا يعرف بهذا الحديث ، ولا يروي عنه أحد من هذين المذكورين ، والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه الترمذي (٣٦٨٦) وأحمد (١٥٤/٤) والحاكم (٨٥/٣) والطبراني (٢٩٨/١٧) والخطيب في « الموضح » (٤١٤/٢) ، وغيرهم - كما في « السلسلة الصحيحة » (٣٢٧) - من طريق أبي عبد الرحمن المقرىء ، عن حيوة ، عن بكير بن عمرو ، عن مشرح بن هاعان ، عن عقبة بن عامر ، به .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث مشرح بن هاعان » .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » .

قلت : مشرح هذا ، وإن كان من جملة الثقات ، إلا أنهم تكلموا في حفظه ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤٥٢/٥) وقال : « يخطىء ويخالف » .

وقال في « المجروحين » (٢٨/٣) :

« يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير ، لا يتابع عليها ، والصواب في أمره ترك ما انفرد [به] من الروايات ، والاعتبار بما وافق الثقات » .

قلت : وهو قد تفرد بهذا الحديث ، كما يدل عليه كلامُ الترمذي - رحمه الله تعالى - .

وأما ما رواه يحيى بن كثير الناجي ، عن ابن لهيعة ، عن أبي عشانة، =

١٠٧ - أخبرنا عبدُ اللهِ ، قال : قلتُ لأبي : إنَّ سُفيانَ ابنَ عُيينةَ

= عن عقبة بن عامر مرفوعًا ، به .

أخرجه الطبراني (٣١٠/١٧) .

فليس ينفع لإثبات المتابعة لمشرح ودفع تفرده بالحديث ، فابن لهيعة ضعيفٌ ، وقد اضطرب فيه ، فرواه مرةً أخرى عن مِشرح ، عن عقبة ، به .

رواه أبو بكر النجاد في « الفوائد المنتقاة » - كما في « السلسلة الصحيحة » (٣٢٧) .

فهذا هو الصواب ، فالحديث حديث مشرح . والله أعلم .

هذا ، ورواه رشدين بن سعد ، عن ابن لهيعة ، عن مشرح ، به ، بلفظ : « لو لم أبعث فيكم نبيًّا ، لبعث عمر بن الخطاب نبيًّا » .

أخرجه ابن عدي (١٥٥/٣) ، وقال :

« هذا الحديث قلب رشدين متنه ، وإنما متن هذا : (فذكر لفظه الأول) » .

ورواه زكريا بن يحيى الوقار ، عن بشر بن بكر ، عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن ضمرة بن حبيب ، عن غضيف بن الحارث ، عن بلال مرفوعًا ، بهذا اللفظ المقلوب .

أخرجه ابن عدي (٢١٦/٣) - أيضًا - وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣٢٠/١) ، وقال ابن عدي :

« هذا عن بلال بهذا الإسناد غير محفوظ ، وإنما يروى هذا عن عقبة بن عامر وبلال وكذا عن النبي ﷺ ، ومع هذا [فهذا] مما قلب متنه؛ لأن الرواية - (فذكرها) .

ورواه الفضل بن المختار ، عن عبد الله بن موهب ، عن عصمةَ بن مالك الخطمي مرفوعًا ، به باللفظ الأول .

أخرجه الطبراني (١٨٠/١٧) .

والفضل هذا ضعيف . والله أعلم .

حَدَّثَ ، عن الزهريِّ ، عن عُروةَ ، عن عائشةَ ، قالت : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا نَفَعَنِي مَالٌ ما نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ » .

فأنكرهُ .

وقال : مَنْ حَدَّثَ بهذا ؟! .

قلتُ : يحيى بنُ مَعينٍ حدثنا ، عن سُفيانَ ، عن الزهريِّ .

قال يَحيى : قال رَجلٌ لِسُفيانَ : مَنْ عَنْ الزهريِّ ؟ .

قال : وائلٌ .

قال أبي : نَرىٰ وَائِلًا لَم يسمعْ من الزهريِّ ، إنما رواه وائلٌ عن ابنِهِ .

وأنكَرهُ أبي إنكارًا شديدًا .

وقال : هذا خَطأٌ .

ثم قال : حدثنا عبدُ الرزاقِ ، عن مَعمرٍ ، عن [الزهريِّ ، عن][1] سعيدِ بنِ المُسيِّبِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ فَذَكَرَ الحديثَ[2].

---

(١) ملحقة في هامش الأصل ، إلا أنها غير واضحة ، فاستدركناها من المصادر الآتية .

(٢) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٥٣٢) ، وكذا في « الفضائل » له (٣٤) (٣٥) ، وكذا أسنده عن عبد الله بن أحمد أبو يعلى الخليلي في « الإرشاد » (١/٣٧٠) .

وقال أبو يعلى : « مثل هذا يُحمل على خطأ الشيوخ ؛ أن وائلًا أخطأ فيه » . =

= ثم رواه من طريق ابن أبي خيثمة ، عن ابن معين ، عن سفيان ، عن الزهري ، وزاد :

« قال يحيى بن معين : ووائل بن داود لم يسمعه من الزهري ، وإنما سمعه من ابنه بكر بن وائل ، وكان بكر قد رأى الزهري ، فصار الحديث معلولًا » .

قلت : اختلف في هذا الحديث على سفيان بن عيينة .

فرواه ابن معين ، عنه ، عن الزهري ، عن وائل ، كما سبق .

قال الدارقطني في « الأفراد » (٦١٥٦ - أطرافه) :

« تفرد به يحيى بن معين » - يعني : هكذا بذكر وائل .

ورواه عمرو بن محمد الناقد ، وإسحق بن أبي إسرائيل ، والقعنبي عن سفيان ، عن الزهري ، عن عروة .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « الفضائل » (٢٠١) ، والقطيعي في زوائده (٥٨٣) ، وأبو يعلى (٣٩١/٧ - ٣٩٢) (٣٠٨/٨) .

ورواه الحميدي عن سفيان : حدثنا الزهري ، عن عروة - مصرحًا بالسماع من الزهري .

أخرجه في « مسنده » (٢٥٠) ؛ وعنه عبد الله بن أحمد في « زوائد الفضائل » (٣٠) ، والفسوي في « المعرفة » (٧٢١/٢) .

وتابعه على ذكر التحديث محمد بن عباد المكي ، قال : « ثنا سفيان ، قال : حفظت من الزهري » .

أخرجه عبد الله (٢٩) .

وتابعهما حامد بن يحيى البلخي .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٥٧٧/٢) .

وقال الدارقطني في « الأفراد » : =

وأخبرني حربٌ : ثنا أبو بكرٍ الحُميْدِيُّ : ثنا سُفيانُ : ثنا الزهريُّ ، عن عُروةَ ، عن عائشةَ – الحديث ،قيل لسفيانَ : فإنَّ مَعمرًا يقول : عن سعيدِ بنِ المسيبِ ، قال سفيان : ما سَمعتُ الزهريَّ يقول إلَّا : عن عُروةَ ، ما قال : سَعيدَ بنَ المسيبِ[1].

١٠٨ – وقال مُهَنَّا : قلت لأحمدَ : حدثني الوليدُ بنُ الفضلِ

= « ورواه عبد الجبار بن العلاء ، والحميدي ، وسعيد بن سليمان ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة » .

فلا أدري هل وافقا الحميدي على ذكر التحديث أم لا ؟! .

ورواه أحمد، عن سفيان، عن الزهري – إن شاء الله–، عن عروة– أو عَمْرة–، قال : قال رسول الله ﷺ – هكذا مرسلًا مع الشك .

أخرجه في « الفضائل » (٢٤) .

وتابعه أبو عبيد الله المخزومي .

قال الدارقطني في « الأفراد » :

« ورواه أبو عبيد الله المخزومي ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن عروة – إن شاء الله – أن رسول الله ﷺ قال : « ما نفعني » ، ولم يذكر عائشة » .

وقال أيضًا :

« ورواه إبراهيم بن بشار ، عن ابن عيينة ، عن وائل ، عن ابنه » .

قلت : فهذا اختلاف شديد ، والظاهر أنه من ابن عيينة لا من وائل كما قال الخليلي ، وأشبه الأقوال قول ابن معين ، وهو الظاهر من صنيع الإمام أحمد – رحمه الله تعالى – . والله أعلم .

(١) النص في « المسند » للحميدي (٢٥٠) ومن طريقه عبد الله بن أحمد في « زوائد الفضائل » ، والفسوي في « المعرفة » ، كما سبق .

العَنزيُّ : أخبرني إسماعيلُ بنُ عُبيدِ بنِ نافعٍ العِجْليُّ البصريُّ ، عن حمادِ بن أبي سُليمانَ ، عن إبراهيمَ ، عن عَلقمةَ ، عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ آنِفًا ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا جِبْرِيلُ ، حَدِّثْنِي بِفَضَائِلِ عُمَرَ فِي السَّمَاءِ . فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ : لَوْ حَدَّثْتُكَ بِفَضَائِلِ عُمَرَ فِي السَّمَاءِ مَا لَبِثَ نُوحٌ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ، مَا نَفِدَتْ فَضَائِلُ عُمَرَ ، وَإِنَّ عُمَرَ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ أَبِي بَكْرٍ » .

فقال لي أحمدُ : لا أَعرفُ إسماعيلَ بنَ نافعٍ ، هذا حديثٌ مَوضوعٌ[1] .

١٠٩ – قال : وقرأتُ على أحمدَ : إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، عَن ابنِ شِهابٍ ، أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ كعبٍ الأنصاريَّ أخبرهُ ، أن حيًّا[2] من الأَنصارِ كانوا بأرضِ فارس مع أَميرِهم ، وكانَ عمرُ يُعَقِّبُ الجيوشَ كُلَّ عَامٍ فَشُغِلَ عنهُم حتىٰ مَضىٰ الزمانُ الذي كانتْ تأتِيهم فِيهِ عقبهم ، فقَفَلَ أَهْلُ ذلكَ الثَّغرِ ، فكتب أميرُهُم إلى عُمرَ يَذكرُ أَنَّهُم أَخلوا ثَغْرَهم ، وسَنُّوا للنَّاسِ سُنَّةَ سَوْءٍ ، فغَضبَ عليهِم عُمرُ غَضبًا

(١) الحديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٣٢١) ، ونقل قول الإمام أحمد هذا .
وقال الذهبي في « الميزان » (١/٢٣٨) :
« هو حديث باطل » .
وراجع « لسان الميزان » (١/٤٢٠) ، (٢/١٨٩) .
(٢) كذا بالأصل ، وفي المصادر : « جيشًا » .

شديدًا وتوَعَّدَهُم ، ثم أرسلَ إليهِم عُمَرُ أَنِ ائْتُوني ولَا يَأْتيني مَعكُم أحدٌ ، فَجمعهم في دارٍ ، ولَمْ يشهدْ ذلك غيرُهم ، فعرَّفَهم الذي صَنعوا ، وأَوْعَدهُم وعيدًا أَشرفَ عليهِم ، فلما اشتد عليهم ، وَهُمْ أصحابُ رسولِ اللَّهِ ، قالوا : يَا عُمر ! إنك غَفَلْتَ عَنَّا وأَهملتَنا ، وتركتَ فِينا الذي أَمَرَ بِهِ رسولُ اللَّهِ ﷺ من إِعْقَاب بَعضِ الغَزِيَّةِ بعضًا . فقال لهم : أَما إِني مَا أُقَوِّمكُم بِنفسي ، ولَكنِّي أُقَوِّمُكم بِأُمُورٍ لَعلَّكم تَلْقَونَهَا ، ثُم تجاوزَ عَنهُم ، واتَّبَعَ فيهِم وَصيةَ رسولِ اللَّهِ في الإعقابِ[1] .

قال لي أحمد : كان ابنُ مَهديٍّ يخطئُ فيهِ ، يقول : « أَسْرَف عليهِم » .

فقلت : هَذَا مِن قِبَلِ محمدِ بنِ إسحاقَ أو مِن قِبَلِ إبراهيمَ بنِ سعدٍ ؟ .

فقال : مِن قِبَلِ محمدِ بنِ إسحاقَ ، إنَّما كانَ محمدٌ يُعْطِيهِ كُتُبًا فَيَنسَخُها ، فأَمَّا إبراهيمُ فإِنَّما كان يُخطئُ إِذَا حَدَّثَ من حِفظِهِ ، فأَمَّا كتُبُه فكانَتْ صحيحةً .

فقلتُ لأحمدَ : ما أَشْرَفَ عَليهِم ؟ .

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٦٠) عن موسى بن إسماعيل ، عن إبراهيم بن سعد ، مختصرًا .

وذكره ابن كثير في « مسند الفاروق » (٤٦١/٢) ، وقال : « إسناد جيد » .

قال : أَشرفَ عليهم مِنْ مَكانٍ مُرتفعٍ .

أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : قال أبي : وقال عبدُ الرحمنِ : « أَسْرفَ عليهم » ، فقلتُ لهُ : إن أبا كاملٍ قال : « أَشْرف عليهم » .

فقال لي : سَلْ بهْزًا .

فسألتُه ، وقال : « أشْرَفَ عليهم » ، فأخبرتُ عبدَ الرحمنِ ، فكأنَّه قَنع بِقَوْلِ بَهزٍ[1] .

وأخبرنا أبو المثنى العَنبريُّ ، أَنَّ هارونَ بنَ عبدِ اللَّهِ البزازَ ، حدَّثَهُم قال : قال أبو عبدِ اللَّهِ : فأتيتُ بَهزًا لأسأَلَهُ ، فَلم يَخْرُج إليَّ ، فقلتُ له : إنَّما أُريدُ أَن أَسألَكَ عَن كَلمةٍ مِن حديثٍ ، فقال : ما هِي ؟ فقلتُ : في حديثِ إبراهيمَ بنِ سعدٍ : أَشْرَفَ عَليهم أَوْ أَسْرفَ عليهم ؟ فقال لي من خلف الباب : « أَشْرَفَ عليهم » .

١١٠ – أخبرني محمدُ بنُ أبي هارونَ أن إسحاقَ حدَّثهم قال : سمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ يقول : لَوْ لَمْ نَسمعْ مِن أبي هَمَّامٍ إلَّا [حديثَ عثمانَ بنِ][2] عفَّانَ ، كَان حَسبَكَ ، وكانَ أَبو هَمَّام حدَّثَنا عَن ضَمرَة بنِ رَبيعةَ ، عن عبدِ اللَّهِ بن شَوْذَب ، عن عبدِ اللَّهِ بن القاسمِ ، عن كثيرٍ مولى

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٤٠٥) ، وزاد : « قال أبي : ورواه معمر مرسلًا » .

(٢) ملحقة بالهامش ، إلا أنها غير واضحة ، فاستدركناها من « مسائل ابن هانىء » المطبوعة .

عبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرةَ ، [عن عبدِ الرحمنِ بنِ سَمُرةَ][1]، قال : جَاءَ عثمانُ بنُ عفَّانَ في جَيْشِ العُسْرَةِ بِأَلفِ دِينارٍ ، فَصَبَّها فِي حِجْرِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، فجعَلَ يُدْخِلُ يَدهُ فِيها ، ويقولُ : « مَا ضَرَّ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ »[2].

---

(١) ساقط من الأصل ، وأثبتناه من « مسائل إسحق بن هانئ » (١٧٢/٢) ؛ فإن الخلال يرويه من طريقه ، والروايات كلها قد تظاهرت على إثبات هذه الزيادة ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

(٢) الحديث أخرجه أحمد (٦٣/٥) ، والترمذي (٣٧٠١) ، والحاكم (١٠٢/٣) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٥٨٧/٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢١٥/٥) ، عن ضمرة بن ربيعة ، به .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن ، غريب من هذا الوجه » .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » .

ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٥٩/١) من طريق عمر بن هارون البلخي ، عن ابن شوذب ، عن ابن القاسم ، عن كثير مولى سمرة ، عن عبد الرحمن بن سمرة .

وقال أبو نعيم : « رواه ضمرة عن ابن شوذب ، فقال : عن كثير بن أبي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة ، عن عبد الرحمن بن سمرة » .

وقال الدارقطني في « الأفراد » (٤١١٣ - أطرافه) :

« تفرد به عبد الله بن شوذب ، عن عبد الله بن القاسم . ورواه ضمرة عنه ، فسمَّى مولى عبد الرحمن كثيرًا ، وتفرد به كثير عن مولاه » .

❋ تنبيـــه :

روى المزي هذا الحديث في « تهذيب الكمال » (٤٤٠/١٥) من =

١١١ - أخبرني الحسنُ بنُ عبدِ الوَهَّابِ ، أَنَّ الفَضلَ حدَّثَهُم ، قال : سَمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ ، وَسُئِلَ عَن حديثِ الليثِ الذي يَرويهِ في عثمانَ : أَنَّ النبيَّ ﷺ قال : « أُتيتُ بِتُفَّاحَةٍ » ؟ .

فقال : ليسَ هَذا بشيءٍ[1].

= طريق أحمد بن حنبل ، إلا أنه وقع في المطبوع تخليط فاحش في الإسناد ، فليصحح .

وقد رُوِيَ هذا من وجه آخر من حديث عبد الرحمن بن خباب السلمي .

يرويه أبو داود الطيالسي عن سكن بن المغيرة، عن الوليد بن أبي هشام ، عن فرقد أبي طلحة ، عن عبد الرحمن بن خباب مرفوعًا .

أخرجه في « مسنده » (١١٨٩) ، ومن طريقه الترمذي (٣٧٠٠) ، والبخاري في « التاريخ » (٢٤٦/١/٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧٨/٧) ونظام الملك في « أمالي الصاحب » (١٥) .

وقد تُوبعَ الطيالسيُّ عن السكن .

تابعه حجاج بن نصير ، وَعَمْرو بن مرزوق ، وعبد الصمد بن عبد الوارث .

أخرجه أحمد (٧٥/٤) ، والقطيعي في « زوائد الفضائل » (٨٢٢) (٨٢٣) ، والفسوي في « المعرفة » (٢٨٩/١) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٥٨٧/٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢١٤/٥) .

وقال الترمذي : « هذا حديث غريب من هذا الوجه ، لا نعرفه إلا من حديث السكن بن المغيرة » .

وانظر : « مفتاح السعادة » لابن القيم (١ / ٢١٠) .

(١) الحديث رواه العقيلي (٣٢٠/٢) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » =

....

= (٣٣٠/١) عن عبد الرحمن بن عفان ، عن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، عن الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة بن عامر - مرفوعًا : « لما عرج بي إلى السماء ، دخلت جنة عدن ، فوقعت في كفي تفاحة ، فانفلقت عن حوراء مُرضيَّة ، كأن أشفار عينيها مقاديم أجنحة النسور . فقلت : لمن أنت ؟ فقالت : أنا للخليفة من بعدك المقتول عثمان بن عفان » .

قال العقيلي : « عبد الرحمن بن إبراهيم ، دمشقي ، يحدث عن الليث بن سعد ، مجهول النقل ، وحديثه موضوع ، لا أصل له » .

وقال ابن الجوزي : « عبد الرحمن بن عفان في الإسناد ، مجهول » .

قلت : وقد سرقه بعضهم .

فرواه عبد الله بن سليمان بن يوسف الجارودي عن الليث به .

أخرجه الخطيب (٤٦٤/٩) ، وابن الجوزي (٣٣٠/١) ، والطبراني (٢٨٥/١٧) .

وقال الخطيب : « حديث منكر » .

وكذا قال الذهبي في « الميزان » (٤٣٢/٢) .

وقال السيوطي في « اللآلىء » (٣١٣/١) :

« قال خيثمة بن سليمان في « فضائل الصحابة » : حدثنا الخليل بن عبد القاهر الصيداوي : حدثنا يحيى بن المبارك : حدثنا ليث بن سعد ، به .

وقال الغسولي في « جزئه » : حدثنا أسامة : حدثنا عبد الله بن أحمد : حدثنا زهير بن عباد : حدثنا محمد بن تمام ، عن الليث بن سعد ، به .

وقال ابن بطة : حدثنا أبو القاسم عمر بن أحمد بن محمد العطار العسكري: حدثنا أبو أحمد محمد بن عبدوس الحافظ: حدثنا الحسن بن =

١١٢ - أخبرني عصمةُ : نا حنبلٌ : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا يزيدُ : ثنا هشامٌ ،عن مُحمدٍ ، عن كعبِ بنِ عُجرةَ ، قال : كُنتُ عندَ النبيِّ ﷺ ، فَذَكَرَ فِتْنَةً .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : أَخطأَ فِيهِ ، إِنَّما هو : كَعبُ بنُ مُرَّةَ[1].

١١٣ - وقال عليُّ بنُ سَعيدٍ : سمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ يقول : هشيمٌ يقول: « عُمر بنُ جاوَان » ، وأبو عَوانةَ يقول : « عَمرو » ، وهُو عَلى

= الحكم : حدثنا حميد بن إسحٰق الحذاء ، عن عبد العزيز بن محمد الدمشقي ، عن ليث بن سعد ، به . والله أعلم » اهـ .

وهذه متابعات ليست بشيء ، فقد يضع رجل حديثًا ويسرقه آخرون ، وهذا من ذلك .

وراجع « لسان الميزان » (٢٩٣/٣) .

والله أعلم .

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه (١١١) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢٦٥٢) ، وقال :

« قال أبي : يقال : هذا الحديث عن كعب بن مرة البهزي » .

قلت : أخرجه الترمذي (٣٧٠٤) من طريق آخر عن مرة بن كعب .

وقال : « هذا حديث حسن صحيح » .

و « كعب بن مرة » هو « مرة بن كعب » ؛ اختلفوا في اسمه ، وقال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (١٣٢٦/٣) : « الأكثرون يقولون : كعب بن مرة » .

ما قالَ هُشيمٌ[1].

* * *

(١) الحديث رواه النسائي (٦/٢٣٣ – ٢٣٥) من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه ، وابن إدريس – كلاهما –، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمر بن جاوان ، عن الأحنف بن قيس ، قال : خرجنا حجاجًا ، فقدمنا المدينة ونحن نريد الحج – الحديث ، وفيه : إذ جاء عثمان وعليه ملاءةٌ صفراء ، وفيه : مناشدته عليًّا وطلحة والزبير وسعدًا ، وإقرارهم بمناقبه .
وذكر المزي في « تحفة الأشراف » (٧/٢٤٥) عن ابن عساكر أنه قال :
« في كتابي في حديث معتمر : « عمرو بن جاوان » ، وهو الصواب من حديث معتمر » .
وراجع « التاريخ الكبير » (٣/٢/١٤٦) و « تهذيب الكمال » (٢١/٥٦٥) .

٭ مَا رُوِيَ فِي عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٭

١١٤ – قال الأثرمُ : سَألتُ أبا عبدِ اللَّهِ ، عن حديثِ عَلِيٍّ « أَنَا عبدُ اللَّهِ وأَخُو رَسُولِهِ وَأَنا الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ » .

فقال : اضربْ عَليهِ ؛ فإنهُ حَديثٌ مُنكَرٌ(١) .

---

(١) هذا الحديث رواه عباد بن عبد الله الأسدي عن علي ، وأنكروه عليه .

أخرجه أحمد في « الفضائل » (٩٩٣) ، وابن ماجه (١٢٠) ، والنسائي في « الخصائص » (ص٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٣٧/٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣٤١/١) .

وقال العقيلي : « الرواية في هذا فيها لين » .

وقال ابن الجوزي : « موضوع » .

هذا ، وقد رُوِيَ هذا الكلام عن علي من غير وجهٍ ، ذكرها ابن الجوزي في « الموضوعات » وحكم عليها بالوضع ، وفي مسند علي من « أطراف الغرائب والأفراد » لابن طاهر ثلاثة أوجه كلها واهية .

وقال ابن الجوزي :

« ومما يبطل هذه الأحاديث : أنه خلاف في تقدم إسلام خديجة وزيد وأبي بكر ، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة بعد أربعين ، فكيف يصح هذا ؟! » .

قلت : وقد صح عن علي بن أبي طالب نفسه أنه قدم أبا بكر =

١١٥ - وسألتُه ، عن حديثِ ابنِ نُميرٍ ، عن عامرٍ بنِ السمط ، عن أبي الجحاف ، عن مُعاويةَ بنِ ثَعلبةَ ، عن أبي ذرٍّ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعليٍّ : « مَنْ فَارَقَني » .

فقال : اضربْ عليهِ ، وكَرِهَ أَن يُحدِّثَ بِهِ[1].

= وعمر ، بعد رسول الله ﷺ ، فكيف يصح قوله في هذه الأحاديث : « وأنا الصديق الأكبر » .

فقد روى البخاري (٢٠/٧ فتح) وأبو داود ، عن محمد ابن الحنفية ، قال :

« قلت لأبي - يعني : علي بن أبي طالب - : أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟ قال : أبو بكر. قلت: ثم من ؟ قال : ثم عمر. وخشيت أن يقول عثمان ، قلت : ثم أنت ! قال : ما أنا إلا رجل من المسلمين » .

وجاء هذا من غير هذا الوجه عن علي .

راجع « الفتح » (٣٣/٧) .

(١) الحديث أخرجه أحمد في « الفضائل » (٩٦٢) ، والبخاري في « التاريخ » (٣٣٣/١/٤) ، والحاكم (١٢٣/٣ - ١٢٤) ، والبزار (٢٥٦٥ - كشف الأستار) ، وابن عدي في « الكامل » (٨٢/٣ - ٨٣) في ترجمة داود بن أبي عوف أبي الجحاف .

وقال البزار : « لا نعلمه يروى عن أبي ذر ، إلا بهذا الإسناد » .

وقال الحاكم : « صحيح الإسناد، ولم يخرجاه » !

فتعقبه الذهبي قائلًا :

« قلت : بل منكر » .

وكذا قال في « الميزان » (١٨/٢) .

قلت : والآفة من أبي الجحاف ، فهو المتفرد به . والله أعلم .

١١٦ - قال : وحدَّثنا أبو عبدِ اللَّهِ بحديثِ جَسْرٍ ، عن رباح ، عن أبي أيوبَ أنه جَاءَ إلى عَلِيٍّ ومَعَهُ رَهْطٌ مِن الأنصارِ ، فقالوا : السلامُ عَليكَ يَا مَولانَا .

فلمَّا فَرَغَ منهُ ، قال : الكُوفيونَ يَجيئون بِالعجائبِ .

١١٧ - قال : وحدَّثَنا بحديثِ عبدِ الملكِ ، عن عَطيةَ ، عن أبي سعيدٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « إنِّي قَدْ تَركْتُ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ » .

فلما فَرغَ مِنهُ ، قال : أَحاديثُ الكُوفيينَ هَذهِ مَنَاكيرُ[1].

١١٨ - قال : وسمعتُ أبا عبدِ اللَّهِ ، ذُكِرَ لهُ : عن أبي عَوانةَ ، عن أبي بِشْرٍ ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ، عن عَائشةَ ، أن النبيَّ ﷺ قال : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ » .

فأَنكَرهُ إنكارًا شديدًا[2].

---

(١) الحديث رواه أحمد (١٤/٣ - ١٧ - ٢٦ - ٥٩) عن عبد الملك - وهو : ابن أبي سليمان - ، وغيره ، عن عطية .

وراجع : « السلسلة الصحيحة » (١٧٦١) .

(٢) الحديث أخرجه الحاكم (١٢٤/٣) من طريق أبي حفص عمر بن الحسن الراسبي ، عن أبي عوانة ، به .

ثم قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وفي إسناده : عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين » !

فتعقبه الذهبي قائلًا :

« قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا » =

قلتُ لأبي عبدِ اللَّهِ : رَوَاهُ ابنُ الحِمَّانِيِّ فأنكرهُ الناسُ عَليهِ ، فإِذَا غَيرُه قدْ رَواهُ .

قال : مَنْ ؟

قلتُ : ذاكَ الحَرَّانيُّ أحمدُ بنُ عبدِ الملكِ .

قال : هَكَذا ! كأنَّه يَتعجَّبُ .

ثم قال : أَنتَ سَمِعْتَه منهُ ؟

قلت : سمعتُهُ وهو يقولُ في هذا . قلتُ لَهُ : إنَّ ابْنَ الحمانيِّ قد رواه . قال : فَما يُنكرونَ عليَّ ، وقَدْ رَواهُ الحماني ؟! ولَمْ يحدِّثْنا بِهِ .

١١٩ – قلتُ لِأَبي عبدِ اللَّهِ : حديثُ أبي صادقٍ ، عن ربيعةَ بنِ ناجذٍ . رواه أبو عوانةَ – يعني : عن عُثمانَ ابنِ المُغيرةِ ، عن أبي صادقٍ ، عن رَبيعةَ بن ناجذٍ ، عن عليٍّ أنَّه قِيل له : بِمَا وَرِثْتَ ابْنَ عَمِّكَ ؟ .

قال أبو عبدِ اللَّه : وهَذا مِمَّا أَخطأَ فِيهِ . وقال لنَا مُوسى بنُ إسماعيلَ : هَكَذا حدَّثنا بِهِ أبو عَوانةَ مِنْ حفظِهِ ، وأَخطأَ فِيهِ ، وحدَّثَنَا

= وقال في « الميزان » (١٨٥/٣) :

« عمر بن الحسن الراسبي ، عن أبي عوانة ، لا يكاد يُعرف ، وأتى بخبرٍ باطل ؛ متنه : علي سيد العرب » .

وذكر له الحاكم شواهدَ كلها واهية ، فراجعها وراجع الكلام عليها في « اللسان » (٢٩٠/٤) .

وله شاهد آخر واهٍ. أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٠٨/١).

وراجع – أيضًا – «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني (٣٤/٣-٤٣) .

بِهِ مِنْ كِتابِهِ ، عن عُثْمانَ بنِ المغيرةِ ، عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ ، عن مَيسرةَ الكِنديِّ ، عن عليٍّ .

١٢٠ - أخبرنا محمدُ بنُ عليٍّ : ثنا محمدُ بنُ أبي يَحيى قال : سَأَلتُ أحمدَ عَن أبي مُعاويةَ ، عن الأعمشِ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا » .

فقال أحمدُ : قَبَّحَ اللَّهُ أبا الصَّلْتِ ، ذاكَ ذَكَرَ عَن عبدِ الرزَّاقِ حديثًا ليسَ لَهُ أَصْلٌ[١] .

١٢١ - أخبرني مَنصورُ بنُ الوَليدِ : ثنا إبراهيمُ بنُ الجُنيدِ ، قال : سُئِلَ يَحيى بنُ مَعينٍ ، عن عُمرَ بنِ إسماعيلَ بنِ مُجالدِ بنِ سعيدٍ ؟

فقال : كَذَّابٌ يُحدِّث- أيضًا- بحديثِ أبي مُعاويةَ، عن الأعمشِ بحديثِ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، وهَذا حَديثٌ كَذِبٌ لَيسَ لهُ أَصْلٌ[٢] .

وسَأَلْتُه عَن أبي الصَّلتِ الهَرَويِّ ؟

فقال : قد سَمِعَ ومَا أَعرفُه بِالكَذِبِ .

قلتُ : فحديثُ الأعمشِ ، عن مجاهدٍ ، عن ابنِ عباسٍ ؟ .

قال : ما سَمعتُهُ قطُّ ، ومَا بَلغَني إِلَّا عَنهُ[٣] .

---

(١) النص في « الموضوعات » لابن الجوزي (١/٣٥٤) باختصار .

(٢) النص في « سؤالات ابن الجنيد » (٥١) .

(٣) النص في « سؤالات ابن الجنيد » (٣٥٨) .

وقال محمدُ بنُ أبي يَحيى ، عن يَحيى بنِ مَعينٍ ، أنَّهُ قالَ : حدَّثني بهِ ثقةٌ : محمدُ بنُ الطُّفيلِ ، عن أبي مُعَاويةَ[1] .

وقال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللَّهِ : حسينٌ الأَشقرُ تُحدِّث عنْهُ ؟ كالمُنكرِ لذلك .

فقال : لَم يَكُن عِندي مِمن يَكْذِبُ في الحديثِ وذَكَر عنهُ التشيعَ .

فقال لَهُ العباسُ : حَدَّثَ بحديثٍ فيهِ : ذِكرُ الجُوالقيْنَ - يعني : أبا بكرٍ وعمرَ .

فقال أبو عبدِ اللَّهِ : ما هذَا بأَهْلٍ أن يُحدَّثَ عنهُ .

وقال العباسُ : وحدَّث عن ابنِ عُيينةَ ، عن ابنِ طـاوسٍ ، عن أبيهِ ، عن حجر المدريِّ [قال : قال لي علي بن أبي طالب] : إنَّكَ

---

(١) وراجع : « تهذيب الكمال » (٧٨/١٨) .

وهذا الحديث مما تفرد به أبو الصلت الهروي ، عن أبي معاويـة بهذا الإسناد ، وتكلم فيه الأئمة من أجله ، وقد رواه غيره عن أبي معاوية ، إلا أن العلماء يرون أنه حديث أبي الصلت وكل من رواه عن أبي معاوية غيره إنما سرقه منه .

وراجع : « سؤالات البرذعي » (٥١٩/٢ - ٥٢٠) ، و «المجروحين» لابن حبان (١٥١/٢ - ١٥٢) ، و « تاريخ بغداد » (١٧٣/٧) (٤٨/١١) ، و « الضعفاء » للعقيلي (١٥٠/٣) ، و « الموضوعات » لابن الجوزي (٣٤٩/١ - فما بعدها) ، و « سؤالات المروذي » (٣٠٨) ، و « البداية » لابن كثير (٣٥٩/٧ - ٣٦٠) .

سَتُقامُ بِصَنْعَاءَ فَتُعرضُ عَلَىٰ سَبِّي وتعرض على البراءةِ مني ، [فلا تتبرأ مني][1].

فاسْتعظَمَهُ أبو عبدِ اللَّهِ ، وأنكرَهُ .

قال العباسُ : وروى - أيضًا - عن ابنِ عُيينةَ ، عن ابن طَاوسٍ ، عن أبيهِ : أخبرني أَرْبعةٌ مِن أصحابِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، أن النبيَّ ﷺ قال لعليٍّ : « اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ » .

فَأَنكرَهُ أبو عبدِ اللَّهِ ، وكَأَنَّهُ لم يَشُكَّ أَنَّ هَذَيْنِ كَذِبٌ .

وحَكى له العباسُ ، عن عليٍّ أَنهُ قال : هَذان كَذِبٌ ، لَيسَ هَذا مِن حديثِ ابنِ عُيينةَ[2].

١٢٢ - أخبرنا المَرُّوذيُّ أَنَّ أَبا عبدِ اللَّهِ ذكر لُوَيْنًا[3]، فقال : حَدَّثَ بِحديثٍ مُنكَرٍ عن ابنِ عُيينةَ ، مَا لَهُ أَصْلٌ : عَمرو بنُ دينارٍ ، عن أبي جعفرٍ ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ ، عن أبيهِ قِصَّة عليٍّ : « مَا أَنَا الَّذِي أَخْرِجُكُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ » .

فأَنكرهُ إنكارًا شديدًا ، وقال : ما لَهُ أَصلٌ[4].

---

(١) الزيادات من « الضعفاء » للعقيلي .

(٢) النص في « الضعفاء » للعقيلي ترجمة حسين الأشقر (٢٤٩/١) .

(٣) في الأصل : « لوين » .

(٤) النص في « العلل » للمروذي (٢٨٠) ، وكذا « تاريخ بغداد » (٢٩٣/٥) . =

١٢٣ – أخبرنا عبدُ اللَّهِ ، قال : عَرضتُ عَلىٰ أبي حديثَ عثمانَ ، عن جريرٍ ، عن شَيبةَ بن نَعَامَةَ ، عن فَاطمةَ بنتِ حُسينٍ ، عن فَاطمةَ ،

= وقال الخطيب : « أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلًا ؛ فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة ، غير أنه مرسل ، عن إبراهيم بن سعد ، عن النبي ﷺ » .

ثم رواه من طريق عبد الله بن وهب ، والحميدي ، عن سفيان مرسلًا .

وقال البزار (١١٩٥) : « هكذا رواه محمد بن سليمان ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن محمد بن علي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، وغير محمد بن سليمان إنما يرويه عن سفيان عن عمرو ، عن محمد بن علي – مرسلًا » .

وقال الدارقطني في « العلل » (٣٦٣/٤) :

« كذا قال لوين : عن ابن عيينة ، وغيره يرويه عن ابن عيينة مرسلًا ، وهو المحفوظ » .

وأخرجه النسائيُ في « الخصائص » (ص٢٤) عن لوين ، وقال : « ولم يقل مرةً : « عن أبيه » ، وهذا أولى بالصواب » .

قلت : فهذا يدل على أن لوينًا كان يضطرب في الحديث ، ولم يكن يضبطه عن سفيان ، إلا أن أبا نعيم الأصبهاني قد روى الحديث في ترجمته من « أخبار أصبهان » (١٧٧/٢) ، وزاد :

« قال لوين : حدثنا به ابن عيينة مرة أخرى ، عن إبراهيم بن سعد ، لم يجاوز به » .

قلت : إن صح هذا ، فالخطأ من سفيان نفسه ، وما إخاله يصح . والله أعلم .

عن النبيِّ ﷺ « في العُصْبَةِ »[1] وأحاديث معهَا ، فأنكرهَا جدًّا .

وقال : هذه الأحاديثُ مَوضوعةٌ ، أو كأنَّها موضوعةٌ ، نراهُ يَتوهمُ هذهِ الأحاديثَ نسألُ اللّهَ السلامةَ ، اللهمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ[2] .

---

(١) في الأصل : « في العصمة » !

(٢) عثمان ، هو ابن أبي شيبة .

وفاطمة الثانية ، هي الكبرى ، جدة الأولى .

والنص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٣٣٣) ، و « تاريخ بغداد » (١١/٢٨٤ - ٢٨٥) للخطيب .

وقال الخطيب : « قد رواه عن جرير غير عثمان » .

ثم أسنده عن أبي العوام وحسين الأشقر - كلاهما -، عن جرير ، به .

ولفظه : « كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم ، إلا ولد فاطمة ، فإني أنا أبوهم ، وأنا عصبتهم » .

قلت : وهاتان المتابعتان فيهما نظر . وأبو العوام هذا ، هو أحمد بن يزيد بن دينار ، مجهول ، وراجع « اللسان » (١/٣٢٥ - ٣٢٦) .

وأخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١/٢٦٠) من طريق حسين الأشقر عن جرير ، به .

ثم قال : « هذا حديثٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بشيبةَ بن نعامة » .

وتعقبه السخاوي في « المقاصد » (٨٢١) ، قائلًا :

« شيبة ضعيف ، ورواية فاطمة عن جدتها مرسلةٌ ، ولكن له شاهد عند الطبراني في ترجمة الحسن من « الكبير » ، من طريق يحيى بن العلاء الرازي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعًا : « إن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وإن الله جعل ذريتي في صلب علي » . =

١٢٤ - أخبرنا المَرُّوذِيُّ أنَّ أبا عبدِ اللَّهِ سُئِلَ عن حديث النبيِّ ﷺ في الحَسَنِ والْحُسَيْنِ « إِنَّهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ الْجَنَّةِ » : أَصحيحٌ هُو ؟

قال : نعم .

قلتُ : فإنَّ قَومًا زَعَموا أنَّه لَيْس بِصَحيحٍ ؟

فأنكرَ مَا قَالُوا[1].

= ويروى - أيضًا - عن ابن عباس ، وبعضها يقوي بعضًا . وقول ابن الجوزي : « إنه لا يصح » ليس بجيد » !!

قلت : حديث جابر هذا فيه يحيى بن العلاء ، وهو تالف . وحديث ابن عباس لم أقف عليه إلا إن كان يعني ما ذكره الهيثمي عقب هذا في « المجمع » (١٧٣/٩) ، وهو ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٨٠٤ - مجمع البحرين) و « الصغير » (٢٣٨) ، والعقيلي (١٤٨/٤) من طريق محمد بن يحيى الحجري ، عن عبد الله بن الأجلح ، عن أبيه، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : جاء العباس يعود النبي ﷺ في مرضه ، فرفعه ، فأجلسه على السرير ، فقال له رسول الله ﷺ :

« رفعك الله يا عم » ، ثم قال العباس : هذا علي يستأذن ، قال : فدخل ، ودخل معه الحسن والحسين ، فقال العباس : هؤلاء ولدك يا رسول الله . قال : « وهم ولدك يا عم » قال : أحبهما . قال : « أحبك الله كما أحببتهم » .

وقال الطبراني : « لم يروه عن عكرمة ، إلا الأجلح بن عبد الله ، تفرد به ابنه عنه » .

وقال العقيلي: «لا يتابع محمد بن يحيى الحجري عليه من جهة تصح» .

وراجع «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني- حفظه الله تعالى- (٨٠٢).

(١) توسع الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في الكلام على طرق هذا الحديث في «السلسلة الصحيحة» (٧٩٦) ، فراجعه إن شئت. والله الموفق.

* فِي سَائِرِ الصَّحَابَةِ *

١٢٥ – أخبرني مُوسى بنُ حَمدونَ: نا حنبلٌ : حدثني أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا يزيدُ بنُ هارونَ : أخبرني أَبُو أُمية بنُ يَعْلَىٰ ، عن أبي الزِّنَادِ ، عن الأَعرجِ ، عن أبي هُريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنظُرَ إِلَىٰ تَوَاضُعِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ، فَلْيَنظُرْ إِلَىٰ تَوَاضُعِ أَبِي ذَرٍّ » .

قال لي أبو عبدِ اللَّهِ : اضربْ عَلَىٰ حديثِ أبي ذرٍّ .

قال: وتركتُ حَديثَهُ ؛ لأَنَّهُ مُنكَرُ الحديثِ ، فضَربتُ عليهِ[1].

١٢٦ – قال : وحدثنا وكيعٌ : ثنا سفيانُ ، عن يَحيى بنِ سعيدٍ ، عن عَبايةَ بن رِفاعةَ ، عن جَدِّهِ ، عن رافعِ بنِ خَديجٍ ، « أَنَّ جِبْرِيلَ – أو [مَلَكًا][2]– : جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ ، قال : ما تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بدرًا فِيكُمْ ؟ قال : « خِيَارُنَا » ، قال : وكَذَلِكَ هُمْ عِندَنا

---

(١) الحديث أخرجه ابن سعد (١٦٧/١/٤ – ١٦٨) .

وذكره الذهبي في «السير» (٥٩/٢)، وقال: «أبو أمية بن يعلى، واهٍ».

قلت : واسمه : إسماعيل .

(٢) في « الأصل » : « قال » ، وصوبه في الهامش ، إلا أنه غير واضح ، فصوبناه من « المسند » (٤٦٥/٣) .

خِيَارُنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ » .

قال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبدِ اللَّهِ : الثوريُّ يقولُ : عن عَبايةَ بنِ رِفاعةَ ، عن رافعِ بنِ خَديجٍ ، وغيرُهُ يقول : عَن مُعاذِ بنِ رِفاعةَ ، عن أبيهِ .

قال : لَم يَقُلْ فيهِ أحدٌ : « عن عبايةَ » غيرُ الثوريِّ .

قال : وكُنتُ أظنُّ أنَّ وكيعًا هُو الذي خالفَ فيهِ ، حتَّى رأيتُ غيرَ واحدٍ يَروِيهِ عَن الثوريِّ هكَذا .

قُلتُ : فَهذا مِنْ قِبَلِ الثوريِّ ؟ .

قال : نَعم .

وقال مُهَنَّا : سألتُ أحمدَ عن عَبايةَ ، قلتُ : لم يُدْرِكْ جَدَّهُ رافعَ بنَ خَديجٍ ؟ .

قال : لا أدري .

قلتُ : عَبايةُ بنُ رِفاعةَ أخُو مُعاذِ بنِ رِفاعةَ ؟ .

قال : لَا ، هَذَا من وَلَدِ رافعِ بنِ خديجٍ .

١٢٧ - حدَّثَنا عِصمةُ : ثنا حنبلٌ : ثنا أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا محمدُ ابنُ أبي عَديٍّ ، عن ابنِ عَونٍ ، عن محمدِ بنِ حُذيفةَ ، قال : كُنتُ أُحَدِّثُ حَديثًا عن عديِّ بنِ حاتمٍ .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : وَلَمْ يُوافِقْهُ أَحَدٌ عَلى أَنَّهُ محمدُ بنُ حُذيفةَ ، إنما

هُو : أبو عبيدةَ بنُ حُذيفةَ – يعني : في قصةِ إسلامِ عَدِيِّ بنِ حاتمٍ[1].

***

(١) الخطأ في هذا الحديث من ابن عون ، فغيره يرويه عن محمد بن سيرين ، ويسميه « أبا عبيدة بن حذيفة » .

وكان ابن عون – أحيانًا – يشك فيه ، كما في « سنن الدارقطني » (٢٢٢/٢) ، وأحيانًا لا يسميه وإنما يقول : « ابن حذيفة » ، كما في « المسند » لأحمد (٣٧٨/٤) . والله أعلم .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤٠٣/٢/٤ – ٤٠٤) : « أبو عبيدة بن حذيفة ... سمعت أبي يقول : لا يسمى » .

❋ الْخِلَافَــةُ ❋

١٢٨ – أخبرنا المَرُّوذِيُّ قال : ذكرتُ لأبي عبدِ اللَّهِ حديثَ سَفينةَ ، فصحَّحهُ ، وقال : هُو صَحيحٌ .

قُلتُ : إنَّهُم يَطْعَنُونَ في سعيدِ بنِ جُمْهَان ؟

فقال : سعيدُ بنُ جُمهانَ ثِقةٌ ، روى عنه غيرُ وَاحدٍ ، منهم : حمادٌ وحشرجٌ وَالعوامُ .

قلتُ : إنَّ عباسَ بنَ صالحٍ حكى عن عَلِيِّ بنِ المدينيِّ ، عن يحيى القطانِ أنه تَكَلَّم فيهِ؟ فَغضبَ، وقال : بَاطلٌ مَا سَمعتُ يَحيى يَتكلَّم فِيهِ .

وأخبرني محمدُ بنُ عليٍّ ، قال : سمعتُ محمدَ بنَ مُطَهِّرٍ المِصِّيصيَّ [...][1] ذكرَ أبو عبدِ اللَّهِ : حمادَ بنَ سلمةَ ، عن سعيدِ بنِ جُمهانَ ، عن سفينةَ – في الخلافةِ .

وقال : عَلِيٌّ – عندنا – من الخُلفاءِ الراشدينَ المهديينَ ، وحمادُ بنُ سلمةَ – عِندنا – ثِقةٌ ، وما نَزْدَادُ كَلَّ يَومٍ فِيهِ إلَّا بَصيرةً[2].

---

(١) كلمة غير واضحة بالأصل . ولعلها : « قال » .

(٢) هذه النصوص ذكرها ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (١٨٤/٢) . =

١٢٩ – وأخبرنا الدُّوريُّ ، قال : سمعتُ يَحيى يقول : حَشرجُ بنُ نُباتَةَ كوفيٌّ ثِقةٌ[١]، وسعيدُ بنُ جُمهانَ بصريٌّ ثِقةٌ[٢].

وأخبرني عبدُ اللَّهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الحميدِ الأَنباريُّ ، أنه سأَلَ أبا عبدِ اللَّهِ عن التَّفضيلِ والخلافةِ ؟ فذهبَ في التفضيل إلى حديثِ ابنِ عُمرَ ، وفي الخلافةِ إلى حديثِ سفينةَ . فَذَكرتُ له حديثَ الأَحْجار ،

= وقال أبو زرعة الدمشقي في « تاريخه » (١١٥٨) :

« سألت أحمد بن حنبل عن حديث سفينة : « الخلافة بعدي ثلاثون سنةً » ، يثبت ؟ قال : نعم ، قد رواه بهزٌ ، عن حماد بن سلمة ، عن سعيد بن جُمْهان ، عن سفينة ، وحسبتُ أنه قال : ورفع مِن ذِكرِ بهز » .

وراجع : « السلسلة الصحيحة » للشيخ الألباني (٤٥٩) .

تَنْبِيــهٌ :

وقع في « تهذيب الكمال » (١٠/٣٧٧) في ترجمة « سعيد بن جُمْهان » :

« قال أبو عُبيد الآجُرِّيُّ ، عن أبي داود : ثقة .

وقال في موضع آخر : هو ثقة إن شاء الله ، وقوم يضعِّفونه ، إنما يُخاف مِمَّن فوقَه ، وسمى رجُلًا – يعني : سفينة » اهـ .

كذا ، وفيه نظر ، فسفينةُ صحابيٌّ ، لا يُخافُ مِن مِثلِهِ ، ولعلَّ هذا تخليط من الآجري .

والله أعلم .

(١) « تاريخ الدُّوري » (١٤٧٩) (١٦١٧) .

وفي موضع آخر (٣١٢٩) : « ليس به بأس » .

(٢) « تاريخ الدُّوري » (١٤٨١) (٣٤٣٣) (٣٦٩٥) .

فلم يعرِفْهُ . فقلتُ : رَواهُ ابنُ الحِمَّانِيِّ وأبو الأَحوص محمدُ بنُ نصرٍ الأثرمُ[1]: ثنا يحيى بنُ عبدِ الحميدِ الحمانيُّ : ثنا حشرجُ بنُ نُباتةَ ، عن سعيدِ بنِ جُمهانَ ، عن سفينةَ مولىٰ النبيِّ ﷺ ، أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أرادَ أن يبني مسجدَ قُباء جاءَ بِحَجرٍ فوضعهُ ، ثم جاءَ أبو بكرٍ بحَجرٍ فوضَعه إلى جانب حَجري[2]، ثم جَاء عُمَرُ بحجرٍ فوضَعه إلى جانبِ حَجَرِ أبي بكرٍ ، ثم جاءَ عثمانُ بنُ عفـانَ بحجرٍ فوضَعَهُ إلى جانبِ حجرِ عُمرَ، ثم قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ بَعْدِي»[3].

---

(١) ترجمته في « تاريخ بغداد » (٣/٣١٣) .

(٢) كذا بالأصل ، والأشبه : « حجره » أو « حجر النبي » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/١/١١٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١/٢٩٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٢/٤٤٠) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١/٢١٠) .

وقال البخاري : « وهذا لم يتابع عليه – يعني : حشرجًا –؛ لأن عمر بن الخطاب وعليًّا قالا : لم يستخلف النبي ﷺ » .

وكذا قال في « التاريخ الصغير » (١/٢٢٧–٢٢٨) و« الضعفاء » ، ونقله عنه الباقون .

لكن قال ابن عدي : « وهذا الذي أنكره البخاري على حشرج ، قد رُوِيَ بغير هذا الإسناد » .

ثم روى نحوه من طريق محمد بن الفضل بن عطية ، عن زياد بن علاقة ، عن قطبة بن مالك – وهو عم زياد بن علاقة : لما بنى ﷺ المسجد وضع حجرًا – فذكر هذه القصة » .

ثم قال : « وقد قمتُ بعذره في الحديث الذي أنكره البخاري عليه ، فأوردته بإسناد آخر » . =

قالَ الأثرمُ : قال لي أبو عبدِ اللَّهِ : اكْتُبْ هَذا ، فإِنَّهُ يُقَوِّي قَوْلَ مَنْ ذَهبَ إِلَى أَنَّ عَلِيًّا خليفةٌ ، وأَمْلَاه علينا مِن كتابِهِ[1].

١٣٠ - وحدَّثَنا أبو عبدِ اللَّهِ : ثنا إسحاقُ بنُ يُوسفَ الأَزرقُ : ثنا عبدُ المَلِكِ ، عن سَلمةَ بنِ كُهَيلٍ ، عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ ، عن محمدِ بنِ الحنفيةِ ، قال : « كُنتُ مَعَ عَلِيٍّ ، وَعُثمانُ مَحصورٌ ، فأَتَاهُ رَجُلٌ فقال : إنَّ أَميرَ المؤمنينَ مَقتولٌ ، ثم جاءَ آخرُ ، فقال : إنَّ أَميرَ المُؤمنينَ مَقتولٌ الساعةَ ، قال : فَقامَ عليٌّ فأَخذتُ بِوسطه تَخَوُّفًا عَليهِ ، فقال : خَلِّ ، لا أُمَّ لكَ ، فَأَتَى عليٌّ الدَّارَ وقَد قُتِلَ الرجلُ ، فأَتَى دَارَهُ فأَغْلَقَ بَابَهُ ، فأَتَاهُ الناسُ ، فَضَرَبُوا عَليهِ بَابَهُ ، وَدَخلوا عليهِ ، وَقالوا : إنَّ هَذا قَدْ قُتِلَ ، وَلا بُدَّ للناسِ مِن خَليفةٍ ، ولا نَعلمُ أَحدًا

= فتعقبه الحافظ ابن حجر ، فقال في « التهذيب » (٣٧٨/٢) :
« قلت : الإسناد الذي زعم ابن عدي أنه متابع لحشرج أضعف من الأول ؛ لأنه من رواية محمد بن الفضل بن عطية ، وهو ساقط » .
قلت : مراد ابن عدي تبرئة حشرج ، لا تقوية الحديث ، فالحديث المنكر لا يتقوى أبدا ، فكأن ابن عدي يرى أنه أخطأ في الإسناد فحسب، فلذا ذكر أن المتن يروى بإسناد آخر ، فكأنه يرى أن هذا المتن إسناده هو الإسناد الآخر الذي ذكره ، أخطأ حشرج فرواه بإسناده المذكور . والله أعلم .

(١) الظاهر أن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يعني الحديث الأول ، أي : حديث « الخلافة ثلاثون سنة » الذي تقدم قبل هذا ، فإن حديث الأحجار هذا ليس فيه دلالة على ما ذكر . والله أعلم .
وراجع : «تاريخ ابن عساكر» ترجمة عثمان بن عفان (ص٥١٦-٥١٧).

أحَقّ بِها مِنكَ . قال : فإن أَبَيْتُم عَلَيَّ فإنَّ بَيْعَتي لا تكونُ سِرًّا ، ولَكِن أَخْرجُ إلى المسجدِ ، فَمَن شَاءَ أنْ يُبَايعنِي بَايَعَنِي . قال : فَخرجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَبَايَعَهُ الناسُ » .

قال أبو عبد الله : ما سَمِعْتُه إلَّا مِنْهُ ، ما أَعْجَبَهُ مِنْ حَديثٍ[1].

***

---

(١) راجع : « تاريخ الطبري » (٤/٤٢٧ - ٤٢٩) .

* صِفِّينُ وَالْجَمَلُ *

١٣١ – أخبرنا إسماعيلُ الصَّفَّارُ قال : سَمعتُ أبا أُمية مُحمدَ بنَ إبراهيمَ يقول : سَمعتُ في حَلْقةِ أحمدَ بنِ حَنبلٍ ، ويَحيى بنِ مَعينٍ، وأبي خيثمةَ ، والمعيطيِّ ، ذكروا : « تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ » .

فقالوا : مَا فيهِ حَديثٌ صَحيحٌ .

سمعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ إبراهيمَ قال : سمعتُ أبي يقول : سَمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول : رُوِيَ في عمَّار : « تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ » ثَمَانِيَةٌ وعِشْرُونَ حَدِيثًا ، لَيسَ فِيها حديثٌ صحيحٌ[1] .

---

(١) ذكر ابن رجب في « شرح البخاري » (الحديث : ٤٤٧) هذا النقل عن أحمد من طريق الخلال ، ثم قال :

« وهذا الإسناد [يعني: إسناد الخلال إلى أحمد] غير معروف ، وقد رُوِيَ عن أحمد خلافُ هذا .

قال يعقوب بن شيبة السدوسي في مسند عمار من « مسنده » : سمعت أحمد بن حنبل سُئل عن حديث النبي ﷺ في عمار : « تقتله الفئةُ الباغيةُ » ؟ فقال أحمد : كما قال رسول الله ﷺ : « تقتله الفئةُ الباغيةُ » ، وقال : في هذا غير حديث صحيح عن النبيِّ ﷺ ، وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا .

وقال الحاكم في « تاريخ نيسابور » : أبا عيسى [كذا، ولعل صوابه : =

....

= « سمعت أبا عيسى »] محمد بن عيسى الفارض - وأثنى عليه - : سمعت صالح بن محمد الحافظ ، يعني : جزرة ، يقول : سمعت يحيى بن معين وعلي بن المديني يصححان حديث الحسن عن أمه عن أم سلمة : « تقتل عمارًا الفئة الباغية » .

وقال أحمد : « لا أتكلم في هذا ، السكوت عنه أسلم » اهـ .

قلت : وقال عثمان بن أبي شيبة في «سؤالاته لابن المديني» (٧٨) :

« سمعت عليًّا يقول : أنا لا أحفظ عن خالد ، عن سعيد بن أبي الحسن ، إلا هذا الحديث ، يعني : حديث أم سلمة : تقتل عمارًا الفئة الباغية » .

وراجع « شرح علل الترمذي » لابن رجب (٥٣٩/١) .

هذا ، وقد روى البخاري (٥٤١/١ فتح) حديث خالد الحذاء ، عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاسمعا من حديثه - الحديث ، وفيه : قصة بناء المسجد ، وفيه : « ويح عمارٍ تقتله الفئة الباغية ، يدعوهم إلى الجنة ، ويدعونه إلى النار » .

قال الحافظ ابن حجر :

« اعلم أن هذه الزيادة [يعني : تقتله الفئة الباغية] لم يذكرها الحميدي في « الجمع » ، وقال : إن البخاري لم يذكرها أصلًا ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدي : ولعلها لم تقع للبخاري ، أو وقعت فحذفها عمدًا . قال : وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث » .

قال الحافظ :

« ويظهر لي أن البخاري حذفها عمدًا ؛ وذلك لنكتة خفية ، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ ، فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري ، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند ، =

= عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، فذكر الحديث في بناء المسجد ، وحملهم لبنة لبنة ، وفيه : فقال أبو سعيد : فحدثني أصحابي – ولم أسمعه من رسول الله ﷺ – أنه قال : يا ابن سمية ! تقتلك الفئة الباغية » . وابن سمية ، هو عمار ، وسمية اسم أمه .

وهذا الإسناد على شرط مسلم ، وقد عَيَّنَ أبو سعيد من حدثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، قال : حدثني من هو خير مني أبو قتادة – فذكره . فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث » اهـ .

وراجع « دلائل النبوة » للبيهقي (٥٤٧/٢ – ٥٤٩) ، و « البداية » لابن كثير (٢١٧/٣) .

قلت : وقد رُوِيَ حديث : « تقتل عمارًا الفئة الباغية » عن جماعة من الصحابة .

فمنهم : أبو هريرة .

رواه الترمذي (٣٨٠٠) من طريق الدراوردي ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث العلاء بن عبد الرحمن » .

قال ابن رجب في « شرح البخاري » :

« إسناده – في الظاهر على شرط مسلم ، ولكن قد أعله يحيى بن معين بأنه لم يكن في كتاب الدراوردي ، قال : وأخبرني من سمع كتاب العلاء – يعني : من الدراوردي – ليس فيه هذا الحديث . قال يحيى : والدراوردي حفظه ليس بشيء ، كتابه أصح » .

قلت: وهذا رواه عن ابن معين أبو خالد الدقاق في روايته عنه (٣٦٢). =

١٣٢ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ : حدَّثني أبي : ثنا أُميةُ بنُ خالدٍ ، قال : قلتُ لشعبةَ : إن أَبا شَيبةَ حَدَّثنا عن الحَكمِ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي لَيلى أنهُ قال : شَهِدَ صِفِّينَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ سَبعُونَ رَجُلًا . فقال : كَذَبَ ، واللَّهِ لَقَدْ ذَاكرتُ الحَكَمَ بِذَلكَ وذَكرنا في بيتِهِ فَما وَجَدْنا شَهِدَ صِفِّينَ مِنْ أَهلِ بَدْرٍ سِوى خُزيمة بن ثَابت .

= ومنهم : حذيفة :

أخرجه الترمذي (٣٧٩٩م) .

وأخرجه الطبراني (٥/٢٢٠ - ٢٢١) عن زيد بن أبي أوفى ، و (٥/٢٦٦) عن أبي اليسر ، وزياد بن الفرد ، و (١٩/١٧٠ - ١٧١) عن أبي اليسر ، و (١٩/٣٣٠ - ٣٣١) عن عمرو بن العاص، و (١٩/٣٣١) عن عبد الله بن عمرو، وعن أبي رافع (١/٣٢٠)، وعن أم سليم (٢٣/٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٩- ٣٧٠) ، وعن خزيمة بن ثابت (٤/٨٥) ، وعن أبي أيوب الأنصاري (٤/١٦٨) ، ومعاوية (١٩/٣٩٦) .

وانظر : « سؤالات الحاكم للدارقطني » (٢٥٧) و « الدلائل » للبيهقي (٢/٥٥٠) .

وقال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣/١١٤٠) :

« وتواترت الآثار عن النبي ﷺ أنه قال : « تقتل عمارًا الفئة الباغية » ، وهذا من إخباره بالغيب وأعلام نبوته ﷺ ، وهو من أصح الأحاديث » .

وكذا قال المزي في « تهذيب الكمال » (٢١/٢٢٤) .

وراجع : « السلسلة الصحيحة » (٧١٠) .

والله الموفق ، لا رب سواه .

قال أبي : وحَدَّثنا رَوْحٌ ، قال : كَانَ شُعبةُ يُنكرُ أَن يَكونَ أبو الهيثمِ ابنُ التيهانِ شَهدَ صِفِّينَ .

قال أبي : حدثنا إسماعيلُ : ثنا منصورُ بنُ عبدِ الرحمنِ ، قال : قال الشعبيُّ : لَمْ يَشهدْ الجَمَلَ مِنْ أُصْحابِ النبيِّ ﷺ غير عليٍّ ، وَعَمَّار ، وطَلحة ، وَالزُّبَيْر ، فإنْ جَاءوا بخامِسٍ فأنا كَذَّابٌ[1].

١٣٣ - وحدثنا رَوحٌ : ثنا شعبةُ ، قال : كان أبو جُحيفةَ مَعَ عَلِيٍّ يَوْمَ الجَمَلِ عَلى أَهلِ المدينةِ[2].

أخبرني محمدُ بن أبي هارونَ أن إسحاقَ بنَ إبراهيمَ ، قال : قال أبو عبد الله : أَمَّا هُوه[3] فلحق بالدَّيْلَمِ فلم يَشهدْ الجملَ ، ثم قال : أما أهلُ الكُوفةِ لو قدرُوا يُلطخونَ كلَّ أحدٍ لفَعلوا .

❋ ❋ ❋

(١) راجع : « العلل » لعبد الله بن أحمد (٩٥٨) .
(٢) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٩٥٦) .
(٣) كذا .

❋ فِي بَنِي أُمَيَّةَ ❋

١٣٤ – قال مُهنا : سألتُ أحمدَ ، عن حديث الأعمشِ ، عن أبي وائلٍ ، أنَّ معاويةَ لَعِبَ بالأصنامِ .

فقال : مَا أَغْلَطَ أهل الكوفةِ على أصحابِ رسولِ اللَّهِ ، ولَم يُصححْ الحديثَ .

وقال : تكلَّم به رجلٌ من الشِّيعةِ .

١٣٥ – وقلتُ لأحمدَ ويَحيى : حَدَّثُوني عن عبد المجيدِ بن أبي رَوَّادٍ، عن عُبيدِ اللَّهِ بن عُمَر، عن نافعٍ، عن ابن عُمرَ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لِكُلِّ أُمَّةٍ فِرْعَونُ ، وَفِرْعَونُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ » .

فقالا جَميعًا : ليس بصحيحٍ ، وَليس يُعرفُ هذا الحديثُ من أحاديثِ عُبيدِ اللَّهِ ، وَلم يسمعْ عبدُ المجيدِ بنُ أبي رَوَّادٍ من عُبيدِ اللَّهِ شيئًا ، يَنبغي أن يكونَ عبدُ المجيد دَلَّسهُ ؛ سَمِعَهُ من إنسانٍ ، فحدَّثَ بهِ[1].

---

(١) النص في « العلل المتناهية » (١/٢٨٠) .

وقال الشوكاني في « الفوائد المجموعة » (ص٤٠٧) : « هو موضوع » . =

١٣٦ – وسألت أحمدَ ، عن حديثِ شريكٍ ، عن ليثٍ ، عن طاوسٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بن عمرٍو ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « يَطْلُعُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ » ، فطلعَ معاويةُ .

قال : إنما رواهُ ابن طاوس ، عن أبيه ، عن عبدِ اللَّهِ بن عمرٍو أو غيرِهِ ، شكَّ فيهِ .

قال الخَلَّالُ : رواه عبدُ الرزاقِ ، عن مَعمرٍ ، عن ابن طاوسٍ ، قال : سمعتُ فُرخاشَ[1] يُحدِّثُ هذا الحديثَ عن أبي[2]، عن عبدِ اللَّهِ ابن عمرٍو .

١٣٧ – قال : وسألتُ يحيى ، عن سليمان بن أبي سليمان ، يُحدِّثُ عنهُ العَوَّامُ بن حوشب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الْخِلَافَةُ بِالْمدِينَةِ ، وَالْمُلْكُ بِالشَّامِ » .

فقال : لا نَعرفُ هذا – يعني : سُليمانَ بنَ أبي سليمانَ .

وقال لي أحمد : أصحابُ أبي هريرةَ المعروفُونَ ليسَ هذا عندَهُم[3].

= وقال ابن الجوزي : « وقد رُوِيَ نحْوُهُ من حديث أبي ذر ، ولا يصح » .

(١) كذا بالأصل مضبوطًا .

(٢) كذا .

(٣) هكذا الحديث هنا ، عن سليمان بن أبي سليمان، عن أبي هريرة مباشرة ، وقد قيل : إنه سمع من أبي هريرة ، كما في « تهذيب الكمال » (١١/٤٤٢) . =

١٣٨ - وأخبرنا عبدُ اللَّهِ : حدثني أبي : نا سليمانُ بن حرب : ثنا حمادُ بن زيدٍ ، قال : قال رجلٌ لأيوبَ : إن عَمْرو بن عُبَيْد روى عن الحسنِ ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِذَا رأيتم - يعني - معاوية على المنبر » .

فقال : كذبَ عمرٌو .

قال : وسألتُ أبي أن يحدثني بحديث عمرو بن عبيد ، قلت :

= لكن رواه يحيى بن معين ، عن هشيم ، عن العوام ، عن سليمان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

فزاد : « عن أبيه » .

أخرجه الحاكم (٣/٧٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٦/٤٤٧) ، وذكره ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢/٧٦٦) .

وتابعه عمرو بن عون ، عن هشيم .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢/٢/١٦) . والبيهقي .

وكذا سعيد بن سليمان سعدويه .

أخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢/١٨٦) .

وقال الحاكم : « صحيح » .

فتعقبه الذهبي ، قائلًا : « سليمان وأبوه مجهولان » .

وقال ابن الجوزي : « هذا لا يصح » .

وقال ابن كثير في « البداية » (٨/٢٠) : « غريب جدًّا » ، هذا ، وقد رواه نعيم بن حماد في « الفتن » عن أبي هريرة موقوفًا - كما في « الجامع الكبير » للسيوطي -، وكأنه أشبه .

راجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (١١٨٨) . والله أعلم .

أعرفها . فأملى عليَّ ، عن سهل بن يوسف ، عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن ، فقال : اتركْهُ ؛ كَذبَ عَلَى الحسنِ .

أخبرني عُبَيْد الله بن حنبل : حدثني أبي : سمع أبا عبدِ اللَّهِ يقول : كان عمرو بن عبيد يحدِّثُ الناسَ : « قولَ الحسن » ، فيُكْتَب عنه : « قال الحسن » ، وإنما يعني نَفْسَه ، وكان عمرو بن عبيد يتَّهم بالكَذبِ ، وكان يغلو في رأيه[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) النص في « علل الحديث » لعبد الله (٨٤٢) (٨٤٣) .

هذا ، ومراد الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - أن عمرو بن عبيد كان يذكر في المجلس رأيه الخاص ، أو يسأل عن الشيء ، فيقول - مثلًا - « هذا من قولي الحسن » ، يقصد أن يصف قوله ورأيه بالحُسْن ، فيتوهم السامعون أنه يعزو هذا القولَ إلى الحسن ، وهو : البصري ؛ لأنهُ كان قد جالسه ، ثم اعتزله ، فيكتبون : « قال الحسن » ، متوهمين أنه من قول الحسن البصري .

وفي « تهذيب التهذيب » (٨/٧٤) :

« قال الساجي : حدثني محمد بن عمر المقدمي ، عن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، قال : كان عمرو بن عبيد إذا سئل عن شيءٍ ، قال : « هذا من قول الحسن » ، فيوهمهم أنه من قول الحسن البصري » .

وراجع : « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٨٥٠) ، و « الموضوعات » (٢/٢٤) ، و « اللآلىء » (١/٤٢٥) .

* فَضَائِلُ مُعَاوِيَةَ *

١٣٩ – قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن الطلحي يعقوب ، نكتبُ عنهُ ؟

قال : ليس هو موضعًا للكتاب ، وَلم يحمده ، وَلم يرضه .

وسألته عن إسحاق بن يحيى الطلحي ؟

فقال : ليسَ بشيءٍ .

وقال – أيضًا – : متروكُ الحديثِ .

قُلتُ : بلغني ، عن يحيى بن سعيد في إسحاق بن يحيى قال : ذاك شبه لا شيء .

قال أحمدُ : نعم ، هو كذاك .

فقلت : حدثني يعقوب بن يوسف الطلحي قال : حدثني عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن دينار المهلبيُّ ، قال : سمعت إسحاق بن يحيى بن طلحة ، قال : سمعتُ عمِّي عيسى بن طلحة ، قال : أرسلني أبي أدعو له معاويةَ فوجدتُه مشغولًا بشيءٍ من أمر النساء – وذكر الحديث ، إلى أن قال : فلما نظر إليه مقبلًا ، قال : أما إني سمعتُ رسولَ اللّهِ يقول : « إِنَّهُ لَمُوَفَّقٌ ، أَوْ رَشِيدُ الْأَمْرِ » .

فقلت لأبي يوسف : الشَّكُّ مِنْكَ ؟

فقال : لا ، كذا قال عبدُ الرحمن !

فقال أحمد : إن كان قال لك : « حدثني عبد الرحمن » ، فقد كذب ؛ لأن عبدَ الرحمن لم يكُن يحدِّث عن إسحاق بن يحيى ؛ لأنه متروك الحديث .

قلت : فَمِنْ أين كان إسحاقُ ؟

قال : كوفيٌّ .

قلت : وَما شأنُه .

قال : منكَرُ الحديثِ .

١٤٠ – أخبرنا محمد بن ياسين بن بشير بن أبي طاهر المديني ، قال : كتب إليَّ إبراهيم بن يماني ، أن سَلْ لي أحمدَ بنَ حنبلٍ ، عن حديثٍ رواه عبيدُ الله بن موسى ، عن الثوريِّ ، عن الأجلحِ ، عن الشعبي ، عن النعمانِ بن بشير ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ أَحَبَّ مُعَاوِيَةَ فَقَدْ أَحَبَّنِي ، وَمَنْ أَبْغَضَ مُعَاوِيَةَ فَقَدْ أَبْغَضَنِي » .

فكتب إليَّ أنِّي سألت أحمدَ ، فقال : الأجلح يتشيع ، [كيف][1] يروي مِثْلَ هذا ؟!

وقال : لو رواه شاميٌّ لكان ، فأمَّا أهلُ الكوفةِ فلا[2].

---

(١) هذه الكلمة طُمِسَ أَوَّلُها في الأصل ، لكن الظاهر منها واضح .
(٢) قول الإمام هذا ، مما يدل على شفوف نظره ، ودقة نقده – رحمه الله =

....

= تعالى – ؛ إذ استدل على براءة الأجلح من عهدة هذا الحديث بأنه حديث في فضل معاوية ، ومثل هذا يبعد أن يرويه شيعي مثل الأجلح ؛ لأن من عادة الشيعة رواية ما فيه فضيلة لعلي وآل البيت ، وما فيه ذَمٌّ ونَقيصة لمعاوية وأتباعه .

وهو بهذا يذهب إلى أن الأجلح ليس له معنى في هذا الحديث ، وأنه ليس من حديثه ، وإنما أخطأ فيه واحد ممن دونه ، فألصقه به خطأ ووهمًا .

والظاهر أنه يوهم فيه عبيد الله بن موسى ، ويراه انقلب عليه ، أو دخل عليه حديث في حديث .

ويؤكد هذا ؛ أن عبيد الله بن موسى ليس من المبرزين من أصحاب الثوري مثل القطان وابن مهدي وابن المبارك وأمثالهم، فتفرده عن الثوري بمثل هذا الإسناد والمتن مما لا يُحتمل من مثله .

وسأل عثمان بن سعيد الدارمي يحيى بن معين عن أصحاب سفيان الثوري (٩٠) (١٠٤)، فذكر أبرزهم ، ثم قال الدارمي ليحيى (٩٨) (٩٩) :

« قلت : فيحيى بن يمان ؟ .

فقال : أرجو أن يكون صدوقًا .

قلت : فكيف هو في حديثه ؟

فقال : ليس بالقوي .

قلت : فعبيد الله بن موسى ؟

فقال : ثقة ، ما أقربه من ابن اليمان » .

وقد وَهَّمَ الإمام أحمد عبيد الله بن موسى في حديث آخر في هذا الكتاب ، يرويه عن الثوري ، وسيأتي برقم (١٧١) وقال هناك : =

١٤١ - قال مهنا : سألت أبا عبد الله ، عن حديث معاوية بن صالح ، عن يونس بن سَيف ، عن الحارث بن زياد ، عن أبي رُهْم ، عن العِرباض بن سارية ، قال : دعانا النبيُّ ﷺ إلى الغداء المبارك ، وسمعته يقول : « اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ - يعني : معاويةَ - الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ ، وَقِهِ الْعَذَابَ » .

فقال : نعم ؛ حدثناه عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاويةَ بن صالح .

قُلتُ : إن الكوفيين لا يذكرون هذا : « عَلِّمْهُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَقِهِ الْعَذَابَ » ، قطعوا منه ؟

قال : كان عبد الرحمن لا يذكره ، ولم يذكره إلا فيما بيني وبينه[1].

* * *

= « عبيد الله بن موسى ، لم يكن صاحب حديث » .

وقريب من قول أحمد في هذا الحديث قول أبي أسامة في حديث ابن مسعود الآتي تحت رقم (١٧٠) .

(١) حديث « الغداء المبارك » :

أخرجه أحمد (٤/١٢٧) ، والنسائيُّ (٤/١٤٥) ، وابن خزيمة (١٩٣٨) ، وابن حبان (٣٤٦٥) ، والبيهقي (٤/٢٣٦) عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاوية ، به .

وأخرجه أحمد - أيضًا - (٤/١٢٦) ، وابن أبي شيبة (٣/٩) ، =

= وأبو داود (٢٣٤٤) ، والبزار (٩٧٧ - كشف الأستار) ، والطبراني (٦٢٨/١٨) من طرق أخرى عن معاوية .

وقال البزار : « لا نعلمه عن العرباض ، إلا بهذا الإسناد ، ويونس ، والحارث لا أعرفهما » .

وأما حديث معاوية :

فقد أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢٧٣/١) من طرق عن معاوية ، به .

وقال : « لا يصح » .

وقال الذهبي في « السير » (١٢٤/٣) :

« رواه ابن مهدي ، وأسد السنة ، وأبو صالح وبشر بن السري عن معاوية . وهذا في « جزء ابن عرفة » مُعْضَلٌ ، سقط منه العرباض وأبو رهم » .

ثم ساق له شواهد . والله أعلم .



❋ ذَمُّ بَنِي أُمَيَّةَ ❋

١٤٢ - وقال مهنا : سألتُ أحمدَ عن علي بن علقمة ، عن ابن مسعود : « لِكُلِّ شَيْءٍ آفَةٌ ، وآفَةُ الدِّينِ بَنُو أُمَيَّةَ » ؟

قال : هذا منكرٌ[1] .

١٤٣ - قال : وذكرت لأحمد : حدَّثوني ، عن شعبة ، عن منصور ، عن أبي إدريس ، عن المُرْهِبي ، عن ابن عباس ، قال : « إنَّ بَنِي أُمَيَّةَ وَطِئُوا عَلَى سَمَاحِ الدِّينِ ، وذَبَحُوا كِتَابَ اللَّهِ بِشَفْرَةٍ » .

فقال : حدثناه غندر ، عن شعبة .

قلتُ : منكر ؟

قال : نعم ؛ منكر .

❋ ❋ ❋

(١) هذا النص وقع في الأصل قبل هذه الترجمة تابعًا للترجمة السابقة ، فأخرناه إلى هنا لمشابهته بهذه الترجمة . والله أعلم .

❋ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرُهُ ❋

١٤٤ – قال : وسألت أحمد ، عن يزيدَ بن معاويةَ بن أبي سفيان ؟

فقال : هو الذي فعلَ بالمدينةِ ما فعلَ ، قتل من أصحابِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ ، ونَهَبَهَا .

قلتُ : فيذكرُ عنه الحديثُ ؟

قال : لا يذكرُ عنه حديثٌ .

١٤٥ – وسألتُه عن يزيدَ بنِ عبد الملك بن مروان ؟

فقال : هذا أفضلُ مِن ذاك – يعني : يزيد بن معاوية .

قلتُ : يذكر عنه الحديثُ ؟

قال : نعم .

١٤٦ – وسألتُه : عن عمر بن سعد بن أبي وقَّاص ؟

قال : لا ينبغي أن يحدَّثَ عنهُ ، لأنه صاحبُ الجيوشِ وصاحبُ الدماءِ ، هو الذي شَهِدَ قتلَ حسين بن علي .

قلتُ : بَلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال : كان عمرُ بن سعدٍ لا يُعتمدُ عليهِ .

١٤٧ - وسألته عن مالكٍ الأَشْتَرِ[١]: يُروىٰ عنه الحديثُ ؟

قال : لا .

١٤٨ - وسألته عن عبد الله بن الكواء[٢]: يُروىٰ عنه الحديثُ ؟

قال : لا .

١٤٩ - وسألته عن يزيد بن المُهَلَّب ؟

فقال : بصريٌّ صَاحب فِتنةٍ .

١٥٠ - وسألته عن الحجاج[٣]؟

فقال : كان قَتَّالًا للأنفسِ .

١٥١ - وقال أبو طالب : سألتُ أحمد : عَنْ مَنْ قال : لعن اللَّهُ يزيدَ بنَ معاويةَ ؟

فقال : لا تَكَلَّمْ في هذا .

قلت : ما تقول ؟ فإن الذي تكلم به رجلٌ لا بأس به ، وقال :

---

(١) هو : مالك بن الحارث بن عبد يغوث ، أدرك الجاهلية ، وكان من شيعة علي .

ترجمته : في « تهذيب الكمال » (١٢٦/٢٧) .

وراجع : مصادر ترجمته في هامشه .

(٢) هو : عبد الله بن أوفى اليشكري .

(٣) هو : الحجاج بن يوسف الثقفي .

أنا صائرٌ إلى قول أبي عبد الله .

فقال أبو عبد الله : قال النبي ﷺ : « لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ »(١) فأرى الإمساكَ أحبَّ إليَّ(٢).

١٥٢ – وقال صالحٌ : قلتُ لأبي : الرجل يُذكر عنده الحجاجُ أو غيره ، يَلْعَنُهُ ؟

فقال : لا يعجبني ، لَو عَمَّ فقال : ألا لعنةُ اللَّهِ على الظالمينَ .

١٥٣ – وروى الخَلَّالُ بإسناده ، عن الربيع بن مسلم ، قال : سمعتُ الحسنَ بن أبي الحسن يقول : الْعَنُوا قَتَلَةَ عثمانَ ، فيقال له : قتله محمدُ بنُ أبي بكر ، فيقول : الْعَنُوا قَتَلَةَ عثمان ، قَتَلَهُ مَنْ قَتَلَهُ .

وعن منصور ، قال : قلتُ لإبراهيم : ما ترى في لَعْنِ الحجاج وضَرْبِهِ(٣) من النَّاس ؟ .

قال : ألا لعنةُ اللَّهِ على الظالمين .

١٥٤ – أخبرنا عبد الله ، قال : قال أبي في حديث يزيدَ بن زُريع ، عن شعبة ، قال : أنبأني عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سَلِمة ، قال : دخلنا على عمر معاشر مذحج ، وكنتُ من أقربِهم

---

(١) حديث صحيح ، أخرجه الشيخان وغيرهما .

(٢) النص في « المنهج الأحمد » للعليمي (١/١١٢) وفيه زيادة ، وهي : « وقال : « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم » ، وقد كان يزيد فيهم » .

(٣) أي : ومن على شاكلته .

منه مجلسًا ، فجعل عمر ينظر إلى الأشترِ ويصرفُ بصرَهُ ، فقال لي : أمنكم هذا ؟ قلتُ : نعم ، يا أمير المؤمنين ، قال : ما له قاتَلَهُ اللَّهُ ؟! كفى اللَّهُ أمةَ محمد شرَّه ، وَاللَّهِ إني لأحسب أن للمسلمين منه يومًا عصيبًا .

قال أبي : قرأته في كتاب عَمِّي صالح بن حنبل ، عن الهيثم بن عدي ، عن عبد الله بن عمرو بن مرة ، عن أبيه - يعني : هذا الحديث[1].

* * *

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) .

❋ فِي الْقَدَرِ ❋

١٥٥ – أخبرنا الميمونيُّ : ثنا ابن حنبل : ثنا أنسُ بن عياض : أخبرني عمر بن عبد الله مولى غُفْرَةَ ، عن عبدِ الله بن عُمَر ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وإِنَّ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ ، فَإِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » .

قال أبو عبدِ اللَّهِ : ما أرىٰ عمرَ بنَ عبدِ اللَّهِ لَقِيَ عبد الله بن عمر[1] .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (٢/٨٦) ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١/١٥٢) ، عن أنس بن عياض ، به .

وخالفه عبد الرحمن بن صالح بن محمد الأنصاري فقال : عن عمر بن عبد الله مولى غفرة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، به .

فزاد نافعًا بينهما .

أخرجه أحمد (٢/١٢٥) – أيضًا –

وخالفهما سفيان الثوري ، فقال : عن عمر مولى غفرة ، عن رجل ، عن حذيفة .

أخرجه أحمد (٥/٤٠٦ – ٤٠٧) ، وأبو داود (٤٦٩٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٣٢٩) . =

....

= لكن رواه سيف ابن أخت الثوري ، عن الثوري ، عن عمر ، مثل رواية أنس بن عياض .

أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢٥٣/١) .

قلت : وسيف هذا تالف .

وقال زكريا بن منظور : حدثنا أبو حازم ، عن نافع ، عن ابن عمر .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٢٦٩ – مجمع البحرين) ، وابن عدي (٢١٢/٣) ، والآجري في « الشريعة » (ص١٩٠) ، وابن الجوزي (١٥١/١) ، وابن حبان في « المجروحين » (٣١٠/١) .

وقال الطبراني : « لم يروه عن أبي حازم ، إلا زكريا » .

قلت : وهو ضعيف ، وروايته منكرة . وأشبه الأقوال قولُ الثوري ، على أن عمر مولى غفرة ضعيف ، فيمكن أن يكون الاضطراب منه .

ورواية زكريا أنكرها أحمد ، كما سيأتي بعد حديث .

وراجع « الفوائد المجموعة » مع تعليق المعلمي (ص٥٠٢ – ٥٠٤) .

وقال ابن الجوزي : « هذا لا يصح » .

وقال العقيلي في « الضعفاء » (٩٨/٣) :

« الرواية في هذا الباب فيها لِينٌ » .

والله أعلم .

هذا ؛ ومما يدل على نكارة هذا الحديث عن ابن عمر ، القصة المشهورة عنه ، والتي رواها الإمام مسلم في أول « صحيحه » وغيره ، حيث جاءه يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري ، فسألاه عمن يقول في القدر بالبصرة ، وهو معبد الجهني ، فقال لهما : إنه بريء منهم وهم برآء منه ، ثم حدثهما بحديث عمر بن الخطاب الطويل في الإسلام والإيمان والإحسان ، الحديث المعروف . =

١٥٦ - قال : وحدثنا ابنُ حنبل : ثنا سفيانُ ، عن الزهري ، عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه ، قلت : يا رسول الله ! أُرأيتَ دَواءً نَتَداوىٰ بهِ ، ورُقًى نَسترقي بها ، وتقى نتقيها ، أترد من قدر الله شيئًا ؟ قال : « إِنَّهَا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ » .

قال أبو عبد الله : وبلغني أن سفيان كان يقول : عن أبي خزامة ، ولم أسمعه منه إلا ابن أبي خزامة .

أخبرني موسى : ثنا حنبل ، قال : قال أبو عبد الله : قال لي حسين بن محمد : كان سفيان يقول : عن أبي خزامة ، ثم رجع إلى ابن خزامة ، ثم رجع إلى ابن خُزيمة .

أخبرنا عبد الله ، قال : سمعت أبي وقد [حدثنا عن][1] يحيى بن أبي بكير وحسين بن محمد، عن سفيان، عن الزهري، عن ابن أبي خزامة.

قال : « أبي خزامة ، عن أبيه » ؛ رواه يونُسُ والزُّبيدي ، وهو أصحهما[2].

= فلو كان لدى ابن عمر حديث صريح في ذم القدرية مثل هذا ، لما استغنى عنه بهذا الحديث في هذا الموقف .

والله أعلم .

(١) في الأصل : « حدثناه » ، وما أثبتناه أشبه ، ويؤيده النصُّ السابق ، وما في « المسند » (٤٢١/٣) .

(٢) روايتا يونس والزبيدي في « المسند » (٤٢١/٣) ، وصحح أحمد هناك أيضًا هذا الوجه الذي صححه هنا .

أخبرنا أبو الفضل العباس بن محمد الدوري ، قال : سمعت يحيى بن معين يقول: حدث عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن أبي خزامة، عن الحارث بن سعد ، وأخطأ فيه ، إنما هو : عن أبي خزامة ، أَحَدُ بَنِي الحارث بن سعد ، والصواب : « عن ابن أبي خزامة ، عن أبيه »[1].

١٥٧ - أخبرني موسى بن محمد الوراق : ثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي : ثنا زكريا بن منظور بن ثعلبة بن أبي مالك الأنصاري : حدثني أبو حازم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ » .

أخبرنا سليمانُ بن الأشعث ، قال : سمعتُ أبا عبد الله ذكر هذا الحديث ، فأنكره من حديث أبي حازم ، عن نافع ، وقال : يُرْوَى ، عن نافع ، من غير حديث أبي حازم[2].

---

(١) النص في « التاريخ » للدوري (٤٧٥) (٥٢٥) .
وراجع : « التمهيد » (٢٧٠/٢) و « فتح الباري » (٥٨٠/١١) و « تحفة الأشراف » (١٥٢/٩) .

(٢) النص في « مسائل أبي داود » (ص٢٩٩) .
وقد تقدم الكلام على رواية زكريا هذه قبلَ حديثٍ .
وقد رواه الحكم بن سعيد ، عن الجُعيد بن عبد الرحمن ، عن نافع ، عن ابن عمر .
ذكره البخاري في « التاريخ الصغير » (٢٤٧/٢) ، وقال : « الحكم بن سعيد المدني الأُموي ، مُنكرُ الحديث » .

✵ الْإِرْجَـــاءُ ✵

١٥٨ – أخبرنا زهير : نا مهنا ، قال : سألتُ أحمد ، قلت : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن سهيل ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبيِّ ﷺ : « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ بَابًا ، أَفْضَلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهُ إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ » .

فقال أحمد : إنما هو عن سهيل ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

قلت : مِمَّنْ الخطأُ : من معمر أو من سهيل ؟

قال : لا أدري(١) .

١٥٩ – أخبرنا سليمانُ ، قال : سمعتُ أبا عبد الله ذكر حديثَ هُشيمٍ ، عن منصور بن زاذانَ ، عن الحسنِ ، عن أبي بكرةَ ، عن النبيِّ ﷺ : « الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ » .

---

(١) راجع : « الضعفاء » للعقيلي (٢/٢٤٩) ، و « العلل » للدارقطني (٨/١٩٥) ، و « صحيح ابن حبان » (١٦٦) (١٦٧) من « الإحسان » ، و « شرح علل الترمذي » لابن رجب (٢/٦٦٩) ، و « السلسلة الصحيحة » (١٧٦٩) .

فقال : ذا جاءَ من هُشيم ؛ حدَّث به مرَّةً ، عن الحسنِ ، عن أبي بكرةَ . ومرَّةً عن الحسنِ ، عن عمرانَ . وقد سمعتُه مِن هُشيمٍ ، عن عوفٍ ، عن الحسنِ مُرسلًا[1].

وأخبرني المروذي ، عنه ، قال : أما أهلُ واسط فيقولون : عن عمران بن حصين ، وأما غيرهم فيقول : عن أبي بكرة .

فقلت : أيهما الصحيح ؟

قال : لا أدري[2].

---

(١) النص في « مسائل أحمد » لأبي داود (ص٣١٦) وفيه من قول أبي داود : « يعني : اضطرب فيه » .

(٢) حديث أبي بكرة :

أخرجه ابن ماجه (٤١٨٤) ، والترمذي في « العلل الكبير » (ص٣١٥) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (١٣١٤) ، وابن حبان (٥٧٠٤ - إحسان) ، والحاكم (٥٢/١) ، والطبراني في « الصغير » (١٠٦٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦٠/٣) .

وتمامه : « ... والإيمان في الجنة ، والبذاء من الجفاء ، والجفاء في النار » .

وحكى الترمذي عن البخاري ، أنه قال :

« حديث الحسن عن أبي بكرة محفوظ » .

وقال أبو نعيم : « هكذا حدَّث به هشيم ببغداد ، عن أبي بكرة - رضي الله تعالى عنه - ، وبواسط عن عمران بن حصين » .

وراجع : « العلل » للدارقطني (١٥٩/٧) ، و « السلسلة الصحيحة » (٤٩٥) .

١٦٠ - أخبرنا محمد بن بشر بن ياسين : ثنا أحمد : ثنا يزيد بن هارون ، وحجاج ، وابن أبي بكير ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبي شُريح الكعبي ، أن النبيَّ ﷺ قال : « وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ »، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال : « الْجَارُ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ » . قالوا : وما بَوَائِقُهُ ؟ قال : « شَرُّهُ » .

قال أبو عبد الله : حدثني رَوحٌ ، وعثمان بن عمر ، قالا : ثنا ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، أن رسولَ اللهِ ﷺ قال : « وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ » .

قال أبو عبد الله : إن رَوْحًا ، وعثمانَ سَمِعَاهُ بالمدينةِ ، وحجاجٌ ويزيدُ سمعاه ببغدادَ ، وهكذا قال ببغداد .

وقال مهنا : سألتُ أحمد ، عن حديث ابن أبي ذئب : هو خطأ ، أو هو عنهما ؟

قال : لا أدري ؛ ولكن من روى عنه بالمدينة يقول : عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، وَمن سمع ببغداد ، قال : عن أبي شريح[1].

---

(١) توسع الحافظُ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في بيان علَّة هذا الحديث ، ونقل عن الإمام أحمد بن حنبل نحو الذي هنا، ثم شرحه، وأكَّدهَ، وقوَّاه . انظر « الفتح » (١٠/٤٤٣ - ٤٤٤) ، و « التغليق » (٥/٩٠ - ٩١) .

والله الموفق ، لا ربَّ سواه .

١٦١ - وقال صالح : سألتُ [أبي] عن قول النبيِّ ﷺ : « أَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمَّتِي قُرَّاؤُهَا » : صحيح هو ؟ .

قال : الله أعلمُ ، ما أدري[1].

---

(١) هذا الحديث روي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر ، وعبدِ الله بن عباس ، وعصمة بن عامر .

فأما حديث عبد الله بن عمرو :

فيرويه عبد الرحمن بن شريح المعافري ، عن شراحيل بن يزيد ، عن محمد بن هدية ، عنه ، به .

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٤٥١) ، وأحمد (٢/١٧٥) ، والبخاري في « التاريخ » (١/١/٢٥٧) ، والبغوي في « شرح السنة » (١/٧٥) ، والفريابي في « صفة النفاق » (٣٤) (٣٥) .

وقال البخاري : « وقال بعضهم : شرحبيل بن يزيد المعافري ، ولا يصح » .

وكذا قال أبو حاتم ، كما في « الجرح والتعديل » لابنه (٤/١/١١٥) .

قلت : وفي بعض نسخ « الزهد » لابن المبارك : « عن رجل » ، بدل : « محمد بن هدية » . والله أعلم .

ورواه ابن لهيعة ، فقال : ثنا دراج ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن محمد بن هدية ، به .

أخرجه أحمد (٢/١٧٥) .

وابن لهيعة ضعيف .

وقد ذكر الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في « الصحيحة » (٢/٣٨٧) أن ابن بطة قد رواه في « الإبانة » عن عبد الله بن وهب ، =

....

= عن ابن لهيعة ، وقال الشيخ :

« وهو صحيح الحديث عنه ؛ لأنه سمع منه قديمًا » .

قلت : ابن لهيعة ضعيف مطلقًا ، كما بينته في رسالتي : « نقد حديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء » ، ومع هذا ، فإن رواية ابن وهب هذه إنما أتى بها ابن بطة ، وليس الحديث عند أحمد من طريقه . وقد بين الشيخ نفسه في « غاية المرام » (ص٢٤) أن ابن بطة « لا يحتج بما ينفرد بروايته » .

وللمزيد ، راجع : « السير » (٥٣٣/١٦) ، و « اللسان » (١١٣/٤) ، و « اللآلىء » (١٦٤/١) والحديث الآتي برقم (١٦٥) .

ومع هذا ، فابن لهيعة قد خالف ، فغيره يرويه بالإسناد الأول ، وأما هذا ، فمن كيس ابن لهيعة .

وقد اضطرب ابن لهيعة أيضًا !!

فقال مرة : عن أبي عشانة ، عن عقبة بن عامر ، عن النبي ﷺ .

أخرجه الطبراني (٣٠٥/١٧) من طريق أسد بن موسى ، ويحيى بن إسحاق السيلحيني وسعيد بن أبي مريم ، ثلاثتهم ، عنه ، به .

وقال مرة : عن مشرح بن هاعان ، عن عقبة .

أخرجه أحمد (١٥١/٤) ، والفريابي (٣٠) (٣١) (٣٢) ، وابن عدي (١٤٨/٤) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٥٧/١) ، والذهبي في « السير » (٢٧/٨ - ٢٨ ، ٣٩٦) .

وهكذا اضطرب ابن لهيعة في الحديث ، إلا أن الوجه الأخير أشبه بالصواب ، فقد توبع عليه :

تابعه الوليد بن المغيرة ، عن مشرح ، به . =

....

= أخرجه أحمد (٤/١٥٥) ، والفريابي (٣٣) من طريق أبي سلمة الخزاعي – واسمه : منصور بن سلمة – ، عن الوليد بن المغيرة ، عن مشرح ، به .

وقد استدل الذهبي بهذه المتابعة على صحة هذا الوجه ، فقال في « السير » (٨/٢٧ – ٢٨) :

« هذا حديث محفوظ ، قد تابع فيه الوليد بن المغيرة ابن لهيعة ، عن مشرح » .

قلت : فعاد الحديث إلى مشرح ، وهو ليس بالقوي ، وقد تقدم في الحديث رقم (١٠٦) الكلام فيه .

ومن الطريف : أن ابن لهيعة قد اضطرب في ذلك الحديث ، بنحو اضطرابه في هذا ، وهذا مما يؤكد لنا ضعفه .

وبهذا انتهينا من الكلام عن حديث عقبة أيضًا .

وأما حديث ابن عباس :

فرواه حفص بن عمر العدني ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عنه .

أخرجه العقيلي (١/٢٧٤) ، وقال :

« لا يتابع عليه [يعني : العدني] من حديث ابن عباس ، وقد روي هذا عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي عليه السلام بإسناد صالح » .

قلت : الظاهر أنه يعني الإسناد الأول ، فإنه أحسن هذه الأسانيد . والله أعلم .

وأما حديث عصمة بن مالك :

فرواه الفضل بن المختار ، عن عبيد الله بن موهب ، عنه .

أخرجه الطبراني (١٧/١٧٩) ، وابن عدي (٦/١٥) في ترجمة الفضل هذا ، وقال في آخرها : =

١٦٢ - أخبرني محمد بن أبي هارون ، أنَّ إسحاقَ بن إبراهيم حدثهم ، قال : قال لي أبو عبد الله : قال شعبة : قلت لحماد بن أبي سليمان : هذا الأعمش وزُبَيْد ومنصور ، حدثونا : عن شقيق ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ : « سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ » . فأيهم نَتَّهِمُ ؟! أَنَتَّهم الأعمش ؟! أَنَتَّهم منصورًا ؟! أَنَتَّهم أبا وائل ؟!

قال إسحاق : قلت لأبي عبد الله : وأي شيء أَتَّهم من أبي وائل ؟!

قال : اتَّهم رأيَهُ الخبيثَ ، يعني : رأي حمادِ بن أبي سليمان[1].

١٦٣ - قلت لأبي عبد الله : إن شعبةَ يقول : نبيط بن شنيط .

= « عامة حديثه مما لا يتابع عليه ، إما إسنادًا ، وإما متنًا » .

قلت : والحديث رقم (١٠٦) - أيضًا - فعل فيه الفضل مثلما فعل في هذا الحديث !!

هذا ، وأحسن طرق الحديث ، هو الطريق الأول - كما سلف - ومع هذا ، فلا يطمئن القلب إلى تصحيحه به ، ولعله لذلك توقف أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى -

والله الموفق .

(١) النص في « مسائل ابن هانىء » (١٦٣/٢) . وفيه زيادة ، وهي : « سمعت أبا عبد الله يقول : قال ابن عون : كان حماد من أصحابنا ، حتى أحدثَ . قال ابن عون : أحدث الإرجاء » .

والحديث صحيح ، أخرجه البخاري ، ومسلم وغيرهما .

قال أبو عبد الله : كان في لسانه لثغة أراد أن يقول شريط ، قال : شنيط[1].

آخِرُ الْجُزْءِ الْعَاشِرِ

❋ ❋ ❋

---

(١) النص في « مسائل ابن هانىء » (٢/٢٣٦) .

والحديث الذي يعنيه الإمام أحمد هنا ، هو حديث شعبة ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن نبيط ، عن جابان ، عن عبد الله ابن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ : « لا يدخل الجنة منان ، ولا عاق ، ولا مدمن خمرٍ » .

وفي رواية : « ولا ولد زنا » .

وراجع : « التاريخ الكبير » (١/٢/٢٥٧) ، و « تهذيب الكمال » (٤/٤٣٢ - ٤٣٣) و (٢٩/٣١٦) ، و « تحفة الأشراف » (٦/٢٨٣ - ٢٨٤) .

تنبيـــه :

أعلَّ الإمام البخاري في « التاريخ » هذا الحديث بعلة دقيقة ، فقال : « لا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو ، ولا لسالم من جابان ، ولا من نبيط » .

فتعقبه المزي قائلًا :

« وهذه طريقة قد سلكها البخاري في مواضع كثيرة ، وعلل بها كثيرًا من الأحاديث الصحيحة ، وليست هذه علة قادحة ، وقد أحسن مسلم وأجاد في الرد على من ذهب هذا المذهب في مقدمة كتابه بما فيه كفاية ، وبالله التوفيق » . =

....

= قلت : هذا التعقب على البخاري فيه نظر من عدة وجوه :

الأول : أن الراجح في مسألة عنعنة المعاصر ما ذهب إليه البخاري وغيره من اشتراط السماع وعدم الاكتفاء بإمكانه .

وهذا هو مذهب جمهور المحدثين المتقدمين ، وعليه أكثر المتأخرين ، وقد بين ذلك ابن رجب الحنبلي في « شرح العلل » وكذلك ابن رشيد السبتي في « السنن الأبين » وقد اختصرت هذا الثاني وضممت له بحث ابن رجب في كتاب لي صدر من فترة ، واسمه : « حسم النزاع في مسألة السماع » ، فمن شاء فليرجع إليه .

الثاني : أن هذا الإسناد على مذهب مسلم أيضًا ، لا يتبين فيه الاتصال ؛ لأن الحكم بالاتصال مع ثبوت المعاصرة وإمكانية اللقاء إنما ذلك في حديث الراوي الثقة الذي ثبت له ذلك ، أما غير الثقات فلا يكفي ذلك في حديثهم .

ومسلم نفسه قد اشترط ذلك في مقدمته على « صحيحه » ، فقال (١٨٦/١) :

« إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا : إن كل رجلٍ « ثقةٍ » ، روى عن مثله حديثًا ، وجائز ممكن له لقاؤه ، والسماع منه ، لكونهما جميعًا كانا في عصر واحدٍ ، وإن لم يأت في خبرٍ قط أنهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام ، فالرواية ثابتة ، والحجة بها لازمة ... » .

وهذا يؤيده النظر :

فإن الضعيف إذا روى عن شيخ ، فقد يكون أخطأ في ذلك ويكون إنما أخذ الحديث عن هذا الشيخ بواسطة ، ثم أسقطها خطأً ووهمًا ، فالضعيف يخطىء بأشد من هذا ، وقد لا يكون تحمل الحديث من =

= طريق هذا الشيخ أصلًا ، وإنما دخل عليه حديث في حديثٍ .

وروايته عن هذا الشيخ ، إنما جاءت من طريقه ، وهو ضعيف سيىء الحفظ ، لا يوثق بأي شيءٍ يجيء به ، ولو قبلنا منه بعض روايته لزمنا قبول الباقي من روايته ؛ إذ هو المتفرد بالكل .

بل هذا يطرد - أيضًا - فيما صرح فيه بالسماع ، فالعلة واحدة ، فالضعيف مهما صرح بالسماع لا يقبل من مثله في الأُصل ، ولو قبل منه لزم قبول باقي الرواية .

ولهذه العلة ، لم يقبل أهل العلم من ابن لهيعة تصريحه بالسماع فيما يرويه عن عمرو بن شعيب ، وقالوا : لم يسمع ابن لهيعة منه شيئًا ، مع أنه كان يصرح بالسماع منه ؛ بل كان ينكر على من أنكر عليه سماع هذه الأحاديث .

قال يحيى بن بكير : « قيل لابن لهيعة : إن ابن وهب يزعم أنك لم تسمع هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب ، فضاق ابن لهيعة ، وقال : ما يدري ابن وهب ، سمعت هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب قبل أن يلتقي أبواه » .

وراجع : منظومتي « لغة المحدث » وشرحها (ص٧٢) .

وحيث صح هذا ، فجابان هذا مجهول لا يعرف ، فلا يحكم بسماعه لو صرح ، فكيف ولم يصرح ؟!

الثالث : أن الظاهر من صنيع البخاري في هذا الموضع أنه لا يقصد إعلال الحديث بالانقطاع ، وإنما بالتفرد ، بمعنى : أن هذا الإسناد إسناد غريب في تركيبته ، لا يعرف له مثيل في الأسانيد المروية على كثرتها ، فالتفرد بمثل هذه الأسانيد مما يوجب الإنكار .

ويؤكد هذا ؛ أن الحديث - فعلًا - قد اختلف في إسناده : =

= فبعضهم رواه عن سالم عن عبد الله بن عمرو ، لم يذكر نبيطًا ولا جابان ، وأوقفه .

وبعضهم رواه عن سالم عن جابان عن عبد الله بن عمرو ، لم يذكر نبيطًا.

وبعضهم رواه عن سالم ومجاهد عن أبي سعيد مرفوعًا .

ورواية سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو معروفة محفوظة في غير هذا الحديث ، أخرجها البخاري في « صحيحه » ، فكأن البخاري يرى خطأً من زاد « جابان » و « نبيطًا » ، فقال ما قال .

والإعلال بمثل هذا موجود بكثرة في كلام المتقدمين ، وقد كتبت بحثًا في شرح هذا النوع من الإعلال ، واختصرته في شرح منظومتي المذكورة (ص٩٦ - ٩٨) .

تتمـــة :

قال الإمام ابن رجب الحنبلي في « شرح علل الترمذي » في معرض بيان مذهب الإمام مسلم في مسألة السماع ، من أن إمكان اللقي كافٍ في الاتصال من الثقة غير المدلس ، قال :

« وهو ظاهر كلام ابن حبان ، وغيره » .

قلت : ولم أكن علقت على هذا الموضع في كتابي « حسم النزاع » ، حيث لم أكن وقتئذٍ حررت مذهب ابن حبان في المسألة ، ولم أستبعد على ابن حبان أن يكون هذا مذهبه في المسألة ، لما اشتهر عنه من التساهل في التصحيح .

حتى أوقفني أخ كريم من إخواني المشتغلين بالعلم على نص لابن حبان صريح في ترجيح مذهب البخاري وابن المديني والجمهور من أهل العلم على المذهب الذي اختاره الإمام مسلم وبعض المتأخرين .

قال الإمام ابن حبان في « الثقات » (٢٠٩/٩) ، في ترجمة « نافع بن يزيد أبي يزيد المصري » ، حيث أدخله في الطبقة الأخيرة من كتابه ، =

= وهي طبقة من يروي عن أتباع التابعين ، قال :

« ولست أحفظ له سماعًا عن تابعي ، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة ، فأما رؤيته للتابعين فليس بمنكرٍ ، ولكن اعتمادنا في هذا الكتاب في تقسيم هذه الطبقات الأربع على ما صح عندنا من لقي بعضهم بعضًا مع السماع ، فأما عند وجود الإمكان وعدم العلم به ، فهو لا نقول به » .

وبالله التوفيق .



❋ الْجُزْءُ الْحَادِي عَشَرَ مِنَ الْمُنْتَخَبِ ❋

الحمد لله

هذا الجزء من خط شيخنا : الشيخ الإمام العالم العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي . قدس اللّهُ روحَهُ ونور ضريحه وأسكنه فسيح جنتهِ .

سمعه وما قبله : يوسف بن أحمد بن محمود (؟) الطحان .

❋ ❋ ❋

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

❋ فِي الْخَوَارِجِ ❋

١٦٤ - أخبرنا حربٌ ، قال : سألت أحمد ، عن الخوارج ؟

قال : شَرُّ قَومٍ ، ما أُعلمُ في الأرضِ قومًا شرًّا منهم ، صحَّ فيهم الحديثُ عن النبي ﷺ مِن عشرةِ وجوه .

❋ ❋ ❋

❋ الْجَهْمِيَّـــةُ ❋

١٦٥ - قال مُهنا : سألت أحمد ، عن حديث خلفِ بن خليفةَ ، عن حميدٍ الأعرجِ [عن عبد الله بن الحارث][1]، عن عبدِ اللَّهِ بن مسعودٍ ، عن النبيِّ ﷺ : « كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ » .

فقال : مُنكرٌ ليس بصحيحٍ ؛ أحاديثُ حميدٍ عن عبدِ اللَّهِ بن الحارثِ مُنكرةٌ[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) ألحق بهامش الأصل ، لكنه فيه غير واضح ، لكنه مفهوم مما سيأتي ، ومن مواضع التخريج . والله الموفق .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي (١٧٣٤) ، والعقيلي (١/٢٦٨) ، وابن عدي (٢/٢٧٣) ، والحاكم (١/٢٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (١/٢٦٢) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٧/٤١٢) ، بلفظ :

« كلم الله تعالى موسى يوم كلمه ، وعليه جبة صوفٍ وكساء صوفٍ ونعلان من جلد حمارٍ غير ذكي » .

وقال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حميدٍ الأعرجِ ، وحميد هو ابن علي الكوفي . قال : سمعت محمدًا - يعني : البخاري - يقول : حميد بن علي الأعرج منكرُ الحديث ، وحميد بن =

....

= قيس الأعرج – صاحب مجاهد – ثقة » .

وقال الحاكم : « حميد هذا ليس بابن قيس الأعرج . قال البخاري في « التاريخ » : حميد بن علي الأعرج الكوفي ، منكر الحديث . وعبد الله بن الحارث النجراني محتج به ، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة ، وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم ، ولم يخرجاه » !

قلت : لم يخرجاه ! لأن حميد بن علي الأعرج هذا منكر الحديث ، كما ذكرت عن البخاري !!

والعجب أنه أخرجه في موضع آخر (٣٧٩/٢) من طريق عمر بن حفص بن غياث : ثنا أبي وخلف بن خليفة ، عن حميد بن قيس ، عن عبد الله بن الحارث .

هكذا سماه في تلك الرواية « حميد بن قيس » ، وهو خطأ إما من الحاكم نفسه أو ممن فوقه .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه » .

فتعقبه الذهبي ، قائلًا :

« ليس على شرط البخاري ، وإنما غرَّه أن في الإسناد ، « حميد بن قيس » ، كذا وهو خطأ ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار ، أحد المتروكين ، فظنه « المكي » الصادق » .

هذا ، وقد روى ابن بطة هذا الحديث ، فزاد فيه زيادة منكرةً ، فقال : حدثنا إسماعيل الصفار : حدثنا الحسن بن عرفة : حدثنا خلف بن خليفة ، عن حميد ، به ، فزاد :

« فقال : من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة ؟ قال : أنا الله » !! =

= قال الذهبي في « السير » (١٦/٥٣٢ - ٥٣٣) :

« فتفرد ابن بطة برفعه ، وبما بعد « غير ذكي » اهـ .

قلت : لم يتفرد برفعه ، وإنما تفرد بالزيادة فقط .

وقال ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/١٩٢ - ١٩٣) بعد أن أخرجه من طريق ابن بطة :

« هذا حديث لا يصح ؛ فإن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، والمتهم به حميد » .

فتعقبه الحافظ ابن حجر في « اللسان » (٤/١١٣) ، فقال :

« قلت : كلا والله ! بل حميد بريء من هذه الزيادة المنكرة ، فقد أخبرنا به الحافظ أبو الفضل بن الحسين بقراءتي عليه . أنا أبو الفتح الميدومي : أنا أبو الفرج بن الصيقل : أنا أبو الفرج بن كليب : أنا أبو القاسم بن بيان : أخبرنا أبو الحسن بن مخلد : أنا إسماعيل بن محمد الصفار : ثنا الحسن بن عرفة (فذكره بدون الزيادة ، ثم قال :) وكذلك رواه الترمذي عن علي بن حجر ، عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف بدون هذه الزيادة ، وكذا رواه أبو يعلى في « مسنده » عن أحمد بن حاتم ، عن خلف بدون هذه الزيادة ، ورواه الحاكم في « المستدرك » ظنًّا منه أن حميدًا الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة ، وهو وهم منه . وقد رواه من طريق عمر بن حفص بن غياث ، عن أبيه وخلف بن خليفة - جميعًا - عن حميد بدون هذه الزيادة .

وقد روِّيناه من طرق ليس فيها هذه الزيادة ، وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا ، فما أشك أن إسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بهذا قط . والله أعلم » .

وراجع « اللآلئ » (١/١٦٣ - ١٦٤) .

❋ أَخْبَارُ الصِّفَاتِ ❋

١٦٦ - أخبرنا المروذي ، قال : ذكرتُ لأبي عبد اللَّهِ حديثَ محمدِ بن سلمةَ الحرانيِّ ، عن أبي عبد الرحيم : حدثني زيدُ بن أبي أنيسَة ، عن المنهال ، عن أبي عُبيدة ، عن مسروق : ثنا عبد الله بن مسعود ، عن النبيِّ ﷺ قال : « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ﴿ **فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ** ﴾ مِنَ الْعَرْشِ إِلَىٰ الْكُرْسِيِ » .

قال أبو عبد اللَّهِ : هذا حديثٌ غريبٌ ، لم يَقعْ إلينا عن محمد بن سلمةَ، واستحسَنَهُ .

وقال : قد رواه الأعمشُ موقوفًا ، ورواه أبو يزيد الدالانيُّ مرفوعًا .

وأخبرني زكريا بن يحيى : ثنا أبو طالب ، أنه سأل أبا عبد اللَّهِ عن هذا الحديث ، فجعلتُ أقرأهُ عليه .

فقال : ما أحسنَهُ ، إنما سمعناهُ عن أبي عوانة ، عن الأعمشِ مرسلًا[1] .

---

(١) الحديث أخرجه الطبراني (٤١٧/٩ - ٤٢١) من طريق زيد بن أبي أنيسة وأبي خالد الدالاني ، عن المنهال بن عمرو ، عن أبي عبيدة ، عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود ، في حديث طويل ، أوله : =

١٦٧ - أخبرنا عبدُ اللَّهِ بن أحمد ، قال : سألتُ أبي عن حديث عمران بن حصين : إن قومًا قدموا على النبي ﷺ ، فقالوا : قد بشرتَنا فأعطِنا .

فإن الأعمشَ وسفيانَ قالا : جميعًا : عن جامع بن شداد ، عن صفوان بن محرز ، عن عمران بن حصين .

ثم رواه يزيدُ بن هارون ، عن المسعودي ، عن جامع ، عن ابن بريدة بن الحصيب ، عن أبيه .

قال : إنما الصوابُ ما رواه الأعمشُ وسفيان ، وسماعُ يزيدَ من المسعودي بآخرة .

قال أبي : يحيى بن معين لم يسمعْهُ من أبي مُعاويةَ ، وإنما حدثناه أبو معاوية ببغداد ، وكانَ يَحيى ربما فاتَهُ [الشيءُ][1] .

= « يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يومٍ معلومٍ » .

وقال ابن كثير في « التفسير » (٣٦٣/١) :

« فيه غرابة » .

قلت : المنهال بن عمرو ، ليس بالقوي .

(١) زيادة من « العلل » لعبد الله بن أحمد والنص فيه (٥٣٤٥) .

ولفظ الحديث :

« أتى نفر من بني تميمٍ النبي ﷺ ، فقال : « اقبلوا البشرى ، يا بني تميمٍ » . قالوا : يا رسول الله ، قد بشرتنا ، فأعطنا . فرؤي ذلك في وجهه ، فجاء نفر من اليمن ، فقال : « اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميمٍ » ، قالوا : قد قبلنا يا رسول الله » . =

١٦٨ - أخبرني حربٌ ، قال : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنَّ آدَمَ خُلِقَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

وحدثنا إسحاقُ : ثنا جريرٌ ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ قال : « لَا تُقَبِّحُوا الْوَجْهَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

قال إسحاق : وإنما عليه أن ينطق بما صحَّ عن رسول الله أنه نَطَقَ به .

وأخبرنا المروذي ، قال : قلتُ لأبي عبد الله : كيف تقول في حديث النبي ﷺ : « خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ » ؟

قال : الأعمش يقول : عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء ، عن ابن عمر : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَىٰ صُورَةِ الرَّحْمَنِ » . فأما الثوري فأوقفه - يعني : حديث ابن عمر .

وأبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ « عَلَىٰ صُورَتِهِ » .

= والحديث رواه من الوجه الصحيح البخاري (٨٣/٨ - ٩٨) ، وأحمد في « المسند » (٤٢٦/٤ - ٤٣٦) و « الفضائل » (١٤٦٦) ، والترمذي (٣٩٥١) ، وغيرهم .

فنقول كما في الحديث[1].

---

(۱) حديث : « على صورة الرحمن » قد استوفى الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - الكلام عليه في كتابه « السلسلة الضعيفة » (۱۱۷٥) ، (١١٧٦) بما يشفي ويكفي - إن شاء الله تعالى - ، فلا تغفل عن الرجوع إليه.

ولذا ، فلا أرى حاجةً في تكرار ما قاله ، وأكتفي بإحالة القارىء إلى هذا الموضع من كتب الشيخ .

غير أنني قد وقفت - بفضل الله تعالى - على فوائد عزيزةٍ ، لم يذكرها الشيخ الألباني ، فرأيت أن أذكرها ها هنا ليعم بها النفع ، وهي - في الجملة - تزيد بحث الشيخ قوةً ومتانةً . والله الموفق.

فأولًا :

قال الإمام الذهبي في « الميزان » (١/٦٠٢ - ٦٠٣) :

« حمدان بن الهيثم ، عن أبي مسعود أحمد بن الفرات ، وعنه أبو الشيخ ، ووثقه ، لكنه أتى بشيءٍ منكرٍ عن أحمد بن حنبل في معنى قوله عليه السلام : « إن الله خلق آدم على صورته » ، زعم أنه قال : صور الله صورة آدم قبل خلقه ، ثم خلقه على تلك الصورة ، فأما أن يكون خلق آدم على صورته ، فلا ، فقد قال تعالى : ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾ .

قال يحيى بن منده في « مناقب أحمد » : قال المظفر بن أحمد الخياط في كتاب « السنة » : وحمدان بن الهيثم يزعم أن أحمد قال : صور الله صورة آدم قبل خلقه ، وأبو الشيخ فوثقه في كتاب « الطبقات » ».

ويدل على بطلان روايته : ما رواه حمدان بن علي الوراق - الذي هو أشهر من حمدان بن الهيثم وأقدم - أنه سمع أحمد بن حنبل ، وسأله رجل عن حديث : « خلق آدم على صورته » : على صورة آدم ؟ . فقال أحمد : فأين الذي يُروَى عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم على صورة =

....

= الرحمن » ؟ ! ثم قال أحمد : وأي صورة لآدم قبل أن يخلق ؟ !.

الطبراني : سمعت عبد الله بن أحمد يقول : قال رجل لأبي : إن فلانًا يقول في حديث رسول الله : « إن الله خلق آدم على صورته » ، فقال : على صورة الرجل ؟ فقال أبي : كذب ، هذا قول الجهمية ، وأي فائدةٍ في هذا ؟ ! .

وقيل : إن أبا عمر بن عبد الوهاب هجر أبا الشيخ لمكان حكاية حمدان ، وقال : إن أردت أن أسلم عليك ، فأخرج من كتابك حكاية حمدان بن الهيثم » اهـ.

قلت : ونأخذ من هذا ضَعفَ التأويل الذي ذهب إليه الإمام ابن خزيمة لحديث : « على صورته » ، حيث قال في معناه : « إن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن ، حين صور آدم ، ثم نفخ فيه الروح » .

وقد تعقبه الإمام ابن تيمية – كما ذكر ذلك الشيخ الألباني – وإن كان قد وافقه على ضعف حديث : « على صورة الرحمن » .

وراجع : « السير » (١٤/٣٧٤ – ٣٧٦) (٢٠/٨٨) .

ويصعب أن نفهم من كلام أحمد الذي حكاه الذهبي أنه يصحح الحديث المذكور ، وإن كان في بعض كلامه ما قد يوهم ذلك ، وذلك قوله : « فأين الذي يُرْوَىٰ عن النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم على صورة الرحمن » ؟! حيث قال هذا في معرض الرد على من فسر حديث : « على صورته» بأن معناه: «على صورة آدم». فقد يوهم ذلك صحة الحديث عنده.

غير أن المتأمل لكلام الإمام أحمد يظهر له بجلاء أن الإمام لا يعتمد على هذا الحديث في نقض هذا التأويل، حتى يصح أن يقال: إنه احتج به واعتمد عليه ، فالظاهر – للمتأمل – غير ذلك ، وأن الإمام أحمد إنما =

= يستأنس به فحسب ، فالمعروف من عادة العلماء في باب الاستشهاد التسامح في سَوْقِ الروايات الضعيفة إذا لم تكن منكرةً ، وكانت مُوَافِقَةً لظاهر الروايات الصحيحة التي في الباب ، فيستأنسون بها لبيان ما يدل عليه ظاهر الأحاديث الصحيحة .

وصنيعهم هذا لا يدل على اعتمادهم على تلك الروايات الضعيفة ، ولا يدل - أيضًا - على أنهم اعتمدوا عليها في تفسير الحديث الصحيح الذي ربما يكون معناه محتملًا لهذا المعنى الذي تضمنه هذا الحديث الضعيف ولغيره من المعاني .

وهذا ظاهر في مذهب أحمد نفسه ، فقد جاء عنه أنه قال : « ولَضَعِيفُ الحديثِ أَحَبُّ إليَّ من رأي الرجال » ، واحتج بالمرسل إذا لم يكن في الباب غيره ، فكيف إذا كان ما في الباب ظاهره موافقًا له ؟.

وقد قيل : إن رواية « على صورة الرحمن » مما رواه بعض الرواة بالمعنى ، فإن صح هذا ، فليس في الإسناد إلا إمام من أئمة السنة ، فالأخذ بتأويله وبفهمه أولى من الأخذ بتأويل المتأخر .

وإن صحَّ أنه موقوف على ابن عمر - على ما سبق - فليس هناك من إشكال ؛ لأن قول الصحابي من أفضل ما يفسر به حديث النبيِّ ﷺ فكيف ، وقد أشار الإمام أحمد بما يدل على عدم صحة رواية : « على صورة الرحمن » عنده ، وذلك فيما حكاه المروذي عنه ، كما في هذا « المنتخب » ، حيث ذكر الإمام أحمد الاختلاف في رفعه ووقفه ، ثم أتبعه بحديث أبي هريرة ، بلفظ : « على صورته » ، ثم قال : « فنقول كما في الحديث ».

وهذه إشارة من الإمام أحمد - عليه رحمة الله تعالى - إلى أن رواية : « على صورة الرحمن » لا تصح عنده من حيث الإسناد ، وأن الرواية الصحيحة عنده هي رواية : « على صورته » . والله أعلم . =

....

= وراجع : « التمهيد » (١٤٧/٧ - ١٤٨).

ثانيًا :

ما حكاه المروذي عن أحمد - كما في هذا الكتاب - أن الثوري خالف الأعمش ، فأوقف الحديث ، مُشْكِلٌ .

فإن ابن خزيمة في « التوحيد » (٨٦/١) رواه من طريق ابن مهدي ، عن الثوري ، عن حبيب ، عن عطاءٍ مرسلًا ، لم يذكر فيه ابن عمر .

فإما أن يكون الثوري قد اختُلِفَ عليه في الحديث ، فرُوِيَ عنه مرة موقوفًا على ابن عمر ، ومرة مرسلًا بدون ذكره ، وهذا مما يزيد في وَهاء الحديث .

وإما أن يكون الإمام أحمد أطلق « الموقوف » هنا بمعنى « المرسل » ، أي : وقف به الراوي عند عطاء ، ولم يجاوزه ، والله أعلم .

ثالثًا :

ذكر الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - للحديث علة رابعة فوق الثلاث التي ذكرها الإمام ابن خزيمة ، وهي : ما نُسِبَ إلى جرير بن عبد الحميد من سوء الحفظ في آخر عمره .

قلت : وهذه العلة قوية جدًّا ؛ لأن بهذا يسقط الحديث عن الأعمش أصلًا ، ولا يبقى إلا حديث الثوري ، وقد عَرفتَ حالَهُ .

ومما يؤكد قوة هذه العلة :

أن الإمام الدارقطني ذكر هذا الحديث في « الأفراد والغرائب » له ، كما في « أطرافه » لابن طاهر (٣١٣٦) ، وقال الدارقطني :

« تفرد به جرير بن عبد الحميد عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عطاء » . =

= قلت : وتَفَرُّدُ جريرٍ به عن الأعمش مما يُستغرب من أجلِهِ الحديثُ عن الأعمش ؛ لأن جريرًا - كما سبق - في حفظه شيء ، وقد تفرد به عن الأعمش على كثرة ما للأعمش من أصحاب قد جمعوا حديثه وحفظوه ، كأبي معاوية والثوري وشعبة والقطان وابن فضيل ، وغيرهم ، فما بال هذا الحديث يتفرد به جرير عن الأعمش دونهم ؟ !.

وجرير ليس من أصحاب الأعمش المتثبتين ، بل إن العلماء قد تكلموا في حديثه عن الأعمش خاصة .

قال أحمد : « جرير لم يكن بالضابط عن الأعمش » .

بل جاء عن جرير نفسه أنه قال : « أبو معاوية حفظ حديث الأعمش ، ونحن أخذناها من الرقاع » .

وقال أحمد - أيضًا- : « أبو معاوية أثبت في الأعمش من جرير » .

راجع « شرح علل الترمذي » لابن رجب (٧١٥/٢ - ٧٢٠) .

وقد ذكر الشيخ الألباني أن جريرًا رواه مرة بلفظ : « على صورته » ، فإن صح هذا ، فهو اضطراب منه يؤكد ما قلناه ، والله أعلم .

رابعًا :

قال العقيلي في « الضعفاء » (٢٥١/٢ - ٢٥٢) :

حدثنا مقدام بن داود ، قال : حدثنا أبو زيد أحمد بن أبي الغَمر ، والحارث بن مسكين ، [قالا :] حدثنا عبد الرحمن بن القاسم ، قال : سألت مالك [بن أنس] عمن يحدث بالحديث الذي قالوا : « إن الله خلق آدم على صورته » ؛ فأنكر ذلك مالك إنكارًا شديدًا ، ونهى أن يَتحدَّثَ به أحدٌ . فقيل له : إن ناسًا من أهل العلم يتحدثون به ؟ فقال : من هم ؟ فقيل : محمد بن عجلان ، عن أبي الزناد . فقال : لم يكن =

١٦٩ – وقال مهنا : سألتُ أحمد ، عن إسماعيل بن أبانَ الغنويِّ ؟.

= يعرف ابنُ عجلان هذه الأشياء ، ولم يكن عالمًا ، ولم يزل أبو الزناد عاملًا لهؤلاء حتى مات ، وكان صاحب عمال يتبعهم » .

قلت : أنكر الإمام مالك هنا رواية : « على صورته » التي في « الصحيحين » ، فذهب الشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – إلى أن هذه القصة لم تثبت عن مالكٍ ، لضعف مقدام بن داود شيخ العقيلي ، فقال الشيخ الألباني :

« مقدام هذا مُتَكَلَّمٌ فيه ؛ بل قال النسائيّ فيه : « ليس بثقة » ، فلا يجوز أن ينسب بروايته إلى الإمامِ أنه أنكر حديثًا صحيحًا » .

قلت : لم يتفرد مقدام بهذه القصة :

قال ابن عدي : حدثنا أحمد بن علي المدائني : حدثنا إسحق بن إبراهيم بن جابر : حدثنا أبو زيد بن أبي الغمر ، قال : قال ابن القاسم (فذكرها ، وزاد حديثين : الحديث الذي جاء : « إن الله يكشف عن ساقه » ، و « إنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد ») .

ساق هذا الذهبي في « السير » (١٠٣/٨ – ١٠٤) عن ابن عدي – ولعله في « مسند مالك » له – ، ثم قال الذهبي معلقًا :

« أنكر الإمام ذلك ، لأنه لم يثبت عنده ، ولا اتصل به ، فهو معذور ، كما أن صاحبي « الصحيحين » معذوران في إخراج ذلك – أعني : الحديث الأول والثاني ، بثبوت سندِهما ، وأما الحديث الثالث ، فلا أعرفه بهذا اللفظ – ، فقولنا في ذلك وبابِهِ : الإقرار ، والإمرار ، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم » .

وراجع : « الميزان » (٤١٩/٢ – ٤٢٠) . =

قال : متروكٌ ؛ أخرجَ إلينا كتابَ فطرِ بن خليفـةَ وَإذا فيه : فطر ، عن أبي الطفيل ، عن علي في : « لبس الخضرة » وشيء ليس من الكتاب[1].

١٧٠ – أخبرنا عبد الله : حدثني أبي ، قال : قيل لإسماعيل –

= هذا ، والذي ندين الله تعالى به : هو الإيمان بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ﷺ ، من غير تأويـل ولا تعطيل ، ومن غير تحريف ولا تمثيل ، بل نُمَرِّر هذه النصوص وأمثالَها كما جاءت ، اقتداءً بالسلف الصالح – رضوان الله عليهم .

وراجع « طبقات الحنابلة » للقاضي أبي يعلى (٢١٢/١) (٢٣/٢) . و « ذيله » لابن رجب (٢٩/١) .

(١) وحكى عبد الله بن أحمد عن أبيه مثل هذه الرواية، فقال في «العلل» (٤٩١٢): « سألت أبي عن إسماعيل بن أبان الغنوي ؟ فقال : كتبنا عنه ، عن هشام بن عروة وغيره ، ثم حدث بأحاديث في الخضرة ، أحاديث موضوعة ، أراه قال : عن فطر أو غيره ، فتركناه » .

ورواها العقيلي (٧٧/١) والخطيب (٢٤١/٦) .

زوى الخطيب – أيضًا – عن حنبل بن إسحق ، قال : « سئل أبو عبد الله أحمد بن جنبل – وأنا أسمع – عن إسماعيل بن أبان الغنوي ؟ فقال : أعطانا كتاب فطر ، فإذا هو كتاب عتيق ، ملحق فيه : فطر عن أبي الطفيل عن علي في لبس الخضرة . قيل لأبي عبد الله : كيف ذاك ؟ فقال : يصف فيه محمد بن زبيدة وما كان . قال أبو عبد الله : فرددت الكتاب . قال له عباس العنبري : فناظرته ؟ قال : أي شيء أناظره في هذا ؟ ! قال أبو عبد الله : فكتب إليَّ كتابًا : إني كنت أطلب هذه الأحاديث : قال : فلم آته بعد » .

وحكى – أيضًا – عن أحمد بن زهير ، أنه قال : =

يعني : ابن عُلَيَّةَ - في هذا الحديث . فقال : كان خالدٌ يرويه ، فلم يلتفت [إليه][1] ضَعَّفَ إسماعيل أمره.

يعني : حديث خالد ، عن أبي قِلابةَ ، عن أبي أسماء ، عن ثوبانَ ، عن النبي ﷺ ، في : « الرَّايات »[2].

= « سمعت يحيى بن معين يقول : وضع إسماعيل بن أبان الغنوي حديثًا عن فطر عن أبي الطفيل عن علي ، قال : السابع من ولد العباس يلبس الخضرة ، حديثًا لم يكن منه شيء ! » .

وراجع : « المجروحين » لابن حبان (١٢٨/١) ، و « تهذيب الكمال » (٩/٣) .

(١) ساقط من الأصل ، واستدركته من « العلل » لعبد الله بن أحمد المطبوع .

(٢) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٤٤٣) :

ولفظ الحديث : « إذا رأيتم الرايات السود خرجت من قبل خراسان ، فأتوها ولو حبوًا ؛ فإن فيها خليفة الله المهدي » .

وقد توسع الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - في بيان ضعف هذا الحديث ونكارته في « السلسلة الضعيفة » (٨٥) ، فراجعه ، فإنه مفيد .

تنبيه :

قال الشيخ الألباني في « السلسلة الضعيفة » بعد أن بين نكارة الحديث:

« لكن الحديث صحيح المعنى ، دون قوله : « فإن فيها خليفة الله المهدي » ؛ فقد أخرجه ابنُ ماجه (٥١٧/٢) من طريق علقمة عن ابن مسعود مرفوعًا ، نحو رواية ثوبان الثانية - يعني : التي ذكرتها - ، وإسناده حسن ، وليس فيه : خليفة الله ».

قلت : كذا حَسَّنَ الشيخ الألباني هذه الرواية ، وفي ذلك نظر ؛ فابن ماجه يرويها (٤٠٨٢) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، به . ويزيد هذا ضعيف ، والكلام فيه معروف ، وتفرده بمثل =

١٧١ – وقال مهنا : سألت أحمد ، عن حديث حدَّث به عبيد الله بن موسى ، عن سفيان الثوري ، عن حكيم بن الديلم ، عن

= هذا عن إبراهيم مما لا يُحتمل .

وقد أخرجه ابن عدي في ترجمة يزيد من « الكامل » (٢٧٥/٧ – ٢٧٦) ، وقال :

« لا أعلم يرويه بهذا الإسناد ، عن إبراهيم ، غير يزيد بن أبي زياد » .

وقال عبد الله بن أحمد في « العلل » (٥٩٨٥) ، عن أبيه :

« حديث إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، ليس بشيء – يعني : حديث يزيد بن أبي زياد » .

وروى هذا العقيلي في « الضعفاء » (٣٨١/٤) عن عبد الله بن أحمد ، وقال :

« قلت لعبد الله : « الرايات السود » ؟ قال : نعم » .

ثم روى بإسناده إلى أبي أسامة ، أنه قال :

« لو حلف – يعني : يزيد – عندي خمسين يمينًا قسامة ، ما صدقته ، أهذا مذهب إبراهيم ؟! أهذا مذهب علقمة ؟! أهذا مذهب عبد الله ؟! » .

وأما قول البوصيري في « زوائد ابن ماجه » :

« لم ينفرد به يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم ، فقد رواه الحاكم في « المستدرك » من طريق عمرو بن قيس ، عن الحكم ، عن إبراهيم » .

فهذا مما لا يُلْتَفَتُ إليه ، ولا يُعَوَّلُ عليه ، فإنه في « المستدرك » (٤٦٤/٤) من طريق حنان بن سدير (في الأصل : « حبان » وانظر « اللسان » ٢/١٦٦/٧٣٩) ، عن عمرو بن قيس ، به .

وحنان هذا ؛ قال فيه الدارقطني : « من شيوخ الشيعة » ، كما في « اللسان » (٣٦٧/٢ – ٣٦٨) .

وقال الذهبي في « تلخيص المستدرك » : « هذا موضوع » .

قلت : فلعله سرقه . =

أبي بردة ، عن أبي موسى ، قال : قام فينا رسولُ اللهِ ﷺ بأربع قال : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ ، حِجَابُهُ النَّارُ ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ » ؟ .

قال أحمدُ : ليس بصحيحٍ ؛ هذا غلطٌ من عُبيدِ الله بن موسى ، لم يكُنْ صَاحبَ حديثٍ . هذا حديثُ الثوري ، عن حكيم ، عن أبي بُردة ، عن أبي موسى : كانت اليهودُ تتعاطَسُ عند النبيِّ ﷺ ، والحديث حديث المسعودي ، عن عمرو بن مُرَّةَ ، قال : قام فينا رسول الله ﷺ .

قلت : مَنْ عَن المسعوديِّ ؟ .

قال : غيرُ واحدٍ .

وروى عبد الله ، عن أبيه نحوًا من هذا ، إلا أنه [قال :](1) قال أبي : هذا حديثُ الأعمشِ ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى(2) .

= والحديث ؛ منكر بمرة .

ثم راجعت كتاب « صحيح ابن ماجه » للشيخ الألباني ، فلم أجده أدخل هذا الحديث فيه ، فكأنه رجع عن تصحيحه بعد ، والحمد لله .

(1) زيادة مني ، يقتضيها السياق .

(2) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٣٢٧) بتمامه ، وهو :

« عرضت على أبي حديث عبيد الله بن موسى ، عن سفيان ، عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة، عن أبيه، قال: قام فينا رسول الله ﷺ =

وقال أبو إبراهيم الزُّهْري[1] : سمعت أحمدَ يقول : حكيمُ بن الديلمِ ثقةٌ ، وكان مَكفُوفًا .

١٧٢ - أخبرني أحمدُ بن أُصرمَ ، قال : سألتُ أبا عبد الله ، عن حديث الزهريِّ ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن حزين بن جابر ، عن كعب ، قال : « لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ ».

فقلت : إن معمرًا يقول : حزين بن جابر ، ويقول يونسُ : جزء بن جابر ، وشعيب بن أبي حمزة : حزن بن جابر ، فأيُّها عندك أعرف ؟ .

قال : قولُ معمر[2] .

= بأربع ، فقال : « إن الله لا ينام » . فقال أبي : هذا حديث الأعمش ، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى؛ هذا لفظ حديث عمرو بن مرة، أُراه دخـل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث».

قلت : وراجع الحديث (١٤٠) ، فقد خَطَّأَ الإمام أحمد فيه عبيد الله ابن موسى بنحو ما هنا .

وراجع « العلل » للدارقطني (٧/٢٣٤) .

(١) ترجمته في « السير » (١٣/١١٧) .

(٢) ذكـر الخلاف في اسمه البخـاري في « التـاريخ الكـبير » (١/٢/٢٥٦/٢٣٧٨) وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديـل » (١/١/٥٤٦ - ٥٤٧/٢٢٧٤) .

إلا أن بينهما خلافًا فيما حكياه عن الرواة في اسمه ، وفي بعض ما حكياه اختلاف - أيضًا - عما جاء في الأصل هنا ، والظاهر أن هذا الاختلاف من تصحيف النساخ . والله أعلم .

١٧٣ - أخبرنا المروذيُّ ، قال : قيل لأبي عبد الله : أتعرف عن يزيد بن هارون ، عن أبي العطوف ، عن أبي الزبير ، عن جابر : « إِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ فَلَا تَرَانِي فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ » ؟ .

فغضبَ أبو عبد اللهِ غضبًا شديدًا ، حتى تَبَيَّنَ في وجهِهِ ، وكان قاعدًا وَالناسُ حَوله ، فأَخذَ نعلَهُ وَانتعل .

وقال : أخزى اللهُ هذا ! لا ينبغي أَن يُكتبَ هذا ، ودفعَ أن يكونَ يزيدُ بن هارونَ رواه ، أو حَدَّثَ به .

وقال : هذا جهميٌّ ، هذا كافرٌ ، أخزى الله هذا الخبيثَ ، من قال: إنَّ اللهَ لا يُرى في الآخرةِ ، فهو كافرٌ .

وقال مُهنا : سألتُ أحمد عن أبي العطوف ؟ .

فقال : جَزَرِيٌّ ، متروك الحديث .

وقال عنه أبو داود : اسمُهُ : جراحُ بن منهال[(١)] .

١٧٤ - أخبرني يوسُفُ بن موسى : أن أبا عبد الله ، قيل له : شيخٌ يحدِّثُ ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن محمد بن المنكدر ،

---

(١) راجع : « طبقات الحنابلة » لابن أبي يعلي (٥٩/١).

وروى أبو داود نحو هذا عن أحمد في « مسائله » (ص٢٦٣)، قال : « سمعت أحمد ، وقيل له : في رجلٍ حدث بحديث عن رجل ، عن أبي العطوف يعني : « إن الله لا يُرى في الآخرة » ؟ .

فقال لعن الله من يحدث بهذا الحديث اليوم . ثم قال : أخزى الله هذا !! » .

عن جابر : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الْقُرْآنَ خَلْقًا ، فَجَعَلَهُ عَلَى الْأَلْسُنِ حِفْظًا ، وَفِي المَصَاحِفِ خَطًّا » ؟ .

فقال : كذبٌ كذبٌ ، وأنكره أشدَّ النُّكْرةِ .

١٧٥ – أخبرنا عبدُ الله ، قال : سمعت أبي يقول : قال حماد بن سلمة : « وكيع بن حُدُس »[١] . وأبو عوانة[٢] وسفيان قالا : « وكيع بن حُدُس » .

وحدثنا هشيم : ثنا يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن عدس .

قال أبي : أرى الصواب ما قال حماد وأبو عوانة وسفيان ، وكان الخطأ عنده : ما قال هشيم وشعبة .

وقال : هشيمٌ كان يتابع شعبةَ .

وأَخذتُه من كتاب الأشجعي ، عن سفيان ، قال : وكيع بن

---

(١) في الأصل: «عدس»، مضبوطًا بالعين المهملة، لكن المحفوظ عن حماد «حدس» بالحاء المهملة، كما سيأتي، وكما في المصادر المذكورة بعد، ولذا صححناه .

(٢) وحكى الآجري عن أبي داود مثل ذلك ، كما في « تهذيب الكمال » .

لكن قال أبو حاتم ، كما في « الجرح والتعديل » لابنه :

« والذي يقول : « عدس » ، شعبة وأبو عوانة وهشيم .. » .

فلعل أبا عوانة رُوِيَ عنه القولان .

والله أعلم .

وقال ابن حبان في « صحيحه » (٤٨٢/١ – إحسان) :

شعبة واهم في قوله : « عدس » ، إنما هو : « حدس » كما قاله حماد بن سلمة وأولئك » .

حُدُس ، وهو الصواب.

وحدثنا يحيى بن حماد : ثنا أبو عوانة ، عن يعلى بن عطاء ، عن وكيع بن حدس .

وأخبرنا الميموني أنه سمعَ أبا عبد الله يقول : هشيم يقول : « عدس » ، يتبع شعبة ، وكان كثيرًا ما يتبعه أو قال : يوافقه[1] .

١٧٦ – قُرِىء على عبد الله ، قال : قلت لأبي : ثنا أبو موسى الهروي : ثنا ابن فُضيل ، عن الأجلحِ ، عن أبي الذيال.

قال أبي : إنما هو الذيالُ بنُ حرملة ، مَنْ أبو الذيال[2] ؟ !.

أخبرنا الدوري[3] : ثنا يحيى بن معين : ثنا محمد بن فضيل : ثنا الأجلح ، عن الذيال بن حرْملة ، عن جابر بن عبد الله ، قال : قال أبو جهل ، والملأُ من قريش : لقد انتشر علينا أمرُ محمد ، فلو التمستم

---

(١) راجع : « علل الحديث » لعبد الله بن أحمد (١٨٧٤) و (١٩٥٩) و (٥٨٢٤) (٥٨٢٥) (٥٨٢٦) و (٥٨٢٧) و « التاريخ الكبير » للبخاري (١٧٨/٢/٤) و« الجرح والتعديل » (٣٦/٢/٤) و « تهذيب الكمال » (٤٨٤/٣٠ – ٤٨٥).

والحديثُ المَعْنِيُّ : هو حديث وكيع هذا ، عن أبي رزين – رجل من بني عقيل – سمع النبي ﷺ يقول : « رؤيا المؤمن جزء من أربعين جزءًا من النبوة ، ما لم يحدث بها ، فإذا حدث بها فلا يحدث بها إلا حبيبًا أو لبيبًا » .

(٢) النص في « علل الحديث » لعبد الله بن أحمد (٥٥٣٤) ، وفيه زيادة من قول عبد الله ، وهي : « كأنه أنكر أن يكون : أبا الذيال » .

(٣) رواه في « تاريخه » (٢١٣) بتمامه .

رجلًا عالمًا بالسحر وَالكَهانةِ والشعرِ وذكر حديث عتبة ولقاءه النبي ﷺ وقراءة النبي ﷺ ﴿ حمٓ ﴾ السجدة .

١٧٧ - أخبرنا المروذي ، قال : قيل لأبي عبد الله : إنهم يقولون : إن عائشةَ قالت : « مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَىٰ رَبَّـهُ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ » . فبأيِّ شيء يُدْفَع حديثُ عائشة ؟.

قال : بِقَوْلِ النبيِّ ﷺ : « رَأَيْتُ رَبِّي » ؛ وقَوْلُ النبيِّ ﷺ أكثر من قولها[1] .

١٧٨ - قال : وقرأت على أبي عبد الله : إبراهيم بن الحكم ، قال : حدثني أبي ، عن عكرمة ، قال : سألتُ ابنَ عباس : هل رأى محمد ربَّه ؟ قال : « نعم ، دونه ستر من لؤلؤ » .

وقرأته عليه بطوله ، فصححه[2] .

١٧٩ - وقال الأثرمُ : قيل لأبي عبد الله : حديث أبي ذر « نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ » ؟ .

قال : ما أدري ما وجْهُهُ[3] .

---

(١) راجع : « التوحيد » لابن خزيمة (٥٤٨/٢) وما بعده .

(٢) راجع : « التوحيد » لابن خزيمة (٤٧٧/١) وما بعده .

(٣) النص ذكره ابن كثير في تفسير سورة النجم (٤٢٨/٧) بزيادة ، قال : « وقد حكى الخلال في « علله » : أن الإمام أحمد سئل عن هذا الحديث ؟ فقال : ما زلت منكرًا له ، وما أدري ما وجهه ؟ ! » .

وقال أحمد في « المسند » (١٥٧/٥) بعد إخراجه بلفظ: « نور =

....

= أنى أراه » – : « يعني : على طريق الإيجاب » .

والحديث بهذا اللفظ يرويه يزيد بن إبراهيم التستري، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبي ذر مرفوعًا .

أخرجه مسلم (١٧٨) والترمذي (٣٢٨٢) وأحمد (١٥٧/٥ – ١٧١ – ١٧٥) وابن خزيمة في « التوحيد » (٥١٠/١) .

وقال الترمذي : « هذا حديث حسن » .

وخالفه الدستوائي وهمام ، فروياه عن قتادة ، بإسناده ، بلفظ : « رأيت نورًا » .

أخرجه مسلم – أيضًا – وابن خزيمة (٥١٢/١٠ – ٥١٣) .

ورواية هذين أصح ؛ فهما من الأثبات من أصحاب قتادة ، وقد اتفقا ، بينما التستري ليس بذاك في قتادة ، وإن كان متثبتًا في حديث غيره .

قال علي بن المديني ، عن يحيى بن سعيد القطان : « يزيد بن إبراهيم ، عن قتادة ، ليس بذاك » .

وقال الآجري : « سألت أبا داود عن يزيد التستري فيما رواه عن قتادة ؟ فلم يرضه » .

وساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من « الكامل » (٢٨١/٧) ، بلفظ : « نور أريه » مرتين أو ثلاثًا .

وقال ابن عدي :

« لم يروه عن قتادة غير يزيد » .

يعني : بهذا اللفظ .

وقال في آخر الترجمة :

« وليزيد بن إبراهيم أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه ، وإنما=

١٨٠ – وسمعت أبا عبد الله ، قال له رجل : عن حسن الأشيب قال : لم يَرَ النبي ﷺ ربَّهُ . قال : فأنكَره إنسانٌ عليه.

وقال : لِمَ لا تقول : رَآهُ ، ولا تقول : بعينيه ولا بقلبه ، كما جاء الحديث : أنه رآه ؟.

قال الرجل : فاستحسن ذاك الأشيب.

قال أبو عبد الله : حسنٌ .

١٨١ – أخبرني محمد بن موسى أن حُبَيْش بن سِنْدي حدثهم أن

= أنكرت عليه أحاديث رواها عن قتادة عن أنس ... » .

لكن أعله ابن خزيمة بعلة تقدح في أصله ، فقال في « التوحيد » (١/٥١١) :

« في القلب من صحة سند هذا الخبر شيء ، لم أر أحدًا من أصحابنا من علماء أهل الآثار فطن لعلة في إسناد هذا الخبر ؛ فإن عبد الله بن شقيق ، كأنه لم يكن يثبت أبا ذر ، ولا يعرفه بعينه واسمه ونسبه ؛ لأن أبا موسى محمد بن المثنى حدثنا قال : حدثنا معاذ بن هشام ، قال: حدثني أبي ، عن قتادة ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : أتيت المدينة ، فإذا رجل قائم على غرائر سود ، يقول : ليبشر أصحاب الكنوز بكرة في الحياة والموت . فقالوا : هذا أبو ذر ، صاحب رسول الله ﷺ ».

قال ابن خزيمة : « فعبد الله بن شقيق يذكر بعد موت أبي ذر ، أنه رأى رجلًا يقول هذه المقالة ، وهو قائم على غرائر سود ، خبر أنه أبو ذر ، كأنه لا يثبته ولا يعلم أنه أبو ذر » .

قلت : لم يظهر لي وجهُهُ . والله أعلم .

وراجع : « البداية والنهاية » (٣/١١٢) .

أبا عبد الله سئل عن حديث ابن عباس رأى محمد ربه ؟ .

قال : بعضهم يقول : بقلبه .

قلتُ : أيُّها أثبت[1] عندك ؟ .

قال : في رؤية الدنيا قد اختلفوا ، أما رؤية الآخرة فلم يختلف فيه إلا هؤلاء الجهمية .

١٨٢ – أخبرنا المروذي ، قال : قرئ على أبي عبد الله : شاذان : ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباسٍ : إنَّ مُحَمَّدًا رَأَىٰ رَبَّهُ .

قلتُ : إنهم يقولون : ما رواه غيرُ شاذانَ ؟ .

فقال : بلى ؛ قد كتبته ، عن عفان .

وقُرِئ على أبي عبد الله : عفان : ثنا عبد الصمد بن كيسان : ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادةَ ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « رَأَيْتُ رَبِّي » .

قلتُ : إنهم يقولون : إن قتادةَ لم يسمعْ من عكرمةَ .

قال: هذا لا يَدْرِي الذي قال ! وغضب ، وأخرجَ إليَّ كتابَهُ فيه أحاديث مما سمع قتادَةُ من عكرمة ، فإذا ستةَ أحاديث: «سمعتُ عكرمة».

وقال أبو عبد الله : قد ذهبَ من يُحسن هذا ، وعَجِب من قومٍ يتكلمون بغيرِ علمٍ ، وعَجِب مِن قَوْلِ من قال : لم يسمع ! .

وقال : سبحان الله ! فهو قَدِمَ إلى البصرةِ فاجتمع عليه الخلقُ .

---

(١) هكذا استطعت قراءتها .

وقال يزيد بن حازم : هذا رواه حماد بن زيد : إنَّ عكرمة سأل عن شيءٍ من التفسير فأجَابُه قتادة[1] .

١٨٣ – وقال مُهنا : سألت أبا عبد الله ، عن حديث ابن وهبٍ ، عن عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، أن مروانَ بن عثمانَ ، حدثَهُ عن عمارةَ ، عن أمِّ الطفيل امرأةِ أُبَيٍّ بن كعبٍ ، أنها سمعتْ رسولَ اللَّهِ ﷺ يذكر أنه رأى ربَّه في المنام في صُورَةِ شَابٍّ موفر ،

---

(١) النص في « الكامل » لابن عدي (٢/٢٦١) و « جامع التحصيل » للعلائي (ص٢٥٦) مختصرًا .

وقد رُوِيَ بهذا الإسناد متْنٌ آخر في الرؤية منكر بمرة :

رواه البيهقي في « الأسماء والصفات » (ص٤٤٤ – ٤٤٥) ، بلفظ : « رأيت ربي جعدًا أمرد عليه حلة خضراء » !! .

وذكره الذهبي في « السير » (١٠/١١٣ – ١١٤) ، وقال :

« هو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين ، فلا هو على شرط البخاري ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غيرَ مُتَّهمين ، فما هم بمعصومين من الخطإ والنسيانِ ، فأول الخبر : قال : « رأيت ربي » وما قيد الرؤية بالنوم ، وبعض من يقول : إن النبي ﷺ رأى ربه ليلة المعراج يحتج بظاهر الحديث . والذي دل عليه الدليل عدم الرؤية مع إمكانها فنقف عن هذه المسألة ، فإن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يَعْنِيه ، فإثبات ذلك أو نفيه صعب ، والوقوف سبيل السلامة والله أعلم . وإذا ثبت شيء قلنا به ، ولا نعنف من أثبت الرؤية لنبينا في الدنيا ، ولا من نفاها ، بل نقول : الله ورسوله أعلم . بلى نعنف ونبدع من أنكر الرؤية في الآخرة ، إذ رؤية الله في الآخرة ثبت بنصوص متوافرة » .

رِجْلَاهُ فِي حضر ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، عَلَى وَجْهِهِ فَرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ » ؟ .

فحوَّل وجهَهُ عني ، وقال : هذا حديثٌ منكرٌ .

وقال : مروانُ بن عثمانَ هذا رجلٌ مجهولٌ ، وعمارةُ بن عامرٍ هذا الذي روى عنه مروانُ لا يُعرف .

وسألته : بلغك أن أُمَّ الطفيل سمعتْ من النبي ﷺ ؟ .

قال : لا أدري .

وقال : سعيدُ بن أبي هلال مدنيٌّ لا بأس به[1] .

---

(١) النص نقله ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١/٢٩ - ٣٠) و « الموضوعات » (١/١٢٥ - ١٢٦) .

وروى الخطيب في « التاريخ » (١٣/٣١١) وعنه ابن الجوزي ، عن النسائي أنه قَال : « ومَنْ مروان بن عثمان حتى يصدق على الله عز وجل ؟ ! » .

وعن عبد الخالق بن منصور ، أنه قال : « رأيت يحيى بن معين كأنه يهجن نعيم بن حماد في حديث أم الطفيل حديث الرؤية ، ويقول : ما كان ينبغي له أن يحدث بمثل هذا الحديث » .

قلت : إن كان ابن معين يرى نعيمًا تفرد به ، فهذا القول يفيد أن الآفة في هذا الحديث من نعيم ، وإن كان يراه توبع ، فمراده - والله أعلم - أنه ما كان لنعيم - وهو من أهل السنة - أن يحدث بهذا الحديث المنكر الذي تُشَمُّ منه رائحةُ التجسيم . والله أعلم .

وقال ابن حبان في ترجمة عمارة بن عامر من « الثقات » (٥/٢٤٥) : =

١٨٤ - قال الخلَّال : ورأيت في كتاب الحسن البزار : قلت لأبي عبد الله : حديث ابن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة يقولون فيه : « إِنَّ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللَّهُ بِوَجٍّ » .

قال أبو عبد الله : نعم ؛ قد سمعته أنا من ابن عيينة ، عن عمرو ، عن عبيد بن عمير ، مثله[1] .

= يروي عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب عن النبي ﷺ ، قال : « رأيت ربي » - حديثًا منكرًا ، لم يسمع عمارة من أم الطفيل ، وإنما ذكرته لكي لا يغتر الناظر فيه ، فيحتج به من حديث أهل مصر » .

وقال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » (٩٥/١٠) :

« هو متن منكر » .

وراجع « الرؤية » للدارقطني (٢٨٦) (٢٨٧) .

ثم رأيت نعيمًا قد توبع ، تابعه يحيى بن سليمان ، عن ابن وهب .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٤٧١) .

إلا أن ابن أبي عاصم اختصر الحديث ، فحذف القدر المنكر منه ، وقال : « وذكر كلامًا » . فلم يتنبه الشيخ الألباني - حفظه الله تعالى - لنكارته ، في تخريجه على « السنة » ، واعتبره صحيحًا بالأحاديث التي قبله ، التي فيها : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » . والله الموفق .

(١) راجع : « المسند » لأحمد (١٧٢/٤) (٤٠٩/٦) والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٤٦١) .

وقال ابن الجوزي في « الموضوعات » (١١٤/١) :

« قد سمع بعض المشبهة هذا الحديث فتوهم- لما في نفسه من التشبيه- أنها وطأة قدم ، وإنما المراد بها : الوقعة بين المشركين والمسلمين » .

وقال ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث » (ص ١٤٤) : =

١٨٥ – أخبرنا يعقوب بن موسى أبو بكر المطوعي ، قال : سمعتُ رجلًا قال لأحمد بن حنبل : ما تقول في هذه الأحاديث ، مثل : حديث هشام بن عروة ، عن محمد ، عن أبي هريرة : « احْتَجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ » ؟ .

قال أحمدُ : هذه أحاديثُ أهلِ السنةِ وأهلِ الخيرِ .

قال : فإن شعيبَ بن حرب ، قال : لو أن حمادَ بنَ سلمةَ ترك أحاديثَ من بعضِ أحاديثِهِ .

فقال : شعيب يقول لحماد بن سلمة ؟ ! حماد بن سلمةَ عندنا أكثر ، ثم أخذ نعلَهُ ، وقام مُغضبًا .

أخبرني علي بن عيسى ، أن حنبلًا حدثهم ، قال : سمعتُ أبا عبد الله ، يقول : ما أحد أشد جانبًا على أهلِ البدعِ ، والخلاف من حمادِ بن سلمةَ ، ولا أروى لأحاديث الرؤية والرد على المعتزلة وَالقدرية منه .

١٨٦ – أخبرنا زكريا بن يحيى : ثنا أبو طالب ، أن أبا عبد الله ، قال : سفيان بن عيينة في قلةِ ما روى نحو من خمسة عشر حديثًا ، أخطأ فيها في أحاديث الزهري ، فذكر منها : حديث « اشْتَكَتِ النَّارُ

= « لهذا الحديث مخرج حسن ، يذهب إليه أهل النظر ، وبعض أصحاب الحديث قالوا : إن آخر مَا أوقع الله تعالى بالمشركين بالطائف ، وكانت آخر غزاة غزاها رسول الله ، وحنين واد قبل الطائف ، وكان سفيان بن عيينة يذهب إلى هذا ، وهو مثل قوله في دعائه : اللهم اشدد وطأتك على مضر » .

راجع : « المختار في أُصول السنة » لابن البنا (ص ١٤٣) .

إِلَى رَبِّهَا » ؛ إنما هو عن أبي سلمة[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في « الصحيح » من طريق الزهري عن أبي سلمة (٣٣٠/٦ فتح) وسعيد بن المسيب من طريق ابن عيينة عن الزهري ، عنه (١٨/٢) - كلاهما - ، عن أبي هريرة ، به .

وهذا مما يدل على صحة الوجهين عنده .

وقد قال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١٨/٢) :

« كذا رواه أكثر أصحاب سفيان « عن سعيد بن المسيب » ، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد أو أبي سلمة - أحدهما أو كلاهما - ورواه أيضًا [يعني : البخاري] من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، والطريقان محفوظان ، فقد رواه الليث ، وعمرو بن الحارث عند مسلم ، ومعمر وابن جريج عند أحمد ، وابن أخي الزهري وأسامة بن زيد عند السراج - ستتهم - ، عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة - كلاهما - ، عن أبي هريرة » .

وتوسع الدارقطني في ذكر الخلاف في هذا الحديث على الزهري في « العلل » (٣٩٠/٩ - ٣٩٤) ، ثم قال :

« والقولان محفوظان عن الزهري » .

على أن تخطئة الإمام أحمد لابن عيينة لها وجه معتبر .

وذلك : أن ابن عيينة روى عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة متنين جمعهما في سياق واحد .

الأول : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . =

= الثاني : « اشتكت النار إلى ربها ، فقالت : يا رب أكل بعضي بعضًا ، فأذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف ، فهو أشد ما تجدون من الحر ، وأشد ما تجدون من الزمهرير » .

وعامة أصحاب الزهري لا يروون الحديث عن الزهري هكذا ، وإنما يروون المتن الأول منه فقط عن سعيد وأبي سلمة – كليهما –، عن أبي هريرة .

وأما المتن الثاني ، فلم يروه أحد من أصحاب الزهري عن « سعيد » ، وإنما رواه شعيب بن أبي حمزة ، ويونس بن يزيد، عن الزهري ، عن « أبي سلمة » ، عن أبي هريرة .

إلا ما يروى عن جعفر بن برقان حيث تابع ابن عيينة على رواية المتن الثاني ، عن الزهري عن « سعيد » ، إلا أن جعفر بن برقان في الزهري ليس بشيء .

فظهر بهذا مخالفة ابن عيينة لأصحاب الزهري حيث حمل المتن الثاني على إسناد المتن الأول ، وجعل المتنَيْن من حديث « سعيد » ، وليس الأمر كذلك ، بل المتن الأولُ من حديث سعيد وأبي سلمة – جميعًا ، بينما الثاني من حديث أبي سلمة فقط ، وهذا من أنواع الإدراج في الأسانيد كما هو معلوم وموضح في كتب علوم الحديث .

وبهذا يظهر شفوف نظر الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

وراجع : « العلل » للدارقطني ، وتدبر أوجه الخلاف التي ذكرها ، وكذا « فتح الباري » لابن رجب (٣ / ٦٣ – ٦٤) بتعليقي ، وكذا « الإرشادات » لي (ص ٢٦٣ – ٢٦٤) .

﴿ أحـاديث شتـى ﴾

۱۸۷ - أخبرنا الدوري ، قال : سمعتُ يحيى يقول : حديث سليمان بن المغيرة ، قال : « أُنْبِئْتُ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ نَهْرًا يُنْبِتُ الْحَوَارِيَ الْأَبْكَارَ » ، هو : عن معتمر بن سليمان ، وقد روى ابن المبارك ، عن سليمان بن المغيرة ، عن معتمر بن سليمان[1] .

۱۸۸ - أخبرنا زكريا بن يحيى : ثنا أبو طالب ، أنه قال لأبي عبد الله - وحدثنا عن محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن المنهال بن عمرو ، عن يزيد بن رومان ، عن عائذ ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، عن النبي ﷺ : « سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُرِيَنِي الْجَنَّةَ وَالنَّـارَ » - :

مَن عَائذ ؟ .

قال : لا أعرفه .

قلتُ : عمر بن أبي سلمة سمع من أم سلمة ؟ .

قال : إن كانَ عمرُ بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، الذي روى عنه هشيم ، فلم يسمعْ من أم سلمةَ .

قال الخلال : وسمعت أبا بكر بن صدقة يقول : عمرُ بن أبي سلمة

---

(۱) النص في « التاريخ » للدوري (٤٣٠٢) .

هذا ، هو : ابن أم سلمة ، من أبي سلمة[1] .

١٨٩ – قال : وسألت أبا عبد الله ، قلتُ : شريح حدثنا عن محمد بن إسماعيل – يعني : ابن أبي فديك – ، عن عبد الملك بن زيد ، عن مصعب بن مصعب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « تُرْفَعُ زِينَةُ الدُّنْيَا بَعْدَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمائَةِ سَنَةٍ » .

قال أبو عبد الله : لا [تخرجه][2] ؛ هذا منكرٌ جدًّا ، كان ابنُ أبي فديك لا يبالي عَنْ مَنْ رَوَى[3] .

---

(١) الحديث أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢/٧٠٠-٧٠١)، وقال :
« هذا لا يصح ، أما عائذ فمجهول . قال أحمد : لا أعرفه » .
وقال الذهبي في « الميزان » (٢/٣٦٤) :
« عائذ ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، بخبر باطل ، في رؤية الجنة والنار ، منكر الحديث » .

(٢) كذا يمكن أن تقرأ .

(٣) هذا الحديث أخرجه البزار (١٠٢٧) وأبو يعلى (٢/١٦٠ - ١٦١) وابن عدي في ترجمة عبد الملك بن زيد (٥/٣٠٨) .
وقال البزار : « هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عبد الرحمن بن عوف ، ولا نعلم له طريقًا إلا هذا الطريق » .
ونحوه في « الأفراد » للدارقطني (٥٥٤ - أطرافه) .
وقال ابن عدي : « وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، لم يروه غير عبد الملك بن زيد ، وعن عبد الملك : ابن أبي فديك » .
ورواه بركة الحلبي ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن =

= الزهري – مثله .

ورواه بركة – أيضًا – مرة أخرى ، فقال : « عن أبي هريرة » بدلًا من « عن عبد الرحمن بن عوف » .

ذكر ذلك ابن عدي في ترجمته (٢/٤٨) ، وقال :

« أحاديث بركة مناكير ، باطل كلها ، لا يرويها غيره ، وله من الأحاديث البواطيل عن الثقات غير ما ذكرته ، وهو ضعيف كما قال عبدان » .

وكذلك أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/١٩٣) وأشار إلى الوجه الثاني عن بركة ، وزاد :

« ورواه حبيب بن أبي حبيب ، عن مالك ، عن الزهري . وهذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ . قال الدارقطني : بركة الحلبي كان كذابًا . وقال أحمد بن حنبل : حبيب بن أبي حبيب كان يكذب . وقال الدارقطني : وحبيب ضعيف ، ولا يصح عن مالك ، وليس محفوظًا عن الزهري » .

وراجع : « العلل » للدارقطني (٩/٢٥٠) .

❋ ❋ ❋

✵ الْمَــلَاحِـمُ ✵

١٩٠ – وقال مُهنا : سألتُ أحمد ، عن حديثٍ حدثنا به خالد بن خداش : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن الحسن ، عن صخر بن قدامة ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَا يُولَدُ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ مَوْلُودٌ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ » .

قال أيوب : فلقيتُ صخرَ بنَ قدامةَ فسألتُه عنه ؟ فلم يعرفه ! .

قال : وسألتُه عن حديثٍ حدثناه ، عن حماد بن سلمة : ثنا علي بن زيد ، قال : قال الحسن : سَلْ عبدَ اللهِ بنَ قدامةَ بن صخر العقيليَّ عن هذا الحديثِ ، فلقيتُه على باب دار الإمارةِ ، فذكرت له ، فقال : زعم أبو ذر ، أنهم كانوا مع النبي ﷺ فذكر الحديث ، ثم قال : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ الْيَوْمَ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ يَأْتِي عَلَيْهَا مِئَةُ سَنَةٍ ، يَعْتَمِلِ اللهُ بِهَا شَيْئًا » .

قال أحمد : ليسا بصحيحين ، وهما منكرانِ[1] .

---

(١) الحديث أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٩٢/٣) ، وأعله بالعنعنة ، ثم قال :

« وكيف يكون صحيحًا ، وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة ؟! » . =

١٩١ - أخبرني عصمةُ : ثنا حنبل : ثنا الهيثم بن خارجة : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن سعيد بن بشير ونافع بن عامر ، عن قتادة : ثنا عبد الله بن أبي الأسود ، قال : انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة ، وعبد الله بن قيس حاجَّيْنِ ، فجلسنا إلى عبد الله بن عمرو ، جلس زرعة عن يمينِهِ ، وجلست عن شماله .

قال أبو عبد الله : إنما هو عبد الله بن بريدة ، عن أبي الأسود الدِّيلي ؛ كذا رواه قتادة ، عن عبد الله بن بريدة ، أخطأ فيه إسماعيلُ .

وبه : ثنا إسماعيل ، عن نافع بن عامر ، عن قتادة ، عن عبد بن يزيد ، عن سليمان بن ربيعة - وكان مِن نساكِ البصرة - ، قال : انطلقت مع ناسٍ من أهل البصرة حاجين ، فأتينا عبد الله بن عمرو ، فقال : « يُوشِكُ بَنُو قنطوراء » - وذكر الحديث .

قال أبو عبد الله : إنما هو عبد الله بن بريدة[1] .

= وذكره ابن حجر في ترجمة صخر بن قدامة من « الإصابة » (٤١٧/٣) ، ونقل عن ابن شاهين أنه قال : « هذا حديث منكر » .

وقال الحافظ : « حكى الساجي ، عن علي بن المديني ، أنه كان يضعف خالد بن خداش راويه عن حماد بن زيد ، وعن يحيى بن معين : أن خالدًا تفرد عن حماد بأحاديث . وقال ابن منده : صخر بن قدامة مُخْتَلَفٌ في صُحبته » .

قال الحافظ : « لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ ، ولم يصرح الحسن بسماعه منه ، فهذه علة أخرى لهذا الخبر » .

(١) راجع : « المستدرك » للحاكم (٤٧٥/٤) و « العلل » للرازي (٢٧٦٤) .

١٩٢ - أخبرنا موسى : ثنا حنبل : ثنا أبو عبد الله : ثنا عبد الرزاق : أبنا معمر ، عن همام بن مُنبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرةَ ، عن رسولِ اللهِ ﷺ ، قال : قال رسولُ اللهِ : « تقاتلون خُوز وكِرْمَان » .

قال أبو عبد الله : الناس يقولون جور ، ولكنه قال : خُوز .

أخبرنا عبد الله : حدثني أبي : ثنا حسين بن محمد : ثنا جرير - يعني : ابن حازم - ، عن محمد - يعني : ابن إسحاق - ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : سمعتُ رسولَ اللهِ يقول : « لَيَنْزِلَنَّ الدَّجَّالُ جُورَ وَكِرْمَانَ فِي سَبْعِينَ أَلفًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمجانُّ الْمُطَرَّقَةُ » .

١٩٣ - وقال في حديث نصر بن عاصم الليثي : أتيتُ اليشكُرِيَّ فسمعتُه يذكرُ عن حذيفة ، قال : « كان الناسُ يَسألون رسولَ اللهِ ﷺ عن الخيرِ ، وأسالُه عن الشرِّ » .

قال : اليشكريُّ : سُبَيعُ بن خالد[١].

١٩٤ - قال حنبل : حدثني أبو عبد الله : ثنا يحيى بن أبي بكير : ثنا زهير ، عن موسى بن جبير ، عن نافع ، عن ابن عمر، قال: سمعت رسولَ اللهِ ﷺ يقول : « إِنَّ آدَمَ لَمَّا أُهْبِطَ إِلَىٰ الْأَرْضِ ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: أَيْ رَبِّ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ؟.. »-

(١) راجع « تحفة الأشراف » (٣/٢٣/٣٣٠٧) ، لتقف على الخلاف في اسمه ، وكذا « تهذيب الكمال » (١٠/٢٠٤) .

وذكر الحديث .

قال أبو عبد الله : هذا منكرٌ ، إنما يُروىٰ عن كَعْبٍ .

١٩٥ – قال : وحدثني أبو عبد الله : ثنا وكيع : ثنا النهاس بن قهم – قال أبو عبد الله : بصريٌّ كان يَقُصُّ ، كُنْيَتُهُ : أبو الخطاب – : حدثني شداد أبو عمار ، عن معاذ بن جبل ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « سِتٌّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ .... » – فذكر الحديث .

قال أبو عبد الله : إنما هو : عن عوفِ بن مَالك[1] .

١٩٦ – قال مهنا : سألت أحمد ، عن حديثِ : الليث بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أنه دخل على أبي بكر في مرضه ، فسلَّم عليه ، فقال : « أَمَا إِنِّي

---

(١) الحديث ، أخرجه أحمد في « مسنده » (٥/٢٢٨) .

والنهاس بن قهم ، ضعيف ، وهو آفته ، ويؤيد ذلك : أن شدادًا هذا لا يُعرف بالرواية عن معاذ ، فهذا إسناد غريب ، ولهذا قال الإمام أحمد : « إنما هو عن عوف بن مالك » ، أي : لا شأن لمعاذ بهذا الحديث ، وإنما هو حديث عوف بن مالك .

ثم وجدت الإمام ابن أبي عاصم يقول في « الآحاد والمثاني » (١٨٤٦) : « وليس يصح عن معاذ – رضي الله عنه – إلا ما روىٰ عنه أصحاب النبيِّ ﷺ أو قدماء تابعي الشام وأجلَّتهم » .

قلت : وهذا يقوي ما ذكرناه والله أعلم .

وحديث عوف بن مالك ، قد رُوِيَ عنه من طرق ، ذكرها الشيخ الألباني – حفظه الله تعالى – في « الصحيحة » (١٨٨٣) ، فليراجعه من شاء .

مَا آسِي إِلَّا عَلَىٰ ثَلاثٍ فَعَلْتُهُنَّ » – الحديث ؟ .

فقال أحمد : ليس صحيحًا .

قلتُ : كيف ذا ؟ .

قال : أُخذ من كتاب ابن دَابٍ ، فوضعه على الليثِ .

قال الخَلَّال : قال أبو بكر بن صدقة رَوىٰ هذا الحديثَ ، عن علوان بن داود البجلي ، من أهل قَرْقِيسيا ، وهو يحدث بهذه الأحاديث ، عن ابن داب ، ورأيتُ هذا الحديثَ من حديثِهِ ، عن دابٍ ، وعلوانُ في نفسه لا بأس به[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) ذكر العقيلي في ترجمة : « علوان بن داود البجلي » (٣/٤١٩) هذا الحديث بتمامه ، وذكر أوجه الاضطراب فيه .

وقال : « ولا يعرف علوان إلا بهذا ، مع اضطراب الإسناد، ولا يتابع عليه » .

وراجع : « الميزان » و « اللسان » .

✵ بَغْـــدَادُ ✵

١٩٧ – أخبرنا إبراهيمُ بن عبد الرحيم بن عمر : ثنا الهيثمُ بن عبد الرحمن : ثنا عمَّارُ بن سَيْفٍ ، عن عاصم ، عن أبيه ، عن جَرير بن عبد الله ، قال : سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول : « تُبْنَى مَدِينَةٌ بَيْنَ دِجْلَةَ وَالدُّجَيْلِ وقطربُّل والصَّراة ، تُجْبَى إِلَيْهَا [خَزَائِنُ][1] الْأَرْضِ وَجَبَابِرَتُهَا ، يُخْسَفُ بِأَهْلِهَا ، فَلَهِيَ أَسْرَعُ هَوِيًّا بِأَهْلِهَا مِنَ الْوَتَدِ الْحَدِيدِ فِي الْأَرْضِ الرَّخْوَةِ » .

حدثنا إبراهيمُ بن عبد الله الهاشمي : ثنا محمد بن عبد الله المُخَرَّمِيُّ قال : سمعتُ يحيى بن معين ، يقول : سمعت يحيى بن آدم يقول : إنما أصابَ عمارٌ هذا الحديثَ فرواه .

وَرَوَى عن يحيى بن آدم ، قال : ما رواه أحدٌ إلا عمار بن سيف .

قال يحيى بن معين : ومنهم من يرويه عنه ، عن سفيانَ ، عن عاصم ، وليس لهذا الحديث أصلٌ .

أخبرنا عبد الله ، قال : ذَكر أبي حديثَ المحاربيِّ ، عن عاصم ، عن أبي عثمان – يعني : هذا الحديث – فقال : ليس بصحيح – أو قال : كذب – ، وكلُّ من حدَّثَ بهِ فهو كذابٌ .

---

(١) في « الأصل »: « جبابرة »، والتصويب من « تاريخ بغداد »، والسياق يقتضيه.

وقال : كان المحاربيُّ جليسًا لسيف بن محمد ابن أخت سفيانَ ، وكان سيف كذابًا ، فأرى المحاربيَّ سمعَه منهُ[1] .

* * *

(١) توسع الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (٢٧/١ - ٣٨) في بيان علل هذا الحديث بما يغني عن غيره ، فراجعه فإنه مهم .

وراجع أيضًا : « العلل » لعبد الله بن أحمد (١٥١٩) (٢٦٤٤) (٢٦٤٥) . و« الضعفاء » للعقيلي (٣٢٥/٣) و « الكامل » لابن عدي (٧١/٥) .

✹ التَّــوْقِيـتُ ✹

١٩٨ – أخبرنا الدُّوريُّ ، قال : سمعتُ يحيى يقول : عباس بن الفضل ليس بشيءٍ ؛ يُحدِّث بحديثٍ ، عن سعيد ، عن قتادةَ ، عن جابر بن زيدٍ ، عن ابن عباسٍ ، عن النبيِّ ﷺ :

« إِذَا كَانَ سَنَةُ كَذَا وَكَذَا ، كَانَ كَذَا وَكَذَا » . وهو حديث ليس له أصلٌ[1] .

١٩٩ – وأخبرنا عبد الله ، قال : سمعت أبي يقول : ما أنكرت من حديث عباس الأنصاري ، إلا حديثًا واحدًا : عن سعيد ، عن قتادة ، عن عكرمة أو جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، عن كعب ، أنه قال : « يا ابن عباس ، [يلي][2] من ولدك رجل » – وَقَصَّ

---

(١) النص في « تاريخ الدوري » (٤١٦٢) . ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في « الجرح » (٢١٣/١/٣) وابن عدي في « الكامل » (٣/٥) .

وحكى عبد الله بن أحمد عن ابن معين نحوه .

فقد قال في « العلل » (٣٩٠١) :

« سألت يحيى عن عباس الأنصاري ؟ فقال : ليس بثقةٍ ! قلتُ : لِمَ يا أبا زكريا ؟ قال : حدث عن سعيد عن عباد عن جابر بن زيد عن ابن عباس : « إذا كان سنة مائتين » – حديث موضوع . ثم قال : ليس بثقة » .

ورواه أيضًا عنه ابن أبي حاتم وابن عدي .

(٢) في الأصل : « يصلك » ! والتصويب من « العلل » لعبد الله .

الحديث -:

أما حديثه عن يونس وخالد وداود وشعبة صحيح ، إلا هذا الحديث ، هو عندي كذبٌ وباطل ، وكان من أصحاب سعيد[1] .

٢٠٠ - أخبرنا المروذي ، قال : سمعت أبا عبد الله يقول : كتب إليَّ - يعني : المتوكلَ - أن اكتب إليَّ بما صحَّ عندك من الملاحم ، فكتبت إليه : ما صحَّ عندي مِنها شيءٌ .

قال المروذي : فَأَرَيْتُ أبا عبد الله كتابًا لإسحاق بن داود في الملاحم ، وفيه ذكر المواقيت : « إِذَا كَانَ سَنَةُ كَذَا ، فَفِيهِ كَذَا » فضرب عليها بخطِّه .

وقال : هذه موضوعةٌ قُلْ له : لا تُحدِّثْ بها .

فقلت لإسحاق ، فضرب عليها .

قال المروذي : وجعلَ عبدُ الوهابِ يسترجِعُ ويعجب ؛ ذاك أنه حدَّثَ بها قومٌ صالحون ، منهم : إبراهيمُ بن نُعيم وغيره .

وأخبرني محمد بن جعفر ، قال : أتيتُ إسحاق بن داود يومًا ، فحدثني بأحاديثَ ، فلما انتهيت إلى حديثٍ منها ، قال : أمسك عن

---

(١) النص في « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٤١٢) .
ورواه عنه ابن أبي حاتم في « الجرح » (٢١٢/١/٣) وابن عدي (٣/٥) وكذا روى نحوه البخاري عن أحمد في « التاريخ الصغير » (٢٤٦/٢) .
وراجع : « تهذيب الكمال » (١١١/١٨) .

هذا ؛ فإن هذه أحاديث بَعَثَ إليَّ أحمدُ بن حنبل أن لا أُحدِّثَ بها .

* * *

❋ السُّـــفْيَانِيُّ وَ الْمَهْـــــدِيُّ ❋

٢٠١ – قال محمد بن جعفر : وهي هذه الأحاديثُ التي نهى أحمدُ إسحاقَ بنَ داودَ عن التحديثِ بها .

قرأتُ على إسحاقَ بن داود : حدثني إبراهيم بن نُعيم : ثنا أبو عمران الجوهري : حدثني طلحة بن يزيد القرشي ، عن معاويةَ بن سعيد، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن علي بن أبي طالب ، أنه نظر إلى ابنه الحسن ، وقال : « سَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ سَمِيُّ نَبِيِّكُمْ » – وذكر حديثًا طويلًا ، فيه : ذكر السفياني ، وفي آخره : [« فالخائب من خاب من غنيمة كلب ، ولو بسوط »][1] .

٢٠٢ – قال إسحاق : وحدثني إبراهيم : ثنا علي بن يزيد : ثنا حفصٌ الغاضريُّ ، قال : سمعتُ أبا هريرة قال : بينا أنا قاعدٌ عند رسولِ اللهِ ﷺ ، إذْ أقبلَ أعرابيٌّ ، فقال لرسول[2] الله ﷺ : أخبرني عن الساعةِ متى هي ؟– وذكر حديثًا طويلًا ، فيه أشراط الساعة ، وفيه : « وتستعمل أُمَرَاءُ ظَلَمَةٌ ، فَجَرَةٌ ، فَيَسْتَحْلِفُونَهُمْ بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ ، فَتُطَلَّقُ نِسَاؤُهُمْ وَتُعْتَقُ أَرِقَّاؤُهُمْ ، ثم يَطَئُونَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَتَلِدْنَ مِنْهُمْ

---

(١) كذا استطعنا قراءتها ، وراجع « المستدرك » (٥٢٠/٤) .

(٢) في الأصل : « رسول » بدون لام ، والسياق يقتضيها .

أَوْلَادًا » .

٢٠٣ - قال إسحاق : وحدثني إبراهيم : ثنا علي : ثنا صاحب الأهان ، عن عثمان بن مطر ، عن خالد بن موسى ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين - وعن أبي أسماء الرحبي - ، عن ثوبان ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « الْوَيْلُ لِأُمَّتِي مِنْ وَلَدِ فُلَانٍ أَلْبَسُوهُمْ شِيَعًا وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ » - ثم ذكر الحديث .

٢٠٤ - قال إسحاق : وحدثني إبراهيم : حدثني علي بن يزيد : حدثني عثمان بن مطر : حدثني عبد الله بن جبير : حدثني عامر الشعبي ، قال : « تَخْرُجُ مِنْ خُرَاسَانَ راياتٌ سودٌ تدعو إلى ولد [فلان][1] ، فلا ترد لهم راية ، حتى يأتوا مسجد دمشق ، فيلقونه حجرًا حجرًا ، ثم لا يزال الملكُ فيهم ، حتى يخرجَ السفياني معه راياتٌ حمر ، لا ترد لهم رايةٌ ، حتى يأتوا الكوفة ، فيقتلون الرِّجال ، ويبقرون بُطونَ النساء ، ويكون ملكهم قدر حمل امرأة تسعة أشهر ، ثم يصير الناس غازين ، حتى يخرج المهدي متى ما خرج » - وذكر حديثًا آخر .

٢٠٥ - أخبرني محمد بن عمير : ثنا حامد بن يحيى : ثنا سفيان : ثنا عمرو : أخبرني أبو معبد ، أنه سمع ابن عباس يقول : « إني لأرجو أن لا تذهبَ الأيامُ والليالي ، حتى يبعثَ اللهُ منا أهل البيت غلامًا ، لم يلبس الفتنَ ولم تَلبَسْه الفتن ، كما فتح الله بنا هذا الأمرَ فأرجو

(١) ضرب عليها بالأصل .

أن يَختِمَهُ بنا » .

قال أبو معبد : قلتُ لابن عباسٍ : عجزتْ عنها شيوخُكُم ويَرجوها شبابُكُم ؟ قال : « إِنَّ اللهَ يفعلُ مَا يشاءُ » .

فسمعتُ محمد بن عمير ، يقول : سمعت حامد بن يحيى ، قال : قال لي أحمد بن حنبل : سألتُ عبد الرحمن بن مهدي : أي حديث أصح في المهدي ؟ .

قال : أصحُّ شيءٍ فيه عندي : حديث أبي معبد عن ابن عباسٍ[1] .

* * *

(١) أخرجه البيهقي في « الدلائل » (٦/٥١٧) مختصرًا .
وقال ابن كثير في « البداية » (١٠/٥٠) :
« هذا إسناد صحيح إليه » . أي : إلى ابن عباس .

❋ فِي بِرِّ الْوَالِـدَيْـنِ ❋

٢٠٦ – أخبرنا المروذي ، قال : قُرِىء على أبي عبد الله : حفص بن غياث : ثنا ابن أبي ذئب ، عن محمد بن المنكدر ، عن النبي ﷺ قال : « إِذَا دَعَتْكَ أُمُّكَ ، وَأَنْتَ في الصَّلَاةِ ، فَلَا تُجِبْهَا ، وَإِذَا دَعَاكَ – يَعْنِي : أَبَاكَ – فَلَا تُجِبْهُ » .

وروى يحيى بن أبي عمرو الشيباني ، عن مكحول – مثله ، من قوله[1] .

٢٠٧ – وأخبرني محمد بن أبي هارون ، أن إسحاق بن إبراهيم حدثهم ، قال : عرضتُ على أبي عبد الله : يحيى بن سعيد العطار ، عن سعدٍ أبي حبيب ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « دُعَاءُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ مِثْلُ دُعَاءِ النَّبِيِّ لِأُمَّتِهِ » ؟ .

فقال : حديثٌ باطلٌ منكرٌ .

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » « ٤٣١/٢ » ، عن حفص ، به والحديث مرسل .

وأما حديث مكحول ، فلم أقف عليه من طريق ابن أبي عمرو الشيباني ؛ وإنما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، عنه – من قوله .

وسمعته يقول : سعد أبو حبيب ، ليس حديثه بشيء[1] .

***

---

(١) النص في « مسائل ابن هانئ » (٢/٢٤٥) .
وراجع « السلسلة الضعيفة » للشيخ الألباني (٧٨٦) .

❋ الْأَكْـلُ مِنْ مَـالِ الْوَلَـدِ ❋

٢٠٨ – أخبرنا عبد الله : حدثني أبي : ثنا يحيى بن سعيد : ثنا شعبة ، عن الحكم ، عن عمارة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ ، مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ هنيئًا » .

قال أبي : وحدثني ابن سعيد ، قال : كان سعيد بن أبي عروبة يحدِّثُ به عن مطر ، عن الحكم ، عن ابن عمر ، وأراه : سمع عمارة ، فظن أنه ابن عمر .

قال الأثرمُ : وسمعتُ أبا عبد الله ، ذكر حديث عائشة هذا ، فقال : حديث مضطربٌ ؛ رواه منصور والأعمش ، عن إبراهيم ، عن عمارة ، عن عمتِهِ ، عن عائشة .

كذلك قال سفيان بن عيينة ، عن الأعمش .

ورواه الحكم ، عن عمارة ، عن أبيه ، عن عائشة .

وقال الأعمش : عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

قلت لأبي عبد الله : فقال هذا عن الأعمش ، غير سفيان بن عيينة ؟ .

قال : ما أعلمه .

قال : وحدثنا أبو عبد الله، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن عمةٍ له ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ » .

قال أبو عبد الله : خلَّط في هذا .

قال : وسمعه الأعمشُ من عمارة نفسه[١] .

٢٠٩ – قلت لأبي عبد الله : روى أبو حمزة السكريُّ ، عن إبراهيم الصَّائغ ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « أَطْيَبُ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِ وَلَدِهِ ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ إِذَا احْتَجْتُمْ إِلَيْهِ » .

فعجب أبو عبد الله منه ! .

وقال : رواه سفيان ، عن حماد ، لم يرفعه[٢] .

٢١٠ – قرأتُ على عليِّ بن الحسن ، عن مهنا ، أنه سأل أبا عبد الله، فقلت: حدث أبو بكر بن أبي الأسود، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن رجل من قومه يقال

---

(١) راجع : « العلل » لعبد الله (٢٣٢٦ – ٢٣٢٧) و « الضعفاء » للعقيلي (١١٤/٢) و « التاريخ الكبير » (٤٠٦/١/١ – ٤٠٧) و « صحيح ابن حبان » (٧٢/١٠ – ٧٣ – ٧٤ – إحسان) و « الإرواء » (٦٥/٦) .

(٢) وقال أبو داود في « السنن » (٣٥٢٩) :

« حماد بن أبي سليمان ، زاد فيه : « إذا احتجتم » ، وهو منكر » .

له ثعلبة بن مالك ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : « مَنْ أَدْرَكَ أَحَدَ وَالِدَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ النَّارَ ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ » .

فقال أحمد : إنما هو : أُبَيُّ بن مالك ؛ ذكره غيرُ واحد ، فحدثني عن غندر وحجاج بن محمد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عَنْ أُبي بن مالك ، أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول : « مَنْ أَدْرَكَ أَحَدَ وَالِدَيْهِ ، ثُمَّ دَخَلَ النَّارَ ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ » .

ورواه بهزٌ ، عن شعبة كذلك .

قال : وسألت أحمد عن أُبيٍّ بن مالك ؟ .

فقال : هو من شُيوخِ زرارةَ بنِ أوفى .

قال الخلالُ : ورواه هشيم ، عن علي بن زيد ، عن زرارة ، عن مالك بن عمرو القشيري .

قال أحمد بن أبي خيثمة : سُئل يحيى بن معين ، عن حديث شعبة هذا ، فكتب على « أُبيّ بن مالك » خطأ[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) راجع : « التاريخ الكبير » للبخاري (٤٠/١/١) و « الاستيعاب » لابن عبد البر (٧٠/١ - ٧١) و « الإصابة » لابن حجر (٢٨/١) .

❋ الدَّجَّــــالُ ❋

٢١١ – أخبرنا عبدُ اللهِ : حدثني أبي : حدثني عبيد الله – يعني : ابن معاذ – : ثنا أبي : ثنا قرةُ ، عن عبد الله بن الدانا قال : « الدَّجَّالُ مِنْ سِبْطِ بَني لَاوِي وَهُمْ سِبْطُ ابْنُ صَيَّادٍ » .

قال أبي : يقال الدانا والداناج والداناقُ[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) راجع « العلل » لعبد الله بن أحمد (٣٨٦) (٥٥٩٤) (٥٥٩٥) (٥٥٩٦) .

وهو : عبد الله بن فيروز البصري .

قال ابن أبي حاتم (٢/٢/١٣٦) عن أبيه : « وهو بالفارسية ، وبالعربية : العالم » .

❋ فِي أَخْبَـــارِ رِجَـالٍ ❋

٢١٢ – حدثنا عصمة : ثنا حنبل قال : قال أبو عبد الله : كان أبو بدر شجاع بن الوليد شيخًا صالحًا صَدوقًا ، ولقيه يحيى بن معين يومًا ، فقال له : يا كَذَّاب .

فقال له الشيخ : إن كُنتَ كاذبًا فهتكك اللَّـهُ .

قال أبو عبد الله : فأظن دعوةَ الشيخِ أدركتْه(١) .

٢١٣ – أخبرني زهيرُ بن صالح : ثنا أبي : حدثني أبي : ثنا يحيى بن اليمان ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، قال : « ما كنت أتمنى من الدنيـا إلا ثوبين نظيفين أجالس فيهما أبا هريرة » .

٢١٤ – أخبرنا يوسُفُ بن موسى أن أبا عبد الله قيل له : كيف كان عبد الله بن سعيد بن جبير ؟ .

---

(١) هذا التكذيب من ابن معين محمول على المزاح ، فقد روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال : « أبو بدر شجاع بن الوليد ، ثقة » .

وقال الحافظ في مقدمة « الفتح » (ص ٤٠٩) :

« فكأنه كان مازحًا ، فما احتمل المزاح » .

وكذا قال الشيخ المعلمي في « التنكيل » (١/٦٥) .

وقول أحمد : « ... فأدركته » ، أي : في محنة القرآن .

قال : ما أعلم إلا خيرًا ، أما عبد الله فثقة .

قيل له : رُوِيَ ، عن سفيان ، عن أيوب ، قال : كانوا يعدون عبدَ الله بن سعيد بن جبير أفضلَ من أبيهِ ؟ .

قال أبو عبد الله : مَنْ سفيانُ ؟ .

قيل له : ابنُ عيينةَ .

فاستحسنه .

٢١٥ – وقال الأثرمُ : قلتُ لأبي عبد الله : حديث سفيان ، عن عبد الله بن أبي السَّفَر ، عن الشعبي ، قال :

« مَا أَنَا بِعَالِمٍ [وَكَانَ] أَبُوكَ عَالِمًا ، وإنَّ أَبَا حُصَينٍ لَرَجُلٌ صَالِحٌ » رواه عنه قبيصة ؟ .

قال : ما سمعتُ .

٢١٦ – أخبرنا الميموني : نا ابن حنبل : ثنا محمد بن جعفر وحجاج ، عن شعبة ، عن إياس بن معاوية ، قال : قال لي سعيد بن المسيب : مِمَّنْ أَنتَ ؟ قلت : من مُزينةَ . قال : إنِّي لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مُقَرِّن المزني[1] .

قال أبو عبد الله : لا أعلم روى إياس غيره .

❋ ❋ ❋

---

(١) أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/١/٥١٠ – ٥١١) .

❋ فِـي الْقِيَـامَـةِ ❋

٢١٧ – أخبرني عبد الله : ثنا أبي : ثنا يحيى بن سعيد ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهديِّ ، عن سَلْمان ، قال : « تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى تَكُونَ قَابَ قَوْسٍ أَوْ قَوْسَيْنِ ، وَتُعْطَى حَرَّ عَشْرِ سِنِينَ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهِ [طُحْرُبَةٌ][1] لَا يَجِدُ حَرَّهَا مُؤْمِنٌ ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ فَإِنَّهَا تَطْبُخُهُمْ ، فَأَمَّا أَجْوَافُهُمْ فَتَقُولُ : غِق غِق[2] »[3] .

٢١٨ – قال أبي : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن أبيه ، عن الشعبيِّ : ثنا الربيع بن خُثَيم بين هاتينِ الساريتين :

---

(١) في الأصل : « فسربه » ، وضبب عليها ، والتصويب من مصادر تخريج الحديث ، وقد قال نعيم بن حماد : « الطحربة : الخِرقة » .

(٢) في الأصل : « عق عق » بالعين المهملة ، والصواب في هذا الموضع بالمعجمة ، ويؤيده ما سيأتي .

(٣) والحديث أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٤٠٣/١١) ونعيم بن حماد في « زوائد الزهد لابن المبارك » (ص١٠٠) وابن أبي عاصم في « السنة » (٨١٣) والطبراني (٢٤٧/٦ – ٢٤٨) .
وانظر الفقرة الآتية برقم (٢١٩) ، وتدبر .

« إِنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ مَأْسُورٌ بِدَيْنِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يَشْكُو إِلَى اللَّهِ الْوَحْدَةَ . يقول : يَا رَبِّ تعسى[1] لَيْسَ مَعِي شَيْءٌ » .

أخطأ عبد الرحمن ، إنما هو : « بعثتني »[2] .

٢١٩ – وأخبرنا زكريا بن يحيى : ثنا أبو طالب أن أبا عبدِ اللهِ ، قال : صحَّفَ شعبة في حديث التيمي ، عن سلمان في بطونهم « عق عق » ، إنما هو : « غِق غِق » .

وقال عبد الله : قال أبي : كان شعبةُ ألثغَ ، فلا أدري صحَّف في هذا الحرف ، أو مِن قِبَلِ لُثْغَتِهِ[3] .

***

(١) كذا بالأصل ، وفي « العلل » لعبد الله (٤٢٤١) : (بقيتني) .

(٢) وزاد في « العلل » : « يحيى بن سعيد حدثناه ، عن سفيان : «بعثتني وليس معي شيء » .

(٣) « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٥٠٤) ، لكن وقع في المطبوع « عو عو » بدل « عق عق » ، وهو خطأ ، ونطق الألثغ القاف واوًا بعيد وعسير ؛ لبعد ما بين مخرجيهما . والله أعلم .

وراجع : الفقرة السابقة برقم (٢١٧) .

✵ وَمِـنْ غَيْـرِ هَـذَا الْكِتَـابِ ✵

٢٢٠ – في حديث : بِرْوع بنت وَاشق ، وكان زوجُها أَسِنَ في بئر .

قال أبو عمر الزاهد : « بَرْوع » بالفَتح مأخوذ من البَراعة ، والواو زَائدَة ، وأصحاب الحديث يقولون : « بِرْوعَ » بالكسر ، و« أَسِنَ » ، أي : أصابَه دُوارٌ ، يُقال : أَسِنَ يأسَن أَسَنًا[1] .

٢٢١ – أخبرنا أبو الفضل مسعود بن عبيد الله بن النادر الصَّفَّار إجازةً ، قال : قرأتُ على أبي سعد أحمد بن محمد بن علي الروزبي : أخبرك القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء ، قال : أبنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الحربي : ثنا أبو القاسم عيسى بن سليمان : ثنا داود بن رشيد : حدثنا بقية بن الوليد ، عن عبد الملك بن مهران ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، أن رجلًا أتى النبيَّ ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن بي البَاسُورَ ، وإني أتوضأ ويسيل مني ؟

---

(١) قال في « لسان العرب » (ب ر ع) :
« وبروع : اسم امرأة ، وهي بروع بنت واشق ، وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء ، وهو خطأ ، والصواب الفتح ؛ لأنه ليس في الكلام « فعول » إلا خروع وعتود ، اسم واد » .

فقال : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَسَالَ مِنْ قَرْنِكَ إِلَىٰ قَدَمِكَ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْكَ »[1] .

قال بعضُ أهل العلم : الرَّجل الذي سأل النبيَّ ﷺ : عمران بن حصين[2] .

٢٢٢ – وَرُوِيَ عن الشعبي ، قال : سأل رجلٌ محمدَ ابن الحنفية ، فقال له : أخبرني كيفَ بَسَق أبو بكر أصحابَ رسُولِ الله ﷺ ، حتى لا يُذكَرَ أحدٌ من الصحابة بفضلٍ إلا قال الناس : أبو بكر ، أبو بكرٍ ؛ أكان أكثَرَهم صلاةً ؟ قال : لا . قال : أفكان أكثرهم صيامًا ؟ قال : لا ؛ كان أصحابُ رسول الله ﷺ أفاضلَ ، كانت في أبي بكر خصال ثلاث ، لم تكن في واحدٍ من الصحابة :

أما الأولى : فكان إذا ذُكر الله في مجلسه ، أو ذَكره هو، اهتز كما تهتز السَّعَفَةُ[3] ، وتضاءل إجلالًا لله ، وتعظيمًا له ، وهَيبةً لذكرِه .

---

(١) عبد الملك بن مهران ، ضعيف .
وهذا الحديث مما أنكروه عليه .
راجع: « الضعفاء » للعقيلي (٣/٣٥) و « الكامل » لابن عدي (٥/٣٠٧) و « السنن » للدارقطني (١/١٥٩) و « السنن الكبرى » للبيهقي (١/٣٥٧) .

(٢) الظاهر أن من ذهب إلى ذلك بناه على حديث عمران بن حصين الذي أخرجه البخاري (٢/٥٨٤ – ٥٨٦) وغيره ، أنه كان مبسورًا ، فسأل النبي ﷺ عن صلاة القاعد – الحديث . لكن حديث ابن عباس الذي هنا لا يصح أصلًا .
زاجع « العلل » لعبد الله بن أحمد (٢٤٨٣) .

(٣) جمعها : « السعفات » ، وهي أغصان النخيل .

وأما الثانية : فكان إذا خُيِّر بين أمرين ، أحدهما فيه غِناه وغنى عَقبه ، والآخر للهِ فيه رضًا ، اختار الذي فيه للهِ رضى ، وإن كان فيه فقرُه وتلفُهُ .

والثالثة : أن رسولَ اللهِ ﷺ لما قُبِض ، حزن الناسُ عليه ، وَحَزِنَ أبو بكر ، فزادَ حزنُه عليه ، فما زال جسمه يذوبُ ويَحْرِي ، حتى لَحِقَ بالله .

بَسَق : طال .

وحَرَى : إذا نَقَص .

٢٢٣ – وقال الخلَّال : أخبرني العباس بن مُحَمَّد الدوري ، قال : ثنا جعفرٌ الطيالسي ، قال : سمعتُ يحيى يقول : لما قرأ علينا جَرير الرازي عَامَّةَ الكُتُب ، قال لي عليُّ بن المديني : أريد أن أسأله : كيف كان سماعُه من منصور ؟ فقلت له : لا تفعل ، أكْرَمَنَا الرجل . فقال : لا بد من أن أسأله .

فقال له : كيف سمعتَ هذه الأحاديثَ من منصور ؟ .

فقال : وما سؤالُك ؟ .

فقال : أريد أن أعلم ذاك .

فقال : لا أو تخبرني .

فقال له عليٌّ : سمعتُ عبد العزيز بن أبان يقول : سمعت سفيان ، يقول : إنما عرضَ جرير على منصور عَرْضًا .

فقال جرير : إن كان كاذبًا فسَوَّدَ اللهُ وجهَهُ في الدنيا قبل الآخرة !

كنت أتحفظ الأحاديثَ عن منصور عشرةً أو اثني عشر أو خمسة عشر ، ثم آتِي منصورًا ، فأسألهُ عنها ، فيحدثني بها ، ثم أقرأها عليه بعدُ .

سمعت منصورًا يقول : ليت لي مثل حفظِ هذا الغلام الضبيِّ .

وقال عبد الله : سمعت أبي يقول : فأظنه استُجِيبَ له فيه .

٢٢٤ – أخبرنا عبدُ الله ، قال : سمعتُ أبي يقول : خرج سفيان من الكوفةِ سنة أربع وَخمسين .

قال أبو نعيم : سنة خمس وخمسين ، فلم يرجع إليهم – يعني : لم يَعُدْ إلى الكوفة[1] .

وقال غير عبد الله : قال أبو عبد الله : ومات سنة إحدى وستين بالبصرة ، وكان نزل على جارٍ ليحيى ، ففتح بينه وبينه بابًا ، فلم يكُن يصل إليه غيره ، فخاف صاحب الدار ، فتحول إلى قريبٍ من عبد الرحمن ، فوصل إليه عبدُ الرحمن ، واحتالوا لمعاذٍ وخالد بن الحارث ، فأدخلوهما عليه .



(١) « العلل » لعبد الله بن أحمد (٤٥٨٠) (٤٥٨١) .
وراجع (٢٦١٩) منه .

❋ [أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ][1] ❋

٢٢٥ - قال : وأصحاب الثوري :

يحيى ، ووكيع ، وعبد الرحمن ، وأبو نُعَيم ، وكان سفيان مُعجَبًا بهم .

٢٢٦ - قال عبد الله : وكان أبي يقدم يحيى وعبد الرحمن في سفيان .

وقال : أبو نعيم أقل خطأ من وكيع .

وقال : يحيى من أقلِّهم سماعًا ، وأثبتهم وأصحهم ، ليس من أصحاب سفيان أَعْلَى من يحيى .

ووكيع أَحْلى في صدري من عبد الرحمن ، وعبد الرحمن أصح حديثًا ، وسمع من الثوري - يعني : عبد الرحمن - وهو ابن خمس عشرَة ، وسفيان يقرِّبه ، وقال : كان كيِّسًا .

وَكان ابن مهدي أَكثَرَ تصحيفًا من وكيع، ووكيع أكثر خطأ من ابن مهدي، وأقل تصحيفًا، وخالف وكيع عبد الرحمن في نحوٍ من ستين حديثًا .

٢٢٧ - قال أبو عبد الله : قلتُ لعبد الرحمن : إن وكيعًا يخطىء

---

(١) زيادة للتوضيح ، على غرار ما سيأتي في أصحاب الأعمش والنخعي .

أو يغلط في نحوٍ من ستين حديثًا ، يخالفك فيها .

قال : فكان عبد الرحمن ربما حكى هذا عنِّي .

وقال: الذي حفظت أنا نحو من ستين حديثًا، وكأنه أُرِيَ نحوًا من مائة.

وقيل لوكيع : إن عبد الرحمن يخالفك في مائة حديث ؟ فقالَ وكيعٌ – وعَجبَ ! – : أَوَ عَدَّها عليَّ ؟! .

قال : وكان عبد الرحمن إمامًا ، وما رأيت مثلَ يحيى القطان .

٢٢٨ – قال مهنا : وقلت لأحمد : أيُّهما أثبتُ : يحيى بن سعيد أو عبد الرحمن ؟ .

قال : كان يحيى ثبتًا ، ولكن عبدَ الرحمن أعلم بعلم الثوري .

قلتُ: أيهما أثبتُ: عبد الرحمن أو أبو نعيم؟ قال: ما منهما إلا ثبتٌ .

٢٢٩ – وقال يحيى : إذا اختلف يحيى بن سعيد ووكيع ، فالقول قول يحيى .

وإن اختلف وكيع وعبد الرحمن يحتاج من يفصل بينهما .

وإن اختلف عبد الرحمن وأبو نُعيم ، يحتاج من يفصل بينهما .

قيل : فالأشجعي ؟ .

قال : ذاك مات ، ومات حديثه .

قيل : فابن المبارك ؟ .

قال : ذاك أمير المؤمنين – يعني : في الحديث[1] .

❋ ❋ ❋

(١) « تاريخ بغداد » (١٠/١٦٤ – ١٦٥) .

❋ أَصْحَـابُ الْأَعْمَــشِ ❋

سُلَيْمَـانَ بْنِ مِهْـرَانَ ، مَوْلَى بَنِـي أَسَـدٍ

٢٣٠ - قيل لأبي عبد الله : مَنْ أَحبُّ إليك في حديث الأعمش ؟ .

قال : سفيان ؛ ليس أحدٌ أعلمَ بالأعمش منه ، روى عنه نحوًا من ألف حديث ، عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - روى عن سفيان ، عنه نحوًا من خمس مائة حديث .

٢٣١ - وقال الحسنُ بن عياش : كُنَّا نأتي الأعمشَ ، فيحدثنا فنجيء إلى سفيان ، فنعرضها عليه، فيقول: هذا من صحيح حديثه ، وهذا ليس من حديثه ، فنرجع إلى الأعمش ، فيحدثنا كما قال الثوري .

وإن الأعمشَ حدَّث ، فقيل له : إن الثوريَّ يقول كذا وكذا خلافَ ما روى ، فنكَّس الأعمشُ رأسَه - ووصفه أبو عبد الله : وضع يدَهُ على جبهتِهِ - ، وجعل الأعمش يُهمهم ، ثم رفعَ رأسَهُ ، فقال : هو كما قال سفيانُ .

وفي لفظٍ : قال الأعمشُ : هاه هاه ، هو كذلك ، مثل ما قال سفيانُ .

وقال : ذاكر رجل يومًا سفيان [....][1] ويعقد بيده ، ثم يطرق ، ثم رفع رأسه ، فقال : صدق ، هو كما قال .

٢٣٢ – وقال يحيى بن سعيد : ما سمعت أنا من سفيان عن الأعمش أحبُّ إليّ مما سمعتُ من الأعمش ، وما سمع عبد الرحمن من سفيان عن الأعمش أحبُّ إليَّ مما سمعتُ أنا من الأعمش .

٢٣٣ – وقال أبو عبد الله : أبو معاوية من أثبت أصحاب الأعمش .

قيل له : مثل سفيان ؟ .

قال : لا ، سفيان في طبقة أُخرى ، إن أبا معاوية يخطىء في أحاديث من أحاديث الأعمش .

٢٣٤ – قال : أبو معاوية فوقَ شعبةَ – أعني في الأعمش .

قال : أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش ، وشعبة صاحبُ حديثٍ يؤدي الألفاظَ والأخبارَ ، وأبو معاوية : عَنْ عَنْ[2] .

وقيل له : بعد أبي معاوية ، شعبة أثبت ؟ .

قال : شعبة أثبت في كل شيء ، وقد غلط شعبةُ في بعض ما روى عن الأعمش ، وكان واللهِ من أصحِّ الناس حديثًا عن الأعمش ،

---

(١) هذا النص ألحق بالهامش ، ولم نستطع قراءة هذا الجزء منه بسبب طمس من التصوير .

(٢) أي : إن أبا معاوية لا يروي صيغ الأداء بألفاظها ، بل يتصرف فيها ، فيرويها على المعنى ، فيقول : « عن فلان ، عن فلان » ، بخلاف شعبة .

ما خلا الثوري . وأبو معاوية أثبتُ في حديث الأعمشِ منه في غيره ، وهو أثبت في الأعمش من جرير ؛ جرير لم يكن بالضابط عن الأعمش .

٢٣٥ - وسُئِلَ عن الثوري وأبي معاوية في الأعمش ؟ .

قال : أحد يتكلم بهذا؟!- أو كما قال .

وسُئل عن زائدة وأبي معاوية في الأعمش ؟ .

قال : ولا هذا ، كان أبو معاوية عنده أحاديث [...][1] عن الأعمش ، وإذا وقع في غير الأعمش جاء بأعاجيب .

❋ ❋ ❋

---

(١) غير واضحة ، ويمكن أن تقرأ : « بعضها » أو « يقلبها » .

وصلى الله على محمد النبيِّ الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتب

أبو معاذ

طارق بن عوض الله بن محمد

* أَصْحَابُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ *

٢٣٦ - قال مهنا : سألتُ أحمدَ : أيهما أحبُّ إليك إذا حدث عن إبراهيم ؟ .

فقال : منصور .

قلت : كيف ذاك ؟ .

قال : بلغني أن الأُعمش كان إذا حُدِّث عن أحدٍ من أصحابِ إبراهيمَ تكلم ، وإذا حُدِّث عن منصور سَكتَ .

قلتُ : بلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال : إذا حُدِّثت عن منصور ، فلا تُرِد غيرَه .

قال : نعم .

قال : وكان يحيى بن سعيد يقول : الحكم ومنصور ، وكان إذا حدَّث عنهما بدأ بالحكم ، وكان منصور عنده مقدَّمًا .

٢٣٧ - وذكر أبو عبد الله منصورًا والأعمش ، فقال : كبار أصحاب إبراهيم .

وقيل له : أيُّ أصحاب إبراهيم أحبُّ إليك ؟ .

قال : الحكم ومنصور ، ما أقربَهُما .

وقال : ما في القوم أعلى من منصور، إلا أن يكون الحكم، والحكم

عن إبراهيم أحبُّ إليَّ من الأعمش عنه .

وقيل له : إذا اختلف منصور والأعمش ، عن إبراهيم : بقول مَنْ نأخذ ؟ .

قال : بقول منصورٍ .

❋ ❋ ❋

– انتهى ما وجدته من هذا الكتاب القيم والحمد لله رب العالمين ؛ ويليه :

– الفهارس العلمية –

* **فهرس الأحاديث والآثار .**
* **فهرس الرجال .**
* **فهرس الفوائد والنكت العلمية .**
* **فهرس الموضوعات .**

فهرس الأحاديث والآثار

* * *

فهـرس الرجـال

***

فهرس الفوائد والنكت العلمية

فهرس الموضوعات

تم بحمد الله تعالى

*   *   *